مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (١٠) رجب ١٤٤٢هـ - فبراير ٢٠٢١م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- محمدو بمب درامي
- شيماء سمير محمد حسين
- رشا رمزي
- تقى النجار
- د. مادي إبراهيم كانتي
- د. حمدي بشير
- مصطفى زهران
- محمد العربي

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (١٠)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **العناصر المغيَّبة في مقاربات دول منطقة الغرب الإفريقي لمكافحة الإرهاب: سياسة تدبير الحقل الديني وتطوير سياسات فك عزلة الأقاليم النائية اقتصاديا وإداريا**
محمدو بمب درامي - باحث متخصص في الشؤون الإفريقية - دكار..... ٨

- **إستراتيجية التنظيمات الإرهابية المضادة بغرب إفريقيا ومواجهة التدابير الأمنية**
شيماء سمير محمد حسين - باحثة مختصصة في شؤون الإرهاب الدولي - القاهرة..... ١٤

- **الجهود الدولية والإقليمية لمحاربة الإرهاب غرب إفريقيا: بوكو حرام في نيجيريا**
رشا رمزي - باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية - القاهرة. ٢٤

العلاقة بين «القاعدة» و«داعش» في منطقة الساحل
تقى النجار – باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية - القاهرة..... ٣٤

- **الإدارة العسكرية والأمنية للإرهاب في مالي**
د. مادي إبراهيم كانتي - محاضر في كلية العلوم الإدارية والسياسية – جامعة العلوم القانونية والسياسية - بماكو..... ٤٢

- **مستقبل نشاط حركة الشباب الصومالية في كينيا**
د. حمدي بشير - باحث متخصص في قضايا الأمن والإرهاب - القاهرة. ٥٠

- **مصادر تمويل الجماعات الجهادية في القارة الإفريقية**
مصطفى زهران - باحث متخصص في الجماعات المتشددة - القاهرة..... ٥٨

- **حزب الله في غرب إفريقيا: خريطة التمدد والنفوذ الإستراتيجي**
محمد العربي - باحث في الشؤون الدولية - القاهرة..... ٦٨

ⓒ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجموعة مؤلفين
متابعات إفريقية./ مجموعة مؤلفين.- الرياض، ١٤٤٢هـ

٧٨ ص، ١٦,٥ x ٢٣سم (سلسلة؛ ١٠)

ردمك: ٩٧٨_٦٠٣_٨٢٦٨_٨١_٠

١- إفريقيا - تاريخ أ. العنوان ب. السلسلة

ديوي ٩٦٠ ١٤٤٢/٥٣٥٥

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٥٣٥٥

ردمك: ٩٧٨_٦٠٣_٨٢٦٨_٨١_٠

ساره الجنتي
تحرير

بدر الخرعان
مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

منذ سنوات اتجهت أنظار المتابعين والباحثين والمهتمين بمختلف خلفياتهم السياسية والفكرية نحو تنامي نفوذ الحركات الإرهابية وانتشارها في القارة الإفريقية. خريطة التطرف والتشدد الديني ما انفكت تتمدد وتتحرك في اتجاهات جديدة لم تصبها سابقا ظاهرة الحركات الدينية المسلحة؛ مما شكل تهديدا جديا للأمن الإقليمي والدولي. وذلك رغم خطط واستراتيجيات محلية وإقليمية مدعومة دوليا خاصة في منطقة الساحل وشرق إفريقيا... لذلك أضحى التساؤل عن أسباب فشل الحكومات والمجموعات الإقليمية والجهود الدولية في لجم التشدد ومنع تمدده إلى مناطق ومساحات جديدة - أمرًا ملحًّا، وذلك عبر تقييم سياسات وجهود مكافحة الإرهاب. ولكن أيضا بمساءلة الحكومات الإفريقية في المناطق المعنية عن فشلها في إقامة الحكم الرشيد وتحقيق أكبر قدر من التنمية بصفتها شروط إيجاد بيئة مناسبة تمنع تحول بلدانها ومجتمعاتها لأرضية خصبة تستجيب للخطاب المتشدد ومن ثم للخروج على الدولة والتعاون مع المجموعات الإرهابية.

لقد كشفت خريطة تمدد الحركات الإرهابية في إفريقيا ثغرات استراتيجية وتكتيكية عدة في منظومة مكافحة الإرهاب، قد يعود بعضها إلى العجز والفشل الذي أصيبت به الأجهزة والمؤسسات المحلية. والذي تبين في ظاهرة الفساد الذي استشرى في مختلف مفاصل الدولة الإفريقية المدنية منها والأمنية، بما في ذلك تلك التي يعهد إليها قيادة المواجهة المباشرة مع التنظيمات المتشددة والحركات المسلحة المتمردة على شرعية الدولة. وهذا بدوره يعود إلى محدودية الإمكانات المادية للحكومات، ولكن أيضا إلى تآكل شرعية أنظمة حاكمة منذ عقود دون تحقيق التنمية المنتظرة والإخفاق في توسيع المشاركة السياسية الموعودة، بسبب استنادها إلى مجموعات إثنية دون غيرها، وإلى نخب سياسية قطعت روابطها مع المجتمعات المحلية وانخرطت في الشأن العام اعتمادا على ولاءاتها وتبعيتها للنظم الحاكمة أو القوى الدولية؛ مما أفقدها مصداقيتها لدى قطاعات واسعة من شعوبها. هذا علاوة على قصور في فهم أسباب وعوامل التطرف المحلية والإقليمية، وعدم تمكن القوى الدولية المتصدية لمهمة مكافحة الإرهاب لطبيعة المشاكل الحقيقية التي تعانيها المجتمعات المحلية.

في هذا العدد من «متابعات إفريقية» توجه الاهتمام نحو تقييم العمل المحلي والإقليمي والدولي في مواجهة تمدد الجماعات الإرهابية وتجذرها؛ وذلك في جانبه المرحلي وكذلك الاستراتيجي، فاهتُمَّ بالتمويل والتسليح. كما اشتغل بعض الباحثين في أوراقهم المنشورة في هذا العدد لدراسة طبيعة العلاقة والتنافس بين تنظيمي القاعدة وداعش في إفريقيا. ثم تركز الانتباه لمدى مواكبة واستجابة الجماعات المتطرفة في عملها العسكري، لتطوّرَ خطط واستراتيجيات جهود مكافحة الإرهاب والنجاح في اختراقها واستثمار الثغرات التي تركتها؛ لذلك كان لزوما الاهتمام بتقييم شامل للاستراتيجيات العامة لمواجهة التشدد الديني في خطابه وأدوات عمله وانتشاره ومدى قابليتها لدى القطاعات المجتمعية المستهدفة. وتبقى محاور عدة مرتبطة بهذا السياق تستدعي البحث الدقيق، خصوصا العوامل التي ساعدت الجماعات الإرهابية في اكتساب موضع قدم لها في مساحات إفريقية جديدة مثل الموزمبيق وكينيا وساحل العاج وغيرها...

العناصر المغيَّبة في مقاربات دول منطقة الغرب الإفريقي لمكافحة الإرهاب: سياسة تدبير الحقل الديني وتطوير سياسات فك عزلة الأقاليم النائية اقتصاديا وإداريا

محمدو بمب درامي - باحث متخصص في الشؤون الإفريقية - دكار.

في يوم ١٤ ديسمبر لعام ٢٠٢٠م، عند خطف مئات التلاميذ من مدرسة تَقَع شمال نيجيريا، شدت انتباهنا عبارة لفظتها إحدى السيدات اللواتي كان أبناؤهن من ضحايا هذه العملية الإرهابية، حيث ألقت كلمات محمولة بكل معاني الأسى والأسف: «الحكومة لا تبادر إلى حل المشكل، لأن الضحايا ليسوا أولادهم»![١]

وهذه الحادثة تذكِّرنا بما حدث سنة ٢٠١٤م؛ إذ اختُطِفت أيضا مئات التلميذات في مقتبل العمر بالطريقة نفسها. وإن نحن ألحقنا هذه الحادثة إلى سياقها العام، فسنجد أنها ليست إلا استمرارا لسلسلة من الاستفزازات الإرهابية التي صارت منطقة الغرب الإفريقي تحت قبضتها.

ففي شهر مارس من عام ٢٠١٦م، فوجئتْ مدينةُ بَسَّامْ (Grand Bassam) بدولة كُوتْ دِيفُوَارْ، بأوَّل هجوم إرهابي في تاريخها، وقبل ذلك بشهرين، أي في شهر يناير، فوجئتْ مدينةُ واغادوكو (Wagadougou) بِدولة بُرِكِينا فَاسُو (Burkina Faso) بأول هجوم إرهابي في تاريخها أيضا، بأحد الفنادق الكبيرة بالعاصمة. ولم تَزَلْ دولة بُركينا فاسُو مُنْذُ ذلك عُرْضَةً لهجومات إرهابية.

وقبل هذا وذاك، تعرَّض فندقٌ بمدينة باماكو عاصمةِ دولة مَالي لهجومٍ إرهابيٍّ خلَّف أيضا العديد من القتلى والجرحى. وقد كان شمالُ دولة مالي قبل ذلك (سنة ٢٠١٢-٢٠١٣م) فريسةً للحركات الانفصالية وللجماعات الإرهابية التي استولت على الجزء الشمالي من البلد، وأعلنت استقلال هذا الجزء عن الدولة وقيامَ «دولة إسلامية» فيها.

(١) صدر هذا التصريح أثناء مقابلة مع قناة فرانس ٢٤، ضمن إحدى حلقات البرنامج الإخباري Le Journal d'Afrique، (حلقة: ١٥، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٧، يناير، ٢٠٢١م، رابط الحلقة:
https://youtu.be/Xf__s -qiXt0?t=130.

وقد اتخذتِ الدولُ المعنيةُ بهذه التوترات مجموعة من التدابير لمواجهة هذه التحديات الأمنية. إلا أن المقاربة التي اعتُمِدَت تبدو -في نظري- قاصرة عن مناهضة التحديات الإرهابية المُحدِقة. وتأتي هذه الورقة لتكشف عن الحلقات المفقودة في هذه الاستراتيجيات المعتمدة، وتلقي الضوء على بعض الجوانب المغفول عنها، والتي أجدها مركزية في كل مساعي مكافحة الإرهاب، خاصة في سياقات منطقة الغرب الإفريقي.

بناء على ما سبق، فإن هذه المشاركةَ ستنحو نحو محاولة تحليل بعض أسباب فشل المقاربات المعتمدة إلى الآن لمكافحة الإرهاب. وسيُحلَّل ذلك من خلال رصد المقاربة المعتمدة من طرف دول المنطقة لمناهضة تحديات الإرهاب وتسليط الضوء عليها؛ ثم بعد ذلك، سنتطرق إلى رصد العناصر الغائبة في تلك المقاربة.

رصد المقاربة المعتمدة لدى دول الغرب الإفريقي لمكافحة الإرهاب

إن دول الغرب الإفريقي، في سبيلها نحو مناهضة تحدي الإرهاب، انساقت مع المقاربة العامة التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة لـ«محاربة الإرهاب». فإن الأمم المتحدة قد وضعت منذ سنة ٢٠٠٦م استراتيجية عالمية عُرفت تحت اسم «استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب»[٢]. وهذه الاستراتيجية -على أهميتها- لم تنجح إلى الآن في إيقاف النزيف الناتج عن الإرهاب الدولي. فقد نشأ بين ظهرانيها كيان داعش؛ ولم تنجح أيضا في محاصرة هذه الأيديولوجيةَ (أي أيديولوجية داعش) لمنعها من أن تتسرب إلى البلدان الإفريقية التي لم تكن تعرف من قضية الإرهاب إلا ما كانت تسمع وما كانت تشاهدهُ من وراء شاشة التلفاز، ومن تلك البلدان الإفريقية دولة مالي، ودولة نيجيريا ودولة كوت ديفوار، ودولة بركينا فاسو...

إننا إذا رجعنا البصر إلى هذه المقاربة التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة، ودرسناها دراسة موضوعية وبكل تجرُّد، وذلك بربطها بالواقع الإفريقي، نجد أنها قاصرة عن حل مشكلة الإرهاب في الواقع الافريقي. ولعل سبب ذلك هو ضعف استحضارها لجانب القوة الناعمة المتمثلة في الخطاب المتطرف الذي يؤدي إلى اقتحام أولى عتبات التطرف. كما أن هذه الاستراتيجية بُنِيت، في كثير من أجزائها، على منطق استخدام ما يسمى بـ Hard Power (أي القوة الصلبة المتمثلة في القوة العسكرية والاقتصادية)[٣] لمعالجة مشكلة الإرهاب الدولي، وهذه الدول الإفريقية، بالنظر إلى مستواها الاقتصادي، تفتقد العدة الأساسية التي يتوقف عليها تنفيذ هذه الاستراتيجية، وبذلك أتت الاستراتيجية غير متجانسة مع واقع المنطقة.

(٢) وهي قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٦م. الاسترجاع في: ٢٧، يناير، ٢٠٢١م، رابط النسخة العربية من القرار: https://undocs.org/ar/A/RES/60/288.

(٣) وهذا في حق منظمة الأمم المتحدة أمرٌ غير مستغرب؛ لأن الأمم المتحدة تعمل في إطار أقطاب ثلاثة: الحقوق والحريات؛ السلم والأمن الدوليين؛ التنمية والتطور.

ويتجسَّد واقع هذا الضعف في عجز مجموعة دول الساحل الخمسة (G5 SAHEL) في مكافحة الإرهاب. فقد كانت هذه المجموعة تَعُدُّ أولى أَوْلَوِيَّاتها النهوض أمام التحديات الأمنية والإرهاب، لكونها تعيش جميعا تحت وطأة التهديد الإرهابي. ومن ثمَّ، وقع الاتفاق على إنشاء قوة مشتركة بين هذه الدول لمناهضة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء. ولكي تقوم هذه القوة وتؤدي دورها المنوط بها، فإنها تحتاج إلى ميزانية لا تقل عن ٤٠٠ مليون أورو (Euro)[٤]، ولهذا الاعتبار أدركت هذه المجموعةُ أن العائق الأكبر أمام تحقيق متطلبات قيام هذه القوة هو العجز الاقتصادي.

من ثم، فإن هذه المجموعة لم تُخْفِ ولم تُتَمْتِمْ في شأن الميزانية اللازمة لإقامة مثل هذه القوة، بل صرحت أنها تعوِّل رأسا على السند الخارجي، خاصة من قِبَل الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والدول القوية مثل أمريكا والصين وروسيا. ولم تستطع أعضاء هذه المجموعة أن توفر بنفسها حتى ثلث هذه الميزانية! مما دفع برئيس تشاد أن يصرح أن دولته قد تسحب رجالها، إذا لم تحصل المجموعة على الدعم المالي اللازم لمثل هذه العملية.[٥]

وهذا ما يفتح المجال واسعا للتدخلات الخارجية، مما يطرح إشكالية السيادة والاستقلال والتدبير الذاتي.

وقد تجلى هذا العجز في أوضح تجلياته لما تلقَّت هذه القوةُ، في قلب مركزها بمنطقة قريبة من عاصمة دولة مالي، هجوما إرهابيا خلَّف خسائر وضحايا. قوةٌ عسكرية مكونة من خمس دول، ومزودة بوسائل مادية ولوجستية من أجل أن تكافح الإرهاب في منطقة الساحل هي من تتحول لتكون هي ضحية الإرهاب في قلب ثكنتها! ما ذا يُتوقَّع منها أن تفعل؟

ولهذا يحق لنا أن نطرح بجد سؤال: **ألم تكن ثَمَّة حاجةٌ إلى اعتماد مقاربة بديلة منسجمة مع الواقع الإفريقي؟**

إن أي مقاربة لانتشال الإرهاب العضال من السياق الإفريقي ينبغي أن تكون منبثقة من السياق الإفريقي. بمعنى: ينبغي أن تكون مسبوقةً بإجراء عملية فحص دقيقة تُنتِج صورةً واضحة المعالم، يُمكِن من خلالها الإحاطة بخبايا المشكلة وبزواياها. ومن غير ذلك، فيوشك أن يبقى الدوران خارج الفلك، ولن تلامَس المشكلةُ في أُسِّها وحقيقتها.

بالنظر إلى أن هذه المقاربة التي اعتمدتها الدولُ الإفريقية لم تحُلَّ إلى الآن المشكلةَ، وبعْدَ التَّبيُّن من أن أحد أسباب عدم نجاعة هذه الحلولِ هو غياب المناسبة بين المقاربة والحل، فإن البحث عن دروبٍ بديلةٍ للخروج من هذه الأزمة يكون خيارا حتميا.

---

(٤) حسب ما صرح به أحد مسؤولي نيجر لجريدة يُنظر مقالة:
Benjamin Roger, "G5 Sahel: enfin une force conjointe à l'issue du sommet Bamako?", *Jeune Afrique*, June 30, 2017, https://2u.pw/eOfl3.

(5) Laurent Larcher, "Emmanuel Macron dans le bourbier sahélien," July 2, 2017, https://2u.pw/gjjWE.

١- فما الجوانب المغيبة في المقاربات المعتمدة؟

إن من الجوانب التي ينبغي أن تشملها بالضرورة تدابيرُ مكافحة الإرهاب في سياق الغرب الإفريقي:

تطوير سياسات فك العزلة الاقتصادية والإدارية للأقاليم النائية، وتبني سياسة تدبير الحقل الديني:

• تطوير سياسات فك العزلة الاقتصادية والإدارية للأقاليم النائية

إن مما يجعل حسَّ الانتماء للوطن ضعيفا وهَشًّا الشعورَ بالتهميش الذي يَنتُج عن ضعف حضور السلطات الإدارية في الأقاليم النائية، وضعفِ الاهتمام الاقتصادي بتلك الأقاليم، مما يتخذه ذوو النزعات الانفصالية ذريعة لبثِّ دعوة الاستقلال، ورفع دعوة الحق في تقرير المسير.

ولقد رأينا ذلك في شمال دولة **مالي**، ونراه أيضا في شمال دولة **بركينا فاسو**؛ حيث إن الذين يقومون بالهجمات الإرهابية في دولة بركينا يُرَكِّزون أنشطتهم الإجرامية على شمال الدولة، في المنطقة التي تسمَّى بالمنطقة **الساحلية لبركينا فاسو**، حيث نجد حضورا ضعيفا للسلطات، وحيث تكون الأوضاع الاقتصادية متدهورة. ويكشف مِلَفُّ سلسلة المقالات الذي خصصتْه جريدةُ لوموند الفرنسية[٦] للأزمة الإرهابية في دولة بركينا فاسو أن الذين يقومون بهذه الأعمال العدوانية، عندما تلاحقهم السلطة الأمنية للدولة يَفِرُّون ليقتحموا دولة مالي، فلا تقدر السلطات الأمنية لدولة بركينا فاسو أن تلحق بهم، وهم خارج المساحة الوطنية.

ولهذا، فإن من المهم أن تبادر السلطات الوطنية في المنطقة بملء مثل هذا النوع من الفراغ الإداري الخطير، وذلك بتحقيق نفوذ وحضور سُلطوي قوي يتمثل في العناية بالثروة البشرية لهذه النواحي، وإعداد البنية التحتية لها، خاصة على مستوى المدارس والمرافق الصحية. وهذا سيحقق للقادة ولاء المواطنين.

• تبني سياسة تدبير الحقل الديني

فأول ما يقال في هذا الباب أن الكثير عندما تثار قضيةُ تدبير الشأن الديني في مثل هذه الدول ذاتِ علمانية الدستور، يستشكلون الأمر بدعوى أن طبيعة دساتير هذه الدول لا توَفِّر هذه الإمكانية؛ والحال أن الطابع العلماني للدولة لَيْس حاجزا دون القيام بالتدبير المحكم للشأن الديني، فدولة مثل **تركيا** على سبيل المثال علمانية الدستور، ومع ذلك فالدولة هي التي تشرف على شأنها الديني؛ وكذلك دولة النمسا علمانية، ومع ذلك فإن الدولة تُنظِّم الشأن الديني الخاص بها؛ ودولة **بلجيكا** أيضا، حيث إن كبار رجال الديانات المعترف بها في دولة بلجيكا يُعدُّون موظَّفين يتقاضون من الدولة أجرتهم على وظائفهم الدينية.

فالمشكلة ليست في اللائكية في حد ذاتها، وإنما المشكلة في صورة اللائكية التي تبنتها دولة ما. فاللائكية ينبغي أن تُلبس ثوب الواقع الاجتماعي والثقافي، باستحضار التركيبة الدينية للمجتمع، وجعلِ اللائكية تراعي مدى حضور الدين في المجال العام. فهذه عواملُ هي التي تعطي للائكية صبغتها الوطنية الخاصة، ومنسجمة مع

(6) "Le Burkina Faso à l'épreuve du terrorisme," *Le Monde*, April 9, 2017, https://2u.pw/XAXyf.

واقعها، وأن تؤدي دورها المفترض. والحال أن دول هذه المنطقة لم تبذل بعدُ الجهد الفكري اللازم لصياغة نموذج لائكي خاص؛ ولربما يرجع الأمر إلى تأثُّرها بدولة فرنسا المستعمرة في بناء نظام الحكم،[٧] بما فيها العلاقة بين السلطة والدين.

وعليه، وبناء على قراءة للواقع الإفريقي، ولتَشْكيلتِه الاجتماعية المتصفة بالتعددية الإثنية والثقافية والدينية، مع استحضار الطابع العلماني للدساتير **فالسياسية الدينية المقترحة لتدبير المجال الديني** تشمل أساسا المجالات التالية: **المؤسسات الدينية (المساجد والكنائس)؛ والخطاب الديني (الخطب والفتاوى)؛ والقوانين التنظيمية (مأسسة الشأن الديني)؛ والتعليم الداخلي والخارجي.**

٢- المؤسسات الدينية (دور العبادة)

وذلك لأنَّ دول الغرب الإفريقي، من غير موريتانيا، بدافع احترام حرية الاعتقاد والممارسة تركت أمر دور العبادة إنشاءً وتسييرا على يد الطوائف الدينية، ولم تُسيِّجْها بِسِيَاجٍ من الضبط والتنظيم والمراقبة، فتنقلب هذه المؤسسات الدينية أحيانا إلى بؤر يصدر منها ما يؤدي إلى العنف، كالخطاب التحريضي.

فالعناية بالمؤسسات الدينية تشمل ثلاثة مستويات: مستوى الإنشاء؛ ومستوى التسيير؛ ومستوى المراقبة.

- **جانب الخطاب الديني**

ومشكلة عدم اعتناء السلطات بضبط الخطاب الديني تكمن في أنَّ بعض من ليس عنده حسٌّ مرهف بالمسؤولية قد يستغل الخطاب الديني الذي يحمله في تسفيه أو غمط بعض الذين يخالفونه في الدين أو في المذهب الفقهي أو العقدي، أو يحرِّض على بعضهم، مما قد يؤدي إلى مفسدة. ولتفادي مثل هذه المخاطر، يلزم وضع ضوابط تخص الخطاب الديني الذي يصدر من دور العبادة عموما.

- **جانب القوانين التنظيمية (مأسسة الشأن الديني)**

فإن معظم الإصلاحات والتدابير والضوابط إنما تُمهَّد وتُدعم بقوانين تنظيمية، مثل التنصيص على المرجعية الدينية الرسمية في المراجع القانونية. وبدون ذلك، فإن الحرية المطلقة في مجال التدين، إذا لم تُسيَّج بسياج من الضوابط، قد تنقلب في كثير من الأحيان إلى عامل مؤدٍ إلى اضطرابات مجتمعية.

- **جانب التعليم**

التعليم الداخلي

إن من أبرز الاختلالات التي تعانيها النظم في دول المنطقة غيابَ السلطة المركزية عن شأن التعليم الديني توفيرا وتأطيرا ومراقبة. مما ترك فراغا خوَّل لبعض المؤسسات التعليمية الدينية الخصوصية في داخل البلاد

(٧) ومن أحسن من صور هذا الواقع برتران بادي في كتابه (الدولة المستوردة)
Bertrand Badie, *L'État importé. Essai sur l'occidentalisation de l'ordre politique* (Paris: Fayard, 1992), 334.

أن يتصرفوا في برامجهم التعليمية كما يشاؤون، لغياب الرقابة على مدى مراعاتهم لما يحقِّق المصلحة العامة ويحفظ للبلد أمنه الروحي.

وتستغل بعض التوجهات المتطرفة واقعَ غيابِ عنصر التربية الدينية في المدارس الحكومية للتحريض على هذا المدارس، وللتشكيك في شرعيتها، ويقدمونها على أنها هي التي تغرِّب النشء (أي هي التي تحوِّلهم إلى غربيين فكرا وسلوكا)، وهذا ما يفسر لنا أن «الحركات الجهادية» في هذه المناطق تجعل من أهم أهدافها التي تتوخاها في هجماتها المدارس الحكومية[٨].

وعليه، فمن باب سياسة تأليف القلوب ومن باب مراعاة قوة سلطة الدين في المجال العام استحضار عنصر التربية الدينية عند صياغة البرامج المدرسية، أو توفير مدارسَ حكوميةٍ خاصة بذلك، حتى لا يكون ثمة مدخل للطعن في شرعية النظام كله.

وأما التعليم الخارجي

فلما كان معظمُ هذه الدول لا تُوفِّر -أصالةً أو بالقدر الذي يغطِّي الحاجة- الدِّراسات العليا لحاملي الشهادات العربية والإسلامية من أبناء الدولة، فإنَّ هؤلاء المستعربين غالبا ما يصابون بالتِّيه بعد الحصول على الباكالوريا، فيقفون سادرين لا يملكون أي حيلة لمتابعة التكوين العالي في مجال تخصصهم، فيستهويهم أول رياح التوجهات الدينية الأجنبية التي تمر بهم. فتبقى الدولة هي الضحية في ظل هذه النعرات الطائفية والمذهبية المستوردة.

والحل لذلك، هو أن تستحضر الدولُ هذا الأمرَ، وأن تعتمد حلولا هي بمثابة سياسات دينية، بناءً على نظرٍ فاحصٍ وممحِّص لهذا الواقع. وأن تسبق إلى ثروتها البشرية وتُعنى بها من جانب التربية الدينية التي يحتاجون إليها توفيرا وتأطيرا ورقابة.

الخاتمة

لقد حاولتُ من خلال هذه الورقةِ أن أَضَع -بناء على معرفتي بواقع الغرب الإفريقي- معالمَ المقترحات في مجال السياسة الدينية، وهي بمثابة استراتيجية ذات وظيفتين اثنتين: وظيفة الحماية، ووظيفة البناء؛ حماية مجتمعاتنا من كل الفتن ذات الطابع الديني التي تنشأ أحيانا عن الخلل الناشئ عن غياب الضبط للشأن الديني، ضبطا يمنع تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وبناء نظام محكم ، لا يترك ذريعةً ولا نافذة يتذرع منها الفساد ولا الدمار؛ وذلك بوضع خُطة واضحة المعالم، مبنيةٍ على أسس علمية متينة، تستلهم من خصوصية المكان، والتجارب السابقة، ومن قاعدة «درء المفاسد وجلب المصالح».

(٨) ومن هذا القبيل تسمية الجماعة الإرهابية النيجيرية ببوكو حرام، بمعنى: «المدرسة حرام». وكذلك الحال في دولة بركينا فاسو، حيث إن الإرهابيين يستهدفون المدارس الحكومية في الجهة الشمالية للبلد، ويقتلون المعلمين فيها باللغة الأجنبية غير العربية، بدعوى أنهم يغربون الأولاد ويجرِّدونهم من القيم الموروثة.

إستراتيجية التنظيمات الإرهابية المضادة بغرب إفريقيا ومواجهة التدابير الأمنية

شيماء سمير محمد حسين - باحثة متخصصة في شؤون الإرهاب الدولي - القاهرة.

تشير الوقائع الأخيرة في غرب القارة الإفريقية إلى تزايد قدرات التنظيمات الإرهابية، علاوة على استحداث نمط وتكتيك للعمليات والتجنيد والانتشار والتسليح بما يواكب التدابير الأمنية والعسكرية الحديثة المتبعة.

مما خلق تساؤلات عن: كيف تستطيع التنظيمات الإرهابية بغرب إفريقيا الحفاظ على هيكلها وأنشطتها، وما سبل التكيف التي تتبعها تجاه التدابير الأمنية والعسكرية التي تواجهها؟، ومن ثم تهدف الورقة إلى فهم التطور الذي تحظى به التنظيمات الإرهابية بغرب إفريقيا، والذي يوضح مدى قدرة تلك التنظيمات على التعلم من البيئة المحيطة وما يطرأ عليها من مستجدات؛ مما يجعلها أكثر قدرة على التكيف تجاه ما تواجهه من إجراءات أمنية وعسكرية، الأمر الذي يساهم في تصاعد عملياتها والحفاظ على قدراتها التنظيمية.

وانطلاقاً مما سبق سوف تتكون الورقة من أربعة أقسام؛ القسم الأول يختص بتكتيك التسليح والدعم اللوجيستي، بينما يناقش القسم الثاني تكتيك العمليات الإرهابية، أما القسم الثالث فهو يتناول تكتيك التمدد والانتشار، في حين يعرض القسم الرابع التجنيد.

أولاً: تكتيك التسليح والدعم اللوجيستي

تعد عملية التسليح والدعم اللوجيستي بمثابة شريان يمد التنظيمات الإرهابية بمقومات البقاء والنشاط، فسهولة الحصول عليه يرتبط بتزايد قدرات التنظيمات التشغيلية.

ولقد لوحظ مؤخراً أنه على الرغم من تكثيف التدابير الأمنية للقوات العسكرية ومتعددة الجنسيات مع رفع كفاءة القوات الوطنية لدول غرب إفريقيا، إلا أنه ما زالت التنظيمات الإرهابية بالمنطقة قادرة على سد احتياجاتها من التسليح، ولقد اتخذت تلك التنظيمات تدابير مضادة لاستغلال الفجوات الأمنية في عملية الإمداد والتسليح، وكان من ضمنها:

أ- ضعف تأمين الحدود

شكل ضعف تأمين الحدود الوطنية لدول غرب إفريقيا مأزقاً استطاعت التنظيمات الإرهابية توظيفه لصالحها؛ حيث سهل تسلل الجهاديين والأسلحة إلى داخل البلاد، إضافة إلى ظاهرة الفساد المحلي المنتشرة التي ساهمت في مساعدة المهربين لعبور المخدرات والأسلحة علاوة على مرور الجهاديين[١].

ليس ذلك فحسب بل ما زاد من الأمر صعوبة هو تورط عناصر من الجيش البوركيني في دعم التنظيمات الإرهابية، فوفقاً لتقرير مجموعة الأزمات الدولية فُصل ما يقرب من ٥٦٦ فردا عسكريا من عناصر الجيش والقوات الجوية في عام ٢٠١١؛ نتيجة لتوفيرهم الدعم اللوجيستي والاستخباراتي بجانب الانخراط في أعمال تابعة لتنظيمات إرهابية[٢].

ب - مهاجمة قوات الأمن

أكد محمد بن شمباس رئيس مكتب الأمم المتحدة بغرب إفريقيا والساحل أنه على الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، إلا أن التنظيمات الإرهابية تواصل مهاجمة قوات الأمن في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا[٣].

فالهجمات التي تنفذها التنظيمات الإرهابية القائمة على الساحل ساهمت في الحصول على المعدات العسكرية بما فيها من ذخائر وأسلحة حديثة، وذلك من خلال الهجوم على الثكنات العسكرية المعزولة التي تفتقر إلى التأمين ولا تجيد السيطرة، باستغلال نقاط ضعفها واستخدام عنصر المفاجأة والاعتماد على أعداد الجهاديين الكبيرة وأسلحتهم المتطورة، حيث تحاصر الكمائن أو الثكنات بقذائف الهاون أو الصواريخ لتعطيل دفاعات الثكنة، كما تستخدم العبوات الناسفة في تمهيد الطريق من أجل محاصرة الجنود وتسهيل الهجوم على جبهات متعددة، والاستيلاء على ما تحتويه الثكنات من أسلحة ومعدات عسكرية، وهو ما يؤكده فيديو بثته جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، حيث أظهر كميات كبيرة من الأسلحة التي استولي عليها من خلال هجمات إرهابية على كلٍّ من معسكر (إيناتيس) في النيجر، ومعسكر (إنديليماني) في مالي وكوتوغو في بوركينافاسو عام ٢٠١٩م[٤].

---

(1) James Blake, "West Africa is Increasingly Vulnerable to Terrorist Group," *Foreign Policy*, April 4, 2020, https://2u.pw/vkVIU.

(٢) محمد الدابولي، «التوجه صوب بوركينافاسو.. استراتيجية جديدة للتنظيمات الإرهابية في الساحل"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، (٣١، مارس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٥، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://2u.pw/b4Sn7.

(3) "Intercommunal Violence, Terrorist Attacks Inflame Tensions in West Africa," *UN News*, July 9, 2020, https://2u.pw/GzAdY

(4) Hassan Kone, "Where do Sahel Terrorists get Their Weapons?" Institute for Security Studies, February 12, 2020, https://2u.pw/fMZrT.

ج - استغلال طائرات الدرونز

وصل استخدام طائرة الدرونز ضمن التطور الذي حظيت به أسلحة التنظيمات الإرهابية؛ وذلك نتيجة لانخفاض تكاليفها وسهولة التشغيل وخفة الوزن، علاوة على صعوبة التعقب وعدم وجود قيود أمنية صريحة على استخدامها.

فعلى الرغم من نجاح الضربات التي استخدمت فيها الدرونز للقضاء على القيادات الإرهابية، إلا أنها أصبحت سلاحاً ذا حدين وظف لخدمة الأغراض الإرهابية، ففي عام ٢٠١٧م اكتشف مركز مكافحة الإرهاب الأمريكي أن تنظيم الدولة الإسلامية يمتلك نظاماً معتمداً لإدارة العمليات العسكرية والقيام بهجمات باستخدام الدرونز، وهو ما دفع بعض الحكومات لمحاولة دراسة فرض بعض القيود على استخدامات الدرونز للحد من خطورة استخدامها من قبل التنظيمات الإرهابية(٥).

د - تصنيع التنظيمات الإرهابية للسلاح محلياً

اعتمدت التنظيمات الإرهابية على مخازن السلاح الليبية في الوقت الذي تلا سقوط نظام القذافي، حيث فقدت فيه ليبيا السيطرة على مخازن أسلحتها على ضوء التدخل العسكري والحرب الأهلية التي اجتاحت البلاد، وعملت على نقلها حركات التمرد المسلحة في مالي في عام ٢٠١٢م، وبالتالي كان من السهل وقوعها في قبضة تنظيمات إرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، ومع مرور الوقت انخفض تدفق الأسلحة الليبية بسبب التعزيزات العسكرية على حدود النيجر والجزائر والوجود العسكري في مالي، وتضييق الخناق على شحنات الأسلحة القادمة عبر الحدود؛ ومن ثم اتجهت التنظيمات الإرهابية بغرب إفريقيا إلى سد بعض احتياجاتها عن طريق الإنتاج المحلي للسلاح، وذلك عن طريق حرفيين يصنعون الأسلحة الصغيرة، والتي تتميز بانخفاض تكلفتها النسبية.

كما يلاحظ أن بعض التنظيمات الإرهابية بالبلاد عملت على إنشاء مرافق لإنتاج السلاح خاصة بهم، ولعل أبرزها تنظيم بوكوحرام الذي كشف من قبل عن مصنع صواريخ خاص به في شمال شرق نيجيريا(٦).

ثانياً: تكتيك العمليات الإرهابية

اتبعت التنظيمات الإرهابية بغرب إفريقيا أسلوب العمليات استطاعت تطويره لتتكيف مع ظروف البيئة المحيطة والتدابير الأمنية المستحدثة، ولقد اتضح ذلك من خلال:

(٥) سارة عبد العزيز، «السلاح القاتل: اتجاهات ردع تهديدات الدرونز لأمن الدول»، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (٨، أغسطس، ٢٠١٨م). الاسترجاع في: ٢٥، ديسمبر، ٢٠٢٠م، , https://2u.pw/fzAzY.

(٦) «بوكو حرام تكشف عن مصنع صواريخ في شمالي شرق نيجيريا»، بي بي سي نيوز عربي، (٢، نوفمبر، ٢٠١٥م). الاسترجاع في: ٢٨، ديسمبر، ٢٠٢٠م، , https://2u.pw/k5FWQ.

أ- نمط العمليات والفئات المستهدفة

تنوع نمط العمليات المستخدم للتنظيمات الإرهابية بغرب إفريقيا، فكانت السمة الغالبة للعمليات التي تتم عن طريق استخدام المتفجرات والعمليات الانتحارية واحتجاز الرهائن، فنجد مثلاً جماعة التوحيد والجهاد قد سعت إلى استهداف القوات الفرنسية والإفريقية في (جاو وكيدال) باستخدام الألغام والعبوات الناسفة والعمليات الانتحارية[٧].

بينما استهدفت جماعة بوكوحرام أهدافاً عسكرية ومدنية شملت قرى ومدارس ومطاعم وملاعب ومؤسسات أمنية وأسواقاً ودور العبادة، واتبعت عدة أساليب مثل الخطف والتفجيرات الانتحارية والهجمات المسلحة، كما لم تتورع عن استخدام النساء والأطفال في عمليات انتحارية أحياناً بالإجبار والقوة؛ نظراً لما يمثله العنصر النسائي في هذه البيئة من خصوصية تصعب من اكتشاف العملية، على عكس العمليات المستخدم فيها الذكور والتي غالباً ما تثير شكوك رجال الأمن، وبالفعل تكون حصيلة العمليات التي تتم بواسطة النساء والأطفال في الأسواق أو ضد الحافلات أكبر من التي ينفذها الرجال[٨].

والملاحظ أن كلاً من حركتي بوكوحرام وحركة الشباب يستخدم تكتيكاً خاصاً في عملياتهم، حيث لم تقتصر عملياتهم على الأعداء فقط، ولكن شملت أيضاً استهداف المدنيين والفتيات والأطفال، وأبرز نموذج ما قامت به بوكوحرام من اختطاف ٢٧٦ فتاة عام ٢٠١٤م في هجوم على مدرسة (شيبوك) بولاية بورنو - نيجيريا[٩]، لا سيما استهداف عمال الإغاثة واعتبارهم أهدافاً مشروعة، ونجد هذا واضحاً فيما قام به تنظيم الدولة الإسلامية من إعدام لأربعة عمال إغاثة من منظمة العمل ضد الجوع، علاوة على استخدام الخطف لعمال الإغاثة والقطاع الخاص خاصة في شمال شرق نيجيريا، فلقد تميزت جماعات مثل نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الدين وبوكوحرام بممارسة الاختطاف كأحد مصادر التمويل، كما قد تتعاون مع عصابات الجريمة المنظمة من أجل تنفيذ بعض عمليات الاختطاف لصالحها[١٠].

ب - تطور تكتيك العمليات

طورت التنظيمات الإرهابية من تكتيك عملياتها ليشمل استخدام الهجمات الصاروخية والاغتيال، علاوة على استخدام الزي العسكري والمركبات العسكرية تمويهاً للاقتراب من الهدف.

(7) "Terrorism in North and West Africa," Counter Terrorism Guide, National Counter Terrorism Center, no date, https://2u.pw/gfa1i.

(8) Lweendo Kambela, "Conflict Trends 2019/1—Terrorism in Africa. A Manifestation of New Wars," Accord, no date, https://2u.pw/Pi9S3.

(٩) علي نوار، «ما هي الجماعات الإرهابية الأخطر على مستوى العالم»، موقع حفريات، (٢٤، ديسمبر، ٢٠١٤م). الاسترجاع في: ٢٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://2u.pw/xa6pt.

(10) "Foreign Travel Advice: Nigeria," GOV.UK, no date, https://2u.pw/nIkcK.

كذلك يلاحظ استخدام (تكتيك الكمائن) من قبل بعض التنظيمات الإرهابية كتنظيم الدولة الإسلامية الذي عمل على استفزاز القوات العسكرية واستهداف الكمائن خاصة القوات الفرنسية في منطقة الساحل والصحراء، كما قامت حركة الشباب ببعض الهجمات على الأهداف العسكرية فيما أطلق عليها (هجمات رفيعة المستوى)، مثل ما قامت به من هجوم على قاعدة للجيش الوطن الصومالي في ٧ أغسطس من خلال عملية تبادل ناري أسفر عن قتل ١٧ إرهابياً وجرح ٢٣ آخرين واستشهاد خمسة جنود بينهم ضابط[١١].

وفي إطار استغلال التنظيمات الإرهابية لوجود القوات الأجنبية بالمنطقة عملت بوكوحرام على استثمار الرفض الشعبي لهذا، واستخدمت أسلوب الهجمات ضد القوات الأجنبية بجانب توجيه ضربات موجعة ضد الجيش التشادي والنيجيري، الأمر الذي ساهم في إضعاف القوات الأجنبية وجعلها لا تبادر بعمليات هجومية ضد مواقع تمركز الإرهابين، ناهيك عن محاولات بوكوحرام استغلال جائحة كورونا وما نتج عنها من تقلص لدور القوات الدولية في منطقة الساحل الإفريقي فيما أطلق عليه الخبراء الأمنيون (بثغرة كورونا)، وبناءً عليه عملت على زيادة أنشطتها الإرهابية كنوع من استعراض قدراتها العملياتية واستغلال الفراغ الأمني وانشغال الجيوش خاصة في منطقة الساحل والصحراء[١٢].

ثالثاً: تكتيك التمدد والانتشار

مثلت تحديات البقاء للتنظيمات الإرهابية عاملاً محفزاً استغلته في مواصلة التمدد والانتشار من خلال عدة آليات، مثل:

أ- بناء شبكات واسعة من التحالفات

استطاعت بعض التنظيمات الإرهابية بغرب إفريقيا بناء شبكة من التحالفات متخطية بذلك الحواجز الفكرية والأيديولوجية فيما بينهم، وهو ما اتبعته شبكة القاعدة من تحالف مع حركات أنصار الدين وجبهة تحرير ماسينا في شمال مالي، وتنظيم أنصار الإسلام في بوركينافاسو، وفصيل بوكوحرام الذي يقوده أبوبكر شيكاو والذي نتج عنه جماعة نصرة الإسلام والمسلمين[١٣]، كما يلاحظ أنه على الرغم من الصراعات التي اشتهرت بها كلٌّ من تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية خاصة في منطقة الشرق

(11) "Africa Recorded a Total of 183 Terrorist Attacks Resulting in a Total of 763 Deaths," African Centre for the Study & Research on Terrorism ACSRT/CAERT, October 18, 2020, https://caert.org.dz/?p=3508.

(١٢) يونس بورنان، «ثغرة كورونا الأمنية.. ضربات إرهابية لجيوش الساحل والصحراء»، العين الإخبارية، (٢٧، مارس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٦، ديسمبر، ٢٠٢٠م،

https://al-ain.com/article/terrorist-operations-boko-haram-corona

(١٣) «كيف يحاول تنظيم القاعدة إعادة بناء قدراته؟»، سبق ذكره.

الأوسط، إلا أن وضع التنظيمين بغرب إفريقيا قد اتسم بالتنسيق في بعض الأحيان، فمثلاً عملت الجماعتان على محاولة لعزل (واغادوغو) عاصمة بوركينافاسو عن طريق تكتيك قصف الجسور وقطع الطرق ومهاجمة الثكنات العسكرية(١٤).

ولقد أكد الجنرال (داغفين أندرسون) رئيس العمليات الخاصة للجيش الأمريكي في إفريقيا قائلاً: «ما رأيناه ليس مجرد أعمال عنف عشوائية تحت راية إرهابية، بل حملة متعددة تحاول وضع هذه الجماعات المختلفة تحت قضية مشتركة ثم يشكل هذا الجهد تهديداً للولايات المتحدة».

فصحيح أنه قد يوجد بين التنظيمين تنسيق مشترك وربما يتجنب كلٌّ من التنظيمين قصف أماكن الآخر، إلا أن الأمر لا يخلو من المناوشات بين الطرفين، فمثلاً غضبت القاعدة من الدولة الإسلامية عند محاولات تجنيد بعض الأفراد من مناطق اعتبرتها القاعدة خاصة بها.

وربما ما دعم التحالف بين أكثر تنظيمين دموية وعداوة هو أن منطقة غرب إفريقيا تعتمد تنظيماتها الإرهابية في ولائها على القبلية أكثر من التمسك بالأيديولوجية.

وعلى الأرجح فهناك ما يؤكد أن قادة التنظيمات الإرهابية يجتمعون في مخابئ بالقرب من الحدود الثلاثية لمالي والنيجر وبوركينافاسو؛ وذلك بغرض التخطيط المشترك وتبادل المعلومات الاستخباراتية وفقاً لما نسب لقادة الجيش المالي(١٥).

ولم يقتصر الاندماج على التنظيمات الإرهابية فيما بينهم، ولكن عملت جماعات مثل القاعدة على الاندماج القبلي عن طريق دراسة متطلبات المجتمعات المحلية وطبيعتها، واللجوء إلى مساعدة المجتمع عن طريق توفير الحماية وتسهيل عمل المستشفيات ومرور سيارات الإسعاف عبر الطرق الخاضعة لهم، علاوة على توطيد العلاقات مع الأسر المحلية من خلال علاقات النسب التي سهلت إلى حد كبير في الحصول على بعض الدعم من أموال وأسلحة، وهو ما يوضح قدرة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل على التكيف من خلال الاندماج سواء مع مجموعات منافسة أو مجموعات أخرى، نظراً لما تميزت به من مرونة جعلتها تتنازل عن الصورة النمطية التي عرفت عن التشدد الأيديولوجي لهذه النوعية من التنظيمات(١٦).

---

(١٤) صالح حسن، «واشنطن بوست: تحالف داعش والقاعدة بغرب إفريقيا ينذر بأزمة عالمية»، العين الإخبارية، (٢٣، فبراير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٨، ديسمبر، ٢٠٢٠م،

https://2u.pw/FhXOu

(15) Danielle Paquette and Joby Warrick, "Al-Qaeda and Islamic State Groups are Working Together in West Africa to Grab Large Swaths of Territory," *The Washington Post*, February 22, 2020, https://2u.pw/pHdQ9.

(16) Méryl Demuynck and Julie Coleman, "The Shifting Sands of the Sahel's Terrorism Landscape," International Centre for Counter Terrorism—The Hague, March 12, 2020, https://2u.pw/w42eu.

ب- الأثر السلبي للعمليات العسكرية

تركت الإجراءات العسكرية تجاه التنظيمات الإرهابية بغرب إفريقيا بعض الآثار السلبية، فصحيح أن التدخل الفرنسي من خلال عمليتي السرفال وبرخان مع التدابير الأمنية الإقليمية والمحلية وجهود مجموعة G5 ساهمت في الحد من قدرة التنظيمات الإرهابية؛ إلا أن تلك الإجراءات العسكرية ساهمت في زحف التنظيمات الإرهابية إلى الأماكن الجبلية الآمنة، كذلك محاولة إيجاد أماكن أخرى لها في دول مجاورة تتميز بالضعف الأمني وانتشار المطالب والمظالم الاجتماعية، مما جعل بعض الخبراء يربطون بين ضعف عملية برخان وزيادة النشاط الإرهابي وجدية حضور القوات الدولية في منطقة الساحل.

ج- جائحة كورونا وسلوك التنظيمات الإرهابية

شهدت منطقة غرب إفريقيا تصاعداً في عدد إصابات فيروس كورونا، لا سيما الإصابات التي حدثت في صفوف الجنود، حيث بلغت الإصابات داخل الجيش الفرنسي حوالي ٤٠٠٠ حالة، في حين إصابة ما يقرب من ٢٦ جنديّاً من بعثة الأمم المتحدة في مالي والتي تضم قوات من ٥٧ دولة، ناهيك عن استغلال التنظيمات انخراط الأجهزة الأمنية في عملية مكافحة الفيروس وتوجيه الحكومات لجزء من مواردها المحدودة للجانب الصحي، وهو ما عزز التنظيمات الإرهابية ودفعها لمواصلة عملياتها وتصعيد هجماتها الأخيرة[١٧].

د - استغلال انسحاب القوات الدولية

تدرس واشنطن خطط استبدال القوات العسكرية بمدربين عسكريين لتدريب القوات المحلية وتعزيز قدراتها، وذلك استكمالاً لعملية تقليص القوات العسكرية التي بدأت في فبراير الماضي، ولقد قلصت واشنطن من وجودها العسكري في إفريقيا من ٦ آلاف إلى ٥ آلاف و١٠٠ عسكري أغلبهم في جيبوتي، مما ساهم في وجود مخاوف من قبل مسؤولين بالبنتاجون بسبب تزايد تهديد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وغرب إفريقيا[١٨]؛ لتصل خسارة الجنود الأمريكيين في عام ٢٠١٩م لأكثر من ١٠٤٠٠ حالة قتل وفقاً لإحصائية أجراها مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية بجانب الخسائر في المعدات[١٩].

---

(١٧) حمدي بشير، «مخاطر تفشي وباء كورونا على جهود مكافحة الإرهاب في منطقة غرب إفريقيا»، مركز الإمارات للسياسات، (٤، مايو، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٠، ديسمبر، ٢٠٢٠م،
https://2u.pw/zB5wS;
لمزيد من المعلومات راجع: محمد السبيطلي، مبارك أحمد، «(تقدير موقف) التداعيات الاقتصادية والأمنية لجائحة كورونا في إفريقيا»، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٠م)، ص. ١١ - ١٣. الاسترجاع في: ٢٦، ديسمبر، ٢٠٢٠م،
https://2u.pw/xgJ0O.

(١٨) «للتركيز على الصين وروسيا.. واشنطن تتجه لسحب قواتها من إفريقيا (تحليل)»، (٤، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٥، ديسمبر، ٢٠٢٠م،
https://soundcloud.app.goo.gl/uXYRp.

(١٩) زينب مصطفى، «دوافع وتداعيات خروج الولايات المتحدة من الساحل الإفريقي»، مجلة قراءات إفريقية، (٤، فبراير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٥، ديسمبر، ٢٠٢٠م،
https://2u.pw/3iYMV.

فلقد شهدت إفريقيا في ظل وجود العديد من قوات مكافحة الإرهاب ١١٦٨ عملية إرهابية في الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠٢٠م بواقع زيادة عملياتية بنسبة ١٨ ٪ عن الفترة نفسها من ٢٠١٩م، وهو ما يؤكد مرونة تلك التنظيمات وقدرتها على التكيف العملياتي حتى في ظل أصعب الظروف الأمنية، فهي قادرة على شن هجمات والحفاظ على مستوى عملياتها[٢٠].

رابعاً: التجنيد

إن من الطبيعي أن تلجأ التنظيمات الإرهابية لتعويض الفقد في عناصرها إلى تجنيد عناصر أخرى لضخ دماء جديدة للتنظيم، وفي ظل التهديدات والحصار الأمني الذي تواجهه التنظيمات الإرهابية بغرب إفريقيا عملت على استغلال جميع الوسائل المتاحة لها واستنباط طرق جديدة لجذب المجندين الجدد، ومنها:

أ- التجنيد باستخدام اللغة المحلية

اتجهت التنظيمات الإرهابية مؤخراً إلى التركيز على اللغة المحلية كأداة مهمة للتواصل والتجنيد والحشد، خاصة إذا ما كان يتحدث بها قطاع كبير من السكان، فنجد مثلاً تنظيم الدولة الإسلامية مع وصول قائده الجديد (أبو إبراهيم الهاشمي القرشي) قد أمر بالتوسع وضم المزيد من الأراضي، وظهر ذلك من خلال إستراتيجية جديدة بإطلاق صحيفة إلكترونية عرفت باسم (Wakiliar labarai) ناطقة بلغة الهوسا والتي يقدر عدد الناطقين بها إلى حوالي ٤٤ مليون شخص يقطنون مناطق في نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون مبيتاً النية لإصدار العديد من المجلات الخاصة بغرب إفريقيا بعدة لغات منها اللغة الفولاني أو الفولفول، كذلك الفرنسية وغيرها من اللغات بهدف جذب العديد من المجندين خاصة في مناطق مالي والنيجر وبوركينافاسو وتشاد[٢١].

ب- استغلال شبكات التواصل الاجتماعي في التجنيد

ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في توفير الدعايا اللازمة للمنظمات الإرهابية بما تتضمنه من إعلانات ممولة يتم فيها التحكم بالفئة المستهدفة؛ مستخدمة تطبيقات مثل فيسبوك وتيليغرام وتويتر ومؤخراً زوم وشبكة الديب ويب، حيث عملت التنظيمات الإرهابية على استغلال الحظر الناتج عن تفشي كورونا ووجود الأشخاص بصفة مستمرة على مواقع التواصل والتطبيقات في عملية نشر أفكارها واستقطاب مجندين جدد.

(20) Shewit Woldemichael, "Counter-terrorism in Africa Must Adapt to New Realities," Institute for Security Studies, November 4, 2020, https://2u.pw/zo2L0.

(٢١) خوسيه لويس، «تغيرات على مستوى الجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا»، شبكة العين الإخبارية، (٣، أبريل، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://2u.pw/JoXrq

ج- ظاهرة تجنيد الأطفال

لجأت التنظيمات الإرهابية بغرب إفريقيا إلى استغلال الأطفال من خلال تجنيدهم بعدة طرق شملت: الاختطاف والترهيب والترغيب، علاوة على استغلال الأيتام ومن لا أهل لهم وأطفال الشوارع، مثل ما قامت به داعش والقاعدة وبوكوحرام وحركة الشباب الصومالية وحركة التوحيد والجهاد، حيث يُخضع الأطفال لبرامج تدريبية تجعلهم قادرين على الانضمام لمجموعات قتالية في عمر لا يتجاوز ١٦ عاماً، وغالباً ما يُسند إليهم عمليات انتحارية أو يُستخدمون كجواسيس لصعوبة الشك بهم، فمثلاً أجبرت بوكوحرام ما لا يقل عن ١٣٥ طفلاً على القيام بعمليات انتحارية عام ٢٠١٧م، ولم يقتصر الأمر على الأطفال فقط، حيث تُجنّد الفتيات أيضاً بإجبارهن بالزواج من أعضاء التنظيم ومن ثم تكليفهن بأعمال إرهابية انتحارية[٢٢].

د - استغلال جائحة كورونا في الحشد والتجنيد

استغلت التنظيمات الإرهابية فيروس كورونا من خلال توظيفه لما يخدم أهدافها المتأسلمة وعملية الحشد لعناصر جديدة تنضم لها، حيث وصفت الفيروس في خطاباتها بأنه نتيجة للمظالم وعلى أنه عقاب من الله، ففي العدد رقم (٢٢٦) الصادر في ١٩ مارس ٢٠٢٠م من مجلة (النبأ) الأسبوعية وصفت افتتاحية العدد الفيروس باعتباره (عذاب أرسله الله إلى أعدائه)، كذلك عملت القاعدة على إصدار بيانات تؤكد استهداف الفيروس لغير المسلمين في محاولة لكسب العديد من العناصر[٢٣].

هـ- استغلال المظالم وعدم استقرار المجتمعات

تعاني منطقة غرب إفريقيا عدة ظواهر، منها الفوضى وعدم الاستقرار السياسي وارتفاع معدل البطالة والتميز العرقي والفقر، تلك السلبيات التي تحاول التنظيمات الإرهابية استغلالها في تجنيد العناصر الجديدة خاصة بين فئة الشباب التي توهمهم بمناصب ومرتبات مجزية، كذلك ما وقع مؤخراً من استغلال التدخل العسكري في غرب إفريقيا والإصابات التي تنتج في صفوف المدنيين كفتيل يهيج الشعور ويستغل الغضب ليدفع بعناصر جديدة للانضمام للتنظيمات الإرهابية التي كثيراً ما تتنكر في شكل مقاومة للاحتلال.

(٢٢) «الإرهاب... وتنامي ظاهرة تجنيد الأطفال في إفريقيا»، مرصد الأزهر، (١، يناير، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://2u.pw/aUV2r.

(٢٣) أشرف العيسوي، «التنظيمات المتطرفة والتوظيف الديني لكوفيد - ١٩: الأبعاد والتداعيات المحتملة على الإرهاب الدولي»، مركز تريندز للبحوث والدراسات، (٦، يوليو، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٥، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://2u.pw/jEs4g.

الخاتمة

أثبتت التنظيمات الإرهابية الحديثة أنها كالفيروسات تتطور وفق البيئة الحاضنة لها، فهي مرنة وقادرة على التكيف والهجوم حتى في أصعب البيئات، ومع أعلى درجات الاستعداد والمكافحة، وهو ما يدعو إلى تفعيل آلية لدراسة مقومات كل تنظيم على حدة والتطور الذي يلحق به من حين لآخر، خاصة من حيث تكتيك التسليح والتجنيد والعمليات، مع عدم الثبات أو الاعتماد على إستراتيجية أمنية موحدة لمواجهتها، وبناءً عليه تقدم الدراسة تلك التوصيات:

أ- ضرورة تفعيل الضربات الإجهاضية لمعاقل التنظيمات الإرهابية، وهو ما يحتاج لقدرات أمنية وعسكرية على قدر من الكفاءة والأسلحة المتطورة، مما يستلزم التركيز على التدريب ورفع الكفاءة الأمنية للقوات المحلية.

ب- الدعوة إلى التعاون بين دول المنطقة فيما يخص تبادل المعلومات الأمنية الحساسة المتعلقة بوضع تلك الجماعات وقدرتها، حيث إن دول الساحل الخمس ما زالت تعاني قصوراً معلوماتيّاً وضعف آلية مكافحة الإرهاب.

ج- محاولة التغلب على ضعف تأمين الحدود وفساد المراقبين، وهو ما يلزم تطوير آلية للمراقبة مع تفعيل استخدام الطائرات بدون طيار للمساعدة في كشف عمليات التهريب ودخول الأسلحة.

الجهود الدولية والإقليمية لمحاربة الإرهاب غرب إفريقيا: بوكو حرام في نيجيريا

رشا رمزي - باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية - القاهرة.

ما برح الإرهاب يشكل تحديا دوليا وإقليميا كبيرا يهدد الأمن والسلم الدوليين في القرن الماضي ومستمر في العقدين الأولين من القرن الحالي، هذا بالرغم من كل الجهود التي بُذِلت، وما زالت تبذل للحد منه ومعالجة آثاره. أحد أخطر التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية وتكلفتها التي تؤثر على الاستقرار الدولي. من هنا جاءت أهمية رصد الجهود الدولية والتعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب بل أصبحت حتمية، حتى يمكن تقييمها وتعديل المسار، وحتى تحتفظ بالقدر نفسه من التصميم والالتزام.

بوكو حرام

ظهرت بوكو حرام في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كطائفة إسلامية سنية صغيرة تدعو إلى تفسير وتطبيق صارم للشريعة الإسلامية في نيجيريا. وأطلقت على نفسها اسم «جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد»، لكنها اشتهرت أكثر ب«بوكو حرام» كون أحد أهم مرتكزاتها اعتبار «التعليم الغربي حراما»، وهو لقب أطلقته المجتمعات المحلية الناطقة بلغة الهوسا لوصف وجهة نظر الجماعة في التعليم والثقافة الغربيين اللذين أفسدا المجتمعات الإسلامية بموجب تفسيرها المحافظ للإسلام. وفي عام ٢٠١٥م، بعد إعلان الولاء للدولة الإسلامية (داعش)، سعى التنظيم إلى إعادة تسمية نفسه ب«مقاطعة غرب إفريقيا» التابعة للدولة الإسلامية (ISWAP).

واصلت بوكو حرام شن حملة عمليات إرهابية مميتة في نيجيريا والدول المجاورة في منطقة حوض بحيرة تشاد. حيث لفتت الجماعة، التي صنفتها وزارة الخارجية الأمريكية كمنظمة إرهابية أجنبية منذ نوفمبر ٢٠١٢م، انتباهًا دوليًّا واسع النطاق بسبب ارتفاع ضحاياها لما فوق ١٠٠٠ شخص، لاختطافها في أبريل ٢٠١٤م لما يقرب من ٣٠٠ تلميذة. هذا بالإضافة إلى مبايعتها لتنظيم الدولة الإسلامية (المعروف باسم داعش) في مارس ٢٠١٥م، حيث قُتل أكثر من ١٥٠٠٠ شخص في هجمات بوكو حرام -بما في ذلك أكثر من ٦٥٠٠ في عام ٢٠١٥م وحده- وقد تسبب النزاع في حالة طوارئ إنسانية حول بحيرة تشاد، مما

أدى إلى نزوح أكثر من ٢,٨ مليون شخص وقطع وصول المساعدات الإنسانية إلى ما يقرب من ثلاثة ملايين آخرين[١].

من هنا تطلبت مكافحة بوكو حرام عملا جادا يرتكز إلى العمل الجماعي وتبادل المعلومات الاستخباراتية للعثور على مرتكبي العمليات الإرهابية وتحديد هوياتهم، وتحديد مواقعهم وفهم إستراتيجياتهم وأهدافهم وتحديد طرق التجنيد، كل ذلك بصفة فردية، إضافة لإطار التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، وتبادل الدروس المستفادة.

الجهود الدولية

لقد أوجد تنظيم بوكو حرام بيئة من الخوف وعدم الاستقرار من خلال تبني أسلوب الاختطاف بغرض الحصول على فدية لتمويل عملياته الإرهابية. ونظرا لأن جريمة الاختطاف تعد تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين، وتحديا كبيرا للمجتمع الدولي آنيا ومستقبلا؛ تضافر الجميع لمواجهة هذا التهديد، ويمكن رصد الجهود الدولية في التالي:

- دور الأمم المتحدة كمنظمة دولية معنية بحفظ الأمن والسلم الدوليين.
- دور القوى العظمى في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.
- الجهود الإقليمية الخاصة بالمؤسسات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي – الإيكواس).

إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تبنت الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦م بعد مسيرة طويلة من القرارات ضد الإرهاب[٢]، إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب أطلقت عليها (A/RES/60/288). تكونت هذه الإستراتيجية، التي تتخذ شكل قرار وخطة عمل مرفقة من أربع ركائز[٣]، هي:

١- معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.

٢- تدابير لمنع الإرهاب ومكافحته.

---

(1) John Campbell, "Why *Not* to Designate Boko Haram a Foreign Terrorist Organization," *The Council on Foreign Relations*, May 24, 2012, https://2u.pw/LKia1.

(٢) قرار الجمعية العامة ٤٩/ ٦٠ المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي ديسمبر ١٩٩٤م، والإعلان المكمل الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٥١/ ٢١ ديسمبر ١٩٩٦م، قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية.

(٣) الأمم المتحدة: مكتب مكافحة الإرهاب، «استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب»، تُحدَّث بانتظام، وكان آخر تحديث في شهر يونيو ٢٠٢٠م. الاسترجاع في: ٦، يناير، ٢٠٢١م،

https://2u.pw/i9M5v.

٣- تدابير لبناء قدرة الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن.
٤- اتخاذ تدابير لضمان احترام حقوق الإنسان الواجبة للجميع وسيادة القانون بوصفه الأساس الجوهري لمكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق حُثَّت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية على دعم تنفيذ هذه الإستراتيجية، بوسائل أمنية وغير أمنية، منها تعبئة الموارد والخبرات، واتخاذ التدابير الرامية لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. ومن هذه الأسباب: الصراعات الطويلة الأمد التي لم تحل بعد، وغياب سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان، والتمييز على أساس الانتماء العرقي والوطني والديني، والاستبعاد السياسي، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، والافتقار إلى الحكم الرشيد. ومن هنا فيمكن تلخيص عماد هذه الإستراتيجية في المحاور التالية:

١- مواصلة تعزيز قدرات الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات الدولية طويلة الأمد التي يصعب حلها وذلك عبر التفاوض والوساطة والتوفيق والتسوية القضائية وسيادة القانون وحفظ وبناء السلام. كون حل هذه الصراعات بالوسائل السلمية سيسهم في تعزيز مكافحة الإرهاب.
٢- تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم فيما بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان، وتعزيز الاحترام المتبادل للأديان والقيم والمعتقدات الدينية والثقافات.
٣- الترويج لثقافة السلام والعدالة والتنمية البشرية، وللتسامح العرقي والوطني والديني، ولاحترام جميع الأديان والقيم الدينية والمعتقدات والثقافات، عن طريق القيام بوضع وتشجيع برامج للتثقيف والتوعية العامة تشمل جميع قطاعات المجتمع.
٤- مواصلة العمل على اتخاذ تدابير بموجب القانون الدولي، تحظر التحريض على ارتكاب عمل إرهابي أو أعمال إرهابية وتمنع ذلك.
٥- تحقيق الأهداف الإنمائية التي أقرتها الأمم المتحدة، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية تحقيقًا كاملا في الوقت المناسب. والالتزام بالقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المتواصل وتحقيق التنمية المستدامة.
٦- السعي إلى تحقيق وتعزيز خطط التنمية والإدماج الاجتماعي على جميع الأصعدة.
٧- تشجيع منظومة الأمم المتحدة على رفع مستوى التعاون والمساعدة اللذين تقدمهما في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد؛ دعما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة.

كما قدمت كل من اليونسكو ومصرف التنمية الإفريقي الدعم لمشروع تابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) في مجال السلام والتنمية، يهدف إلى استحداث أدوات تعليمية لتعزيز التثقيف في مجال

حقوق الإنسان، والمواطنة ونشر ثقافة السلام والديمقراطية، وكان تركيزها على نيجيريا. أيضا في السياق نفسه عقدت اليونسكو مؤتمرا دوليا في نيجيريا، موضوعه: «زيادة الدراية الإعلامية والمعلوماتية كوسيلة لتعزيز التنوع الثقافي»[٤].

من هنا نجد أن الأمم المتحدة ساهمت في بناء التوافق على إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب وتقديم المساعدات التقنية لتعزيز القدرات المدنية في مجال مكافحة الإرهاب حول العالم.

دور القوى العظمى في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين

نيجيريا قوة إقليمية، لذا لا يمكن أن تستغني عنها الولايات المتحدة للحفاظ على السلام والأمن الإقليميين؛ وذلك كونها مصدرا رئيسا للنفط العالمي والأمريكي. لذلك حظي انتشار بوكو حرام باهتمام دولي، ففي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥م أكد زعماء العالم التزامهم بمؤازرة جميع الجهود الرامية لدعم احترام سلامة الدول الإقليمية واستقلالها السياسي، والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بأي وجه يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، ودعم تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام المساواة في الحقوق بين الجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، والتعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، والوفاء بالالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها وفقا لهذا الميثاق[٥]. ومن هنا اعتمد الرئيس أوباما نهجا إستراتيجيا شاملا، يجمع بين كل أداة من أدوات القوة الأمريكية - المدنية والعسكرية والاقتصادية، حيث ترأست الولايات المتحدة مناقشة موضوعية بشأن تأمين الحدود في وجه أنشطة الاتجار في البشر والحركة غير المشروعة عبر الحدود التي تعد أحد أهم مصادر تمويل بوكو حرام[٦].

كما أعيد تقديم الدعم العسكري لنيجيريا الذي كان قد توقف في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٦م، كجزء من جهد أكبر لتعزيز الأمن في خليج غينيا. شمل هذا البرنامج زيارات إلى الموانئ النيجيرية وتدريبات بحرية إقليمية مع نظرائهم النيجيريين والأوروبيين. كما حرصت وزارة الخارجية على إشراك نيجيريا أيضًا في برنامجها لأمن السواحل والحدود الإفريقية (ACBS) لمساعدتها على دعم حفظ السلام والتدريب، وأمن

---

(٤) الأمم المتحدة: مكتب مكافحة الإرهاب، «استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب»، ص ٣.

(5) Lauren Ploch Blanchard, "Nigeria's Boko Haram: Frequently Asked Questions," *Congressional Research Service*, March 29, 2016, https://2u.pw/nTmNu.

(6) Ugwueze Michael Ikechukwu, Vincent Onah Chidi, and Chikodiri Nwangwu, "The United States' National Interests and the Fight Against Boko Haram Terrorism," *Mediterranean Journal of Social Sciences* 7, no. 3 (May 2016): 479–85, https://2u.pw/sWEF0.

الحدود والبحرية، وزيادة الاحتراف العسكري[٧]. أيضا قامت بتسمية بوكو حرام منظمة إرهابية عام ٢٠١٣م وفقا لقسم ٢١٩ من قانون الهجرة والجنسية (INA) لعام ٢٠٠١م[٨].

تُصنف نيجيريا دائما من بين أعلى المتلقين للمساعدات الخارجية الأمريكية على مستوى العالم. خصصت وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٤٥١,٤ مليون دولار كمساعدات ثنائية لنيجيريا في السنة المالية ٢٠٢٠م، كما طلبت إدارة ترامب ٤٧٢,١ مليون دولار لنيجيريا للسنة المالية ٢٠٢١م، وهي حالة نادرة في إفريقيا لإدارة ترامب أن تطلب تخصيص مساعدات أكثر من العام السابق[٩].

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١ تقديري
المساعدة في حالات الكوارث	٨٠,٥	٩٢	٧٤,٥	٥٠	٠
صناديق الدعم الاقتصادي/صناديق الدعم الاقتصادي والتنمية	٤٥,٥	٠	٠	٠	٣٤
التمويل العسكري الأجنبي	٠,٥	٠	٠	٠	٠
برامج الصحة العالمية-من الحكومة	٢٢٤,٨	١٩٩,٦	٣٥٣,٤	١٨١,٢	٣٠٠
برامج الصحة العالمية-من برنامج المعونة الأمريكي	٢٠٣,٥	١٩٩	٢٢٢,٥	٢١٢	١٣٤,١
التعليم والتدريب العسكري الدولي	١	١,١	١	١,٢	١
المراقبة الدولية للمخدرات وإنفاذ القانون	٥	٦	٧	٧	٣
إجمالي المساعدات	٥٦٠,٨	٤٩٧,٧	٦٥٨,٤	٤٥١,٤	٤٧٢,١

المصدر: الحسابات المختارة لمساعدات غير إنسانية، مقدرة بالسعر الحالي للدولار بالملايين ومخصصة حسب سنة التخصيص، مترجم من تقرير وزارة الخارجية و وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة المساعدة لنجيريا، ميزانية الكونجرس لسنة FY2021 - 2019 و ٦٥٣(أ).

كل تلك المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة لنيجيريا لبناء مؤسسات مدنية دائمة، ودعم حقوق الإنسان وسيادة القانون، لمكافحة الإرهاب ومحركات التطرف العنيف، كما قدمت مساعدات لمعالجة الظروف التي تؤدي للإرهاب في نيجيريا. هذا على قبيل المساعدات لغير الأغراض العسكرية؛ أما المساعدات العسكرية فقد

(7) Subcommittee on Counterterrorism and Intelligence, "Boko Haram Emerging Threat to the US Homeland," Committee on Homeland Security House of Representatives, 112th Congress, First Session, December 2011, https://2u.pw/UKaxj, 11–15 .

(8) Ikechukwu, et al., "The United States' National Interests and the Fight Against Boko Haram Terrorism."
يخول هذا القسم لوزير خارجية الولايات المتحدة بموافقة الرئيس، تسمية أي جماعة عنيفة يتبين أنها متورطة في أنشطة إرهابية خارج الولايات المتحدة منظمةً إرهابيةً أجنبية، مما يقلل من فرص تلقي التمويل.

(9) Tomas F. Husted and Lauren Ploch Blanchard, "Nigeria: Current Issues and US Policy," *Congressional Research Service*, September 18, 2020, https://2u.pw/zki8B, 8.

تلقى الجيش النيجيري تمويلًا لمكافحة الإرهاب من وزارة الدفاع ٢,٢ مليون دولار لتطوير وحدة مشاة لمكافحة الإرهاب، و٦,٢ مليون دولار أخرى مخصصة للاتصالات التكتيكية وقابلية التشغيل البيني داخل وحدة مكافحة الإرهاب عام ٢٠١١م. وصلت عام ٢٠٢٠م ل٥٠ مليون دولار كمساعدة أمنية وعسكرية في إطار برنامج «التدريب والتجهيز العالمي»، والمصرح به حاليًا بموجب البند ٣٣٣ من قانون الولايات المتحدة، والخاص بالمساعدات الفيدرالية لحكومة الولايات المتحدة Federal aid for State governments فيما يخص عمليات الفضاء الإلكتروني. كما أعادت إدارة ترامب النظر في طلب شراء ١٢ طائرة هجومية من طراز (A-29 Super Tucano) لنيجيريا كانت قد جُمِّدت من قبل إدارة أوباما في أوائل عام ٢٠١٧م، بعد أن ضربت طائرة نيجيرية مخيما للنازحين خلال غارة، وتم البيع في أواخر عام ٢٠١٧م[١٠].

ومن الجهود التي قامت بها مؤسسات الأمم المتحدة وضع تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة برامج في إفريقيا لمنع زرع التطرف يستهدف الشباب والنساء وقادة المجتمع المحلي حتى لا يسهل تجنيدهم. كما أجريت دراسات حول كيفية إعادة تأهيل وإدماج المتطرفين في المجتمع في منطقة نفوذ بوكو حرام بدأ من عام ٢٠١٣م؛ بل قدم المشورة لوزارة الداخلية النيجيرية لمساعدتها على الحد من التطرف[١١].

الجهود الإقليمية الخاصة بالمؤسسات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي - الإيكواس)

اعتمدت منظمة الوحدة الإفريقية في دورتها العادية الثلاثين المنعقدة في تونس العاصمة في يونيو ١٩٩٤م، إعلان مدونة السلوك للعلاقات بين البلدان الإفريقية التي وضعت مسودتها في دكار ١٩٩٢م، والتي أدين فيها جميع أشكال التطرف والإرهاب سواء بحجة الطائفية أو القبلية أو الإثنية أو الدين[١٢].

كما كوِّنت فرقة أمنية وعسكرية مشتركة متعددة الجنسيات أنشأها الاتحاد الإفريقي عام ٢٠١٥م، تضم ٨٧٠٠ فرد من كل من نيجيريا وتشاد والكاميرون والنيجر وبنين للعمل على ضبط الأمن والقيام بحملات عسكرية ضد معسكرات بوكو حرام الحدودية، لتحل محل القوات متعددة الجنسيات التابعة للأمم المتحدة[١٣]. كما اعتُمدت اتفاقية الجزائر لمنع الإرهاب ومكافحته لعام ١٩٩٩م وبروتوكولها الإضافي

(10) Committee on Homeland Security House of Representatives, "Boko Haram Emerging Threat to the US Homeland."

(١١) تقرير الأمين العام عـن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليميـة ودون الإقليميـة في إفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب. الاسترجاع في: ١، ديسمبر، ٢٠٢٠م،

https://undocs.org/ar/A/72/840.

(12) Francis Mbawini Abugbilla, "Boko Haram and the African union's Response," *International Relations and Diplomacy* 5, no. 4 (2017): 234–6, https://2u.pw/swgP4.

(١٣) عباس محمد صالح عباس، «الجهود الإقليمية لمكافحة تهديد «بوكو حرام» المحددات والآفاق»، مجلة: رؤية، (إسطنبول: ديسمبر ٢٠١٥م). الاسترجاع في: ٢٩، ديسمبر،٢٠٢٠م،

https://2u.pw/53JkH

لعام ٢٠٠٤م، أيضا استمرت دول غرب إفريقيا في عقد قمم لمواجهة بوكو حرام منها قمة ٢٠١٥م وقمة ٢٠١٨م. ثم أنشئ المركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب التابع للاتحاد الإفريقي، الذي يقوم بدراسات مشتركة مع نظيره في الأمم المتحدة.

أما على مستوى الإيكواس (الجماعة الإقليمية في غرب إفريقيا)؛ فمن الملاحظ أنه على مدى العقود القليلة الماضية، كانت الإيكواس واحدة من أكثر المجموعات الاقتصادية الإقليمية نشاطا في إفريقيا عندما يتعلق الأمر بحل النزاعات. لكن منذ ظهور التهديد الجهادي، طورت الإيكواس إستراتيجية ثلاثية الأبعاد لمكافحة الإرهاب لتوجيه العمل الإقليمي لمنع ومتابعة وإعادة بناء الأنشطة المتطرفة العنيفة. وعلى الرغم من وجود إطار إقليمي، فقد استمرت أنشطة بوكو حرام في منطقة الساحل في الازدياد عامًا بعد عام منذ عام ٢٠١٦م. لذا تعاونت الإيكواس مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على الصعيدين الإقليمي والدولي. على المستوى الإقليمي، كانت الإيكواس منبرًا للتعاون بين الدول الأعضاء لتطوير وتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب. في عام ٢٠٠٦م، على سبيل المثال، ناقش رؤساء دول وحكومات الإيكواس القضايا المتزايدة للإرهاب وغسيل الأموال في المنطقة ووجهوا جميع الدول الأعضاء إلى سن قوانين لاستيعاب التعديل المنقح لمكافحة غسل الأموال. ومن أهم اتفاقيات الحد من تمويل الإرهاب (AM/CFT) والصكوك الدولية ذات الصلة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (GIABA 2006, 22). كما أنشأت الإيكواس مجموعة عمل حكومية إقليمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في غرب إفريقيا (GIABA) في ١٠ ديسمبر ١٩٩٩م بهدف مكافحة غسيل الأموال، لكنها وسعت ولايتها لتشمل مكافحة تمويل الإرهاب. وفي عام ٢٠٠٦م في ضوء الإرهاب المتزايد في المنطقة والدور الذي تلعبه الأموال غير المشروعة في تعزيزه. كما أبرمت الإيكواس اتفاقية أمن وتنمية متعددة السنوات (٢٠١٥-٢٠١٩) مع حكومة الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥م، وركزت الاتفاقية على تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتعزيز التجارة والاستثمار وكذلك السلام والأمن، بما في ذلك مكافحة الإرهاب عبر الصحراء. أيضا طورت الإيكواس عددا من التدابير، بما في ذلك إنشاء مؤسسات وأدوات مكافحة الإرهاب تماشيا مع شراكة (ECOWAS 2016a) للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (CTC)[١٤].

(14) Olajide O. Akanji, "Sub-regional Security Challenge: ECOWAS and the War on Terrorism in West Africa," Insight on Africa 11, no. 1 (2019): 94–112, https://2u.pw/PxHd2.

لجنة أنشأها قرارا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٦٢٤ (٢٠٠٥) لتعزيز قدرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على منع الأعمال الإرهابية داخل حدودها وخارجها.

الجهود المحلية

في عام ٢٠١٣م، شن الرئيس جودلاك جوناثان هجومًا كبيرًا ضد بوكو حرام، وأعلن حالة الطوارئ في ولايات أداماوا وبورنو ويوبي. أدت العمليات التي قامت بها القوات الإقليمية النيجيرية، إلى قلب التقدم النوعي الذي حققته بوكو حرام من منتصف عام ٢٠١٤ إلى أوائل عام ٢٠١٥م في الإقليم، عندما سيطرت اسميًّا على مساحات شاسعة من الأراضي في شمال شرق نيجيريا في ظل خلافة إسلامية مستقلة بذاتها. ومن ثم عادت الجماعة منذ ذلك الحين إلى شن هجمات غير متكافئة، إلى حد كبير ضد أهداف سهلة في شمال شرق نيجيريا. ومن ثم فقد قامت نيجيريا بعقد شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التابعة لوزارة الخارجية (TSCTP) ، وهي جهد مشترك بين الوكالات لبناء قدرات وتنسيق إقليمي لمكافحة الإرهاب)[١٥].

وعلى مستوى الدولة اتخذ الرئيس النيجيري محمد بخاري نهجًا أكثر استباقية تجاه مواجهة بوكو حرام من سلفه الرئيس جودلاك جوناثان، الذي تعرض لانتقادات على نطاق واسع بسبب ما وُصف بأن إدارته للأزمة كانت متعسّرة. فقد اعتمد بوخاري إصلاحات لتحسين فاعلية الجيش النيجيري؛ وذلك بنقل المقار العسكرية من أبوجا إلى مايدوجوري وزيادة التمويل للعمليات في المنطقة، وتعيين قيادة عسكرية جديدة. فقد اعتقلت الحكومة العديد من كبار المسؤولين السابقين بتهم الفساد، بما في ذلك مستشار الأمن القومي للرئيس السابق جوناثان، ووزير الدفاع الذي اتهم بسرقة ٢٠ مليون دولار من القوات الجوية. وحتى أواخر مارس ٢٠١٦ كان هناك حوالي ٣٠٠ فرد، بمن فيهم ضباط الجيش والشركات قيد التحقيق بتهمة الاختلاس بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥م بما يقدر ب٢٤٠ مليون دولار، في عقود احتيالية أو مبالغ في أسعارها أكثر من اللازم. وعلى مستوى الشعب النيجيري شكَّلت المجتمعات المحلية شبكات مقاومة ومجموعات أهلية في عام ٢٠١٣م لحماية أنفسهم. ففي بورنو، عملت بعض هذه الجماعات مع حكومة الولاية وقوات الأمن لهزيمة بوكو حرام وأطلقت على نفسها «قوة المهام المدنية المشتركة» (C-JTF)[١٦].

ومع ذلك، لا يزال مدى «سيطرة» قوات الأمن النيجيرية على الأراضي المستردة من المجموعة موضع نقاش، وقد تعرضت نيجيريا لانتقادات من جماعات حقوق الإنسان بسبب الانتهاكات ضد المدنيين على أيدي قوات الأمن أثناء عمليات مكافحة التمرد. كما أقدم الرئيس بوخاري على وضع خطة طموحة لإعادة إعمار منطقة الشمال الشرقي تحت إشراف لجنة برئاسة الملياردير النيجيري وفاعل الخير أليكو دانغوت هو من بين أعضائها[١٧].

(15) Husted and Ploch Blanchard, "Nigeria: Current Issues and US Policy," 14–16.

(16) Modu Lawan Gana, "Strategy of Civilian Joint Task Force Militia in Combating Boko Haram in Northern Nigeria," *International Journal of Legal Studies* 7, no. 1 (2020): 345–60, https://www.researchgate.net/publication/342885127_STRATEGY_OF_CIVILIAN_JOINT_TASK_FORCE_Militia_in_COMBATING_BOKO_HARAM_IN_NORTHERN_NIGERIA

(17) Lauren Ploch Blanchard, "Nigeria's Boko Haram: Frequently Asked Questions," *Congressional Research Service*, 9-10, 4.

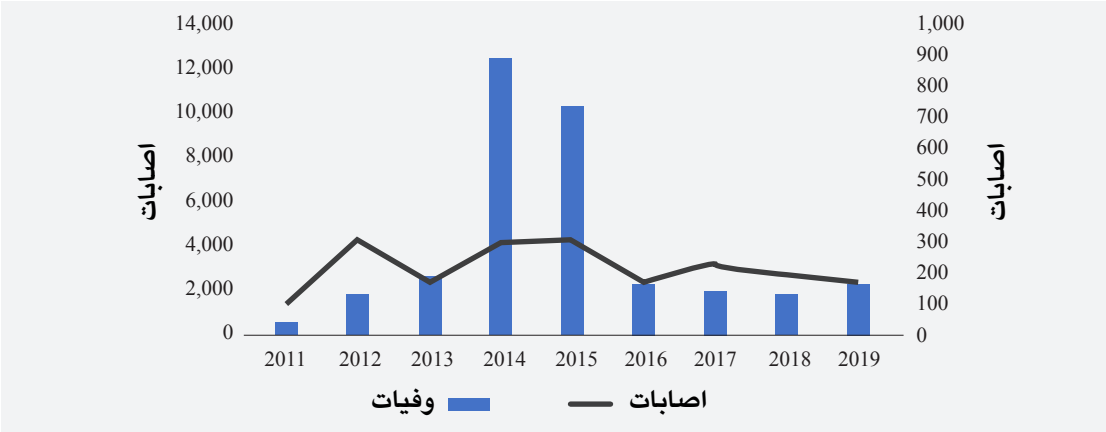

المصدر: حوادث و إصابات من تمرد بوكو حرام ٢٠١١-٢٠١٩م، مجلة العلاقات الخارجية تعقب الأمن، مجموعة بيانات الموقع ACLED

تقييم نتائج هذه الجهود

وفقا لتصريحات وزير الإعلام النيجيري لاي محمد، الذي أعلن في أكتوبر ٢٠٢٠م أن بوكو حرام «هُزمت تقنيًا». وإلى حد ما، لدى محمد وجهة نظر؛ حيث إن بوكو حرام تعرضت للضرب والانقسام، كما فُكَّ الارتباط بينها وبين تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وفقا للمساحة التي يسيطر عليها التنظيم وأنها أصبحت أقل مما سبق، وقد أودى بحياة عدد أقل بكثير مما كان عليه في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥م، مما يعني اضمحلال الجماعة. لكن الحقيقة أن المعاملة الوحشية التي مارستها الجماعة مع المدنيين بمن فيهم السكان المحليين من المسلمين أيضا، في قلب الكثير من السكان المحليين ضدهم، مما سهل إنشاء مجموعات ميليشيا مدنية تعاونت مع الدولة ضد المسلحين.

وعلى الرغم من خسارة بوكو حرام للأراضي، إلا أنها احتفظت بالقدرة على التحرك وشن الهجمات في منطقة تمتد من منطقة ديفا جنوب النيجر جنوبًا إلى شمال الكاميرون. والجدير بالذكر أنه كانت هناك زيادة كبيرة خلال ٢٠١٩ في استخدام المفجرين الانتحاريين ومعظمهم من النساء والأطفال. ومع ذلك، فإن مزاعم النصر هذه سابقة لأوانها، ففي الآونة الأخيرة، ارتفعت الهجمات والإصابات لتصل ل٧٥٠ ضحية لقوات الأمن في عام ٢٠١٩م، أي ما يقارب ضعف عدد ضحايا أي عام سابق.

لكن التقييم الحقيقي لما حدث ويحدث على الأرض بعد هذه الجهود الدولية والإقليمية والمحلية في مسألة محاربة تنظيم بوكو حرام ينتج عنه ظهور صورة واضحة من عدم فاعلية هذه الجهود بدليل استمرار التنظيم في العمل والتهديد حتى وقتنا الحالي. هذا مرجعه لعدد أسباب، هي:

- تأخر طلب نيجيريا للمساعدة الدولية فقد أعلنت غير مرة عن أن مشكلة بوكو حرام ما هي إلا شأن داخلي وذلك في ولاية الرئيس جوناثان.

- ضعف الموارد المالية النيجيرية بسبب انخفاض أسعار البترول.
- التزام القوات المشتركة غير المتسق والتخطيط المفكك أعاقا فاعليتها.
- الافتقار إلى التنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية.
- الفساد وسوء تخصيص الموارد.
- عدم كفاية قواعد البيانات.
- بطء النظام القضائي.
- نقص التدريب الكافي للمدعين العامين والقضاة لتنفيذ قوانين مكافحة الإرهاب.
- استمرار التقارير عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها القوات العسكرية في نيجيريا تحت مظلة محاربة بوكو حرام؛ مما تسبب في إحجام المانحين عن الدعم والتعاون.

وبعد كل هذه الجهود؛ غالبًا ما يعيد الجهاديون تجميع صفوفهم عندما تنسحب القوات، هذا لكون ما يُركز عليه هو الحلول الأمنية، على الرغم من تنفيذ بعض الحلول غير الأمنية لكنها ما زالت غير كافية. فحل هذه الأزمة لن يتم إلا بتحسين الحالة المعيشة وكسب ثقة السكان المحليين.

يجب على الاتحاد الإفريقي والمانحين، دعم الخطوات المذكورة أعلاه، والضغط من أجل إجراء مثل هذه التحسينات الاقتصادية دون خلق بيروقراطية ثقيلة. ومن الأمور العاجلة أيضًا أن يتوصل المانحون والاتحاد الإفريقي إلى إجماع دائم حول الدعم المالي.

العجز في التعاون المتعدد الأطراف

كهيئة قارية، تبنى الاتحاد الإفريقي موقف البطة العرجاء تجاه المأزق النيجيري؛ حيث عانى مبدأ مشكلة العمل الجماعي مع عدم وجود قائد يوجهه في الأمور الأمنية. وهذا ما عبر عنه الرئيس التشادي إدريس ديبي «لقد رأينا اجتماعات كثيرة جدًا ولم يكن هناك أي عمل ملموس. اليوم، هناك أربع دول متضررة من بوكو حرام، ولكن غدا قد تتحول لمشكلة قارية»[١٨].

في حالة تهديد بوكو حرام، لم تتمكن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من لعب دور رئيس جزئيًا بسبب موقع نيجيريا المهيمن في المنطقة والتعقيدات التي ستحيط برد فعل نيجيريا على مثل هذه الخطوة. إن احترام القوى الإقليمية وقضايا الكرامة الوطنية يجعل من الصعب على الجيران «الصغار» حشد الجهود لمواجهة التهديدات في البلدان «الكبيرة» حتى عندما تتطلب هذه التهديدات استجابة إقليمية.

(18) "At UN Assembly, Chadian President Urges Global Push to Tackle Terrorism, 'the Threat of the Century'," *UN News*, September 20, 2016, https://news.un.org/en/story/2016/09/539452-un-assembly-chadian-president-urges-global-push-tackle-terrorism-threat-century.

العلاقة بين «القاعدة» و«داعش» في منطقة الساحل

تقى النجار - باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية - القاهرة.

تميزت العلاقة بين تنظيمي «القاعدة» و«داعش» في منطقة الساحل بالاستثنائية؛ حيث التعايش المشترك والتمدد بلا صراع، وذلك على عكس التناحر السائد بينهما في كل من: العراق، وسوريا، واليمن. غير أنه وبمطلع عام ٢٠٢٠م، شهدت منطقة الساحل تلك عدة اشتباكات بين الطرفين، وهي الاشتباكات التي تطورت إلى قتال، ثم تحولت إلى حرب شاملة. ومن ثَمّ، تسعى هذه الورقة إلى محاولة فهم العلاقة بين كلا التنظيمين في منطقة الساحل عبر تناول الجذور المشتركة لكل منهما، واستعراض التحولات التي طرأت على طبيعة علاقتهما، مع استعراض دوافع الصراع وتداعياته المحتملة.

طبيعة العلاقة

يتطلب فهم طبيعة العلاقة بين تنظيمي «القاعدة» و«داعش» في منطقة الساحل العودة لأصولهما المشتركة؛ إذ يرجع أصل تنظيم «داعش الصحراء الكبرى» إلى «حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا»، حيث انشقت الأخيرة عن تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» في عام ٢٠١١م. وقد أسسها كل من: «سلطان ولد بادي»، و«أحمد التلمسي»، و«حمادة ولد الخير»، و«عدنان أبو وليد الصحراوي». وقد واصلت «حركة التوحيد والجهاد» العمل مع تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» خاصة خلال فترة سيطرة تنظيم «القاعدة» على شمال مالي في عام ٢٠١٢م[1].

وفي أعقاب التدخل الفرنسي الذي أزاح «القاعدة» عن شمال مالي في يناير ٢٠١٣م، اندمج جزء كبير من «حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا» مع جماعة أخرى تابعة للقاعدة في المنطقة، وهي جماعة «الملثمون» (التي انشقت عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في ٢٠١٢م بقيادة «مختار بلمختار») ليشكلا معًا

(1) Héni Nsaibia and Caleb Weiss, "The End of the Sahelian Anomaly: How the Global Conflict between the Islamic State and al-Qa`ida Finally Came to West Africa," Combating Terrorism Center 13, no. 7 (July 2020), https://ctc.usma.edu/the-end-of-the-sahelian-anomaly-how-the-global-conflict-between-the-islamic-state-and-al-qaida-finally-came-to-west-africa/.

جماعة جديدة في أغسطس ٢٠١٣م جاءت تحت اسم «المرابطون» التي بايعت «أيمن الظواهري» (زعيم تنظيم القاعدة)، وركزت هجماتها الإرهابية ضد أهداف فرنسية وغربية عدة[٢].

بدأ انقسام جماعة «المرابطون» خلال عام ٢٠١٥م، حين أعلن «عدنان أبو الوليد الصحراوي» (القيادي في تلك الجماعة) بيعته «لأبو بكر البغدادي» (زعيم تنظيم «داعش» آنذاك) في منتصف عام ٢٠١٥م. وقد أثارت تلك البيعة غضب «مختار بلمختار» (القيادي البارز في جماعة «المرابطون») الذي أكد أن بيعة «الصحراوي» لتنظيم «داعش» لا تعدو كونها قرارًا فرديًّا، ما أسفر عن انشقاق فصيل مؤيد لتنظيم «القاعدة» بقيادة «بلمختار»، وآخر مؤيد لتنظيم «داعش» بقيادة «الصحراوي»، ثم انفصل الأخير بمجوعته معلنًا عن تنظيم «داعش في الصحراء الكبرى». ويمكن القول إن مع إعلان «الصحراوي» مبايعته لتنظيم «داعش»، أصبح للتنظيم أول وجود فعلي في منطقة الساحل[٣].

وقد سعى «عبد المالك دروكدال» (القائد السابق لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي) إلى هندسة أكبر تحالف يدين بالولاء لتنظيم «القاعدة». ومن ثَمّ تأسست «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» في منطقة الساحل خلال عام ٢٠١٧م، وضمت ٤ جماعات إرهابية، وهي: «المرابطون»، و«إمارة منطقة الصحراء الكبرى»، و«جماعة أنصار الدين» (أغلب عناصرها من الطوارق شمالي مالي)، و«كتائب تحرير ماسينا» (أغلب عناصرها من قبيلة الفلاني وسط مالي). وأصبحت الجماعة تحت قيادة «إياد أغ غالي» (زعيم أنصار الدين)[٤].

وعلى الرغم من مبايعة «الصحراوي» لتنظيم «داعش»، فإن هذا لم يحل دون التعاون بينه وبين الجماعات الموالية لتنظيم «القاعدة» في الساحل، حفاظًا على علاقاته الشخصية معهم. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى حوار «يحيى أبو الهمام» (أمير إمارة الصحراء الكبرى وهي إحدى الجماعات التابعة لتنظيم «القاعدة») في يناير ٢٠١٦م مع صحيفة «الأخبار» الموريتانية، عندما سُئل عن علاقة تنظيم «القاعدة» مع «صحراوي» وجماعته، فأفاد بوجود علاقة طبيعية معهم واتصال دائم بهم[٥].

ويمكن القول إن تلك العلاقات الوثيقة أسفرت عن تنسيق هجمات مشتركة؛ حيث أكد الجنرال «برونو غيبرت» (القائد العام السابق لعملية برخان الفرنسية في منطقة الساحل) في عام ٢٠١٨م، أن «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» وتنظيم «داعش الصحراء الكبرى» قد شنوا هجمات مشتركة في منطقة

(2) Katherine Zimmerman, "Salafi-Jihadi Ecosystem in the Sahel," American Enterprise Institute, April 22, 2020, https://www.aei.org/wp-content/uploads/2020/04/Salafi-Jihadi-Ecosystem-in-the-Sahel.pdf.

(٣) تقى النجار، «تحولات خريطة الإرهاب في إفريقيا»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، (٨، مارس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣، ديسمبر، ٢٠٢٠م، https://www.ecsstudies.com/8358/.

(4) Daniel Eizenga and Wendy Williams, "The Puzzle of JNIM and Militant Islamist Groups in The Sahel," Africa Center for Strategic Studies, December 1, 2020, https://africacenter.org/publication/puzzle-jnim-militant-islamist-groups sahel?utm_source=ASB+38&utm_campaign=ASB+38&utm_medium=email.

(5) Nsaibia and Weiss, "The End of the Sahelian Anomaly."

الساحل[٦]. كما أشار الجنرال «داغفين أندرسون» (رئيس العمليات الخاصة في الجيش الأمريكي في إفريقيا) -في مقابلة نُشرت في فبراير ٢٠٢٠م- إلى أن الولايات المتحدة تعاونت مع «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» و تنظيم «داعش الصحراء الكبرى» في شن بعض الهجمات[٧].

وارتباطًا بما سبق، يمكن تفسير العلاقة الاستثنائية بين تنظيمي «القاعدة» و«داعش» في منطقة الساحل في ضوء ثلاثة عوامل؛ يتعلق أولها بالعلاقات الشخصية بين قيادات التنظيمين. وينصرف ثانيها إلى الأهداف المشتركة التي جمعت بينهما. ويتصل ثالثهما بالتاريخ المشترك لكل منهما في ضوء أصولهما المتشابكة. ومن ثَمّ، مثلت تلك العوامل الإطار الحكام لعلاقتهما في المراحل السابقة، إلا أن تلك العلاقة شهدت خلال عام ٢٠٢٠م جملة من المستجدات التي ترتب عليها معارك بين الطرفين لتمتد إلى مناطق مختلفة في منطقة الساحل.

تحولات العلاقة

سعى تنظيم «داعش» إلى إيجاد مناطق نفوذ جديدة بعد تراجعه في سوريا والعراق بهدف تجاوز هزائمه، لذلك كان الانتقال الاستراتيجي للتنظيم إلى غرب إفريقيا (منطقة الساحل والصحراء على وجه الخصوص)، لما يتوافر فيها من عوامل محفزة للإرهاب؛ حيث الصراعات الطائفية، والانقسامات العرقية، والتباينات الدينية. غير أن ذلك التحول التكتيكي للتنظيم أسفر عن مواجهات مفتوحة مع تنظيم «القاعدة» في منطقة الساحل[٨].

فمع مطلع عام ٢٠٢٠م، بدأ تنظيم «داعش الصحراء الكبرى» في التمدد في مالي حيث المناطق الخاضعة لنفوذ «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين». وفي البداية، استطاع تحقيق نجاحات أولية في منطقة «جورما» على جانبي الحدود بين مالي وبوركينا فاسو. وفي المقابل، جاء رد «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» على تحركات «داعش» خلال شهري مارس وإبريل ٢٠٢٠م، حيث شنت الأولى هجومًا مضادًا نجحت من خلاله في استعادة سيطرتها على مناطق نفوذها وطرد تنظيم «داعش» إلى جنوب شرق بوركينا فاسو على الحدود مع بنين[٩].

وبالتوازي مع عمليات «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» ضد «داعش»، بدأ الأخير في شن هجوم إعلامي على الأولى حيث سَلّط العدد ٢٣٣ من صحيفة «النبأ» التابعة لتنظيم «داعش» والصادر في ٧ مايو ٢٠٢٠م الضوء

(6) Vincent Hugeux, "Face à Barkhane, un ennemi aux abois," *L'Express*, April 20, 2018, https://www.lexpress.fr/actualite/monde/afrique/face-a-barkhane-un-ennemi-aux-abois_2001343.html.

(7) Jason Warner, "A View from the CT Foxhole: Brigadier General Dagvin R.M. Anderson, Commander, US Special Operations Command Africa," Combating Terrorism Center 13, no. 2 (February 2020), https://ctc.usma.edu/view-ct-foxhole-brigadier-general-dagvin-r-m-anderson-commander-u-s-special-operations-command-africa/.

(٨) تقى النجار، "مستقبل ساحة الجهاد العالمي...سيناريوهات أربعة"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، (٢٤، أكتوبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٢٣، ديسمبر، ٢٠٢٠م،

https://www.ecsstudies.com/7388/.

(٩) تقى النجار، "من المواءمة إلى الصراع: تحولات العلاقة بين "القاعدة" و "داعش" في غرب إفريقيا"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية،(١٢، سبتمبر ، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣، ديسمبر، ٢٠٢٠م،

https://www.ecsstudies.com/8358/.

على الهجمات التي شنتها الأولى ضده في منطقة الساحل، ووجه انتقادات مباشرة إلى اثنين من كبار قادة «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين»، وهما «أمادو كوفا» (زعيم جبهة تحرير ماسينا) و«إياد أغ غالي» (زعيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين)، وذلك لسعيهما إلى شن حرب ضد مقاتلي التنظيم على حد وصف الصحيفة.

كذلك نشرت مؤسسة «الفرقان» الجناح الإعلامي التابع لتنظيم «داعش» في ٢٨ مايو ٢٠٢٠م، مقطعًا صوتيًّا للمتحدث الرسمي باسم التنظيم «أبو حمزة القرشي» تحت عنوان «وسيعلم الكفار لمن عقبى الدار»؛ ليؤكد أن «ولاية غرب إفريقيا» قررت «تأجيل» المواجهة مع «القاعدة» هناك، إلا أن «مرتدي القاعدة» بادروا إلى قتال «داعش» نيابة عن دول وحكومات المنطقة خاصة: مالي، والنيجر، وبوركينافاسو، والجزائر. وقد جاء رد تنظيم «القاعدة» عبر شبكات التواصل الاجتماعي، حيث نشر خريطة لمنطقة غرب إفريقيا يوضح فيها المناطق التي يسيطر عليها، وذلك بغرض إرسال رسالة لتنظيم «داعش» مفادها أن التمدد في تلك المناطق يسبب اندلاع المواجهات المباشرة بينهما.

وفي إطار تصاعد الصراع العملياتي والإعلامي بينهما، أشار العدد ٢٣٨ من صحيفة «النبأ» الصادر في ١١ يونيو ٢٠٢٠م إلى الاشتباكات التي وقعت بين «داعش» وجماعة «أنصار الإسلام» (التي أسست بدعم من الجماعات المكونة لحركة نصرة الإسلام والمسلمين)، حيث لفتت الصحيفة إلى ما أفاد به «جعفر ديكو» (زعيم جماعة أنصار الإسلام) حول فقدان تنظيمه أكثر من ١٧٠ مقاتلًا في ضوء الاشتباكات التي حدثت أواخر مايو ٢٠٢٠م مع مقاتلي «داعش» في المنطقة الحدودية بين مالي وبوركينا فاسو.

بيد أن الأذرع الإعلامية التابعة لتنظيم «القاعدة» على تطبيق «تلغرام» كانت لها رواية مختلفة للأحداث؛ فقد جادل المؤيدون لتنظيم «القاعدة» بأن رواية «النبأ» للأحداث كانت «كاذبة»، وذلك في ضوء نجاح «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» في قتل العديد من أعضاء تنظيم «داعش الصحراء الكبرى» في بوركينا فاسو خلال الاشتباكات سالفة الذكر.

وفي مرحلة لاحقة سلط العدد ٢٤٦ من صحيفة «النبأ» الصادر في ٦ أغسطس ٢٠٢٠، الضوء على العمليات التي حدثت خلال «غزوة الاستنزاف ٤»؛ إذ أشارت الصحيفة إلى سقوط عشرات القتلى من عناصر تنظيم « القاعدة» في مالي. وفي المقابل، نشرت وكالة «ثبات» التابعة لتنظيم «القاعدة» خلال شهر أغسطس تقريرًا مصوّرًا جاء تحت عنوان «حملة نوعية لطرد بقايا فلول الخوارج في غرب إفريقيا»، حيث أكد التقرير أن «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» أطلقت حملات واسعة لطرد تنظيم «داعش» من مناطق مختلفة في مالي وأنهم قتلوا أعدادًا كبيرة من عناصره.

كذلك أشار العدد ٢٥٢ من صحيفة «النبأ» الصادر في ٧ سبتمبر ٢٠٢٠م، إلى اعتماد تنظيم «القاعدة» في منطقة غرب إفريقيا على سياسة التجنيد الإجباري لسد النقص في صفوفه. ولفتت الصحيفة إلى سقوط نحو ٢٠٠ قتيل

من صفوف الأخير في ضوء المواجهات التي دارت بينهما في منطقة غرب إفريقيا خلال شهري يوليو وأغسطس. وقد استمر الصراع العملياتي والإعلامي بينهما حتى نهاية عام ٢٠٢٠م، إذ نشر العدد ٢٦٠ من صحيفة «النبأ» الصادر في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠م، حوارًا مع «أبي الوليد الصحراوي» (قائد تنظيم داعش الصحراء الكبرى)، ليؤكد فيه أن الجماعات الموالية للقاعدة ناصبت تنظيم «داعش» العداء خوفًا على نفوذها. كما استعرضت الصحيفة أيضًا حصيلة آخر مواجهات مع تنظيم «القاعدة»، والتي أسفرت عن سقوط ٧٦ قتيلًا من عناصر الأخير.

وفي المقابل، انتقد العدد الرابع من صحيفة «ثبات» التابعة لتنظيم «القاعدة» (الصادر في ١٣ نوفمبر ٢٠٢٠م) ممارسات تنظيم «داعش» في منطقة غرب إفريقيا، حيث تهجير المسلمين، وفرض الإتاوات، والتوسع في استخدام العنف. وفي السياق ذاته، أشار العدد السابع من الصحيفة ذاتها (الصادر في ٤ ديسمبر ٢٠٢٠م) إلى نجاح العناصر التابعة لتنظيم «القاعدة» في صد هجمات قامت بها عناصر «داعش»، ما أسفر عن مقتل وإصابة ما يزيد على ٣٠ عنصرًا من عناصر الأخير.

ويمكن القول إن عام ٢٠٢٠م شهد حالة من تصاعد الصراع العملياتي والإعلامي بين التنظيمين في محاولة من «داعش» لتعزيز صورته الجهادية من جهة، وإعادة التموضع في ساحات بديلة من جهة أخرى، في مقابل محاولات تنظيم «القاعدة» للحفاظ على نفوذه في معاقله الرئيسة من ناحية، ولتأكيد قدرته على الصمود أمام منافسه التقليدي من ناحية أخرى.

دوافع متعددة

هناك جُملة من الدوافع التي تُفسر ذلك الصراع، ويمكن تناولها على النحو التالي:

١- الاختلافات العقائدية: على الرغم من نجاح التنظيمين في تنحية الاختلافات العقائدية بينهما لفترة، إلا أن تلك الاختلافات بدأت في الظهور إلى السطح مرة أخرى. إذ أصدرت مؤسسة «الزلاقة للإنتاج الإعلامي» التابعة لتنظيم «القاعدة « كتيبًا في أواخر يناير ٢٠٢٠م تحت عنوان «الرد على شبهة أنكم لا تنهون عن المنكر»، ليوجه إلى الذين انتقدوا تطبيق «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» للشريعة في إشارة ضمنية لتنظيم «داعش»، مستهدفًا تقديم تصور عن نهج «القاعدة» البطيء في تطبيق الشريعة من أجل حشد الدعم الشعبي بوصفه مضادًّا لنهج «داعش» السريع والقاسي في كثير من الأحيان[١٠].

وفي الوقت ذاته تقريبًا، إصدار قادة «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» كثيرًا من الرسائل الصوتية باللغات المحلية التي ركزت على الاختلافات العقائدية بين «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين»، وتنظيم «داعش في

(10) Caleb Weiss, Analysis: JNIM Addresses Detractors, Sends Message of Unity, FDD's *Long War Journal*, February 10, 2020, https://www.longwarjournal.org/archives/2020/02/analysis-jnim-addresses-detractors-sends-message-of-unity.php.

الصحراء الكبرى». وأوردت تلك الرسائل تحذيرات من وصول «الخوارج» مؤخرًا إلى منطقة الساحل في إشارة إلى عناصر تنظيم «داعش».

وفي السياق ذاته، نشرت «ولاية اليمن» التابعة لتنظيم «داعش» في ٣٠ إبريل ٢٠٢٠م إصدارًا مرئيًّا بعنوان «معذرة إلى ربكم» (لمدة ٥٢ دقيقة) مقسّمًا إلى جزأين؛ يتعلق أولهما بتعامل تنظيم «القاعدة» مع ثورات الربيع العربي. وينصرف ثانيهما إلى الهجوم على «القاعدة» في شبه جزيرة العرب. حيث يتّهم تنظيم «داعش» تنظيم «القاعدة» بالتردد في القضية الحاسمة المتمثلة في إقامة دولة «إسلامية»، كذلك أشار الفيلم إلى رفض الأخير تطبيق قوانين الشريعة في المناطق التي تسيطر عليها حرصًا على الرأي العام.

ويمكن القول إن هناك اختلافًا بين وجهتي نظر التنظيمين حول إقامة الدولة الإسلامية؛ إذ يرى تنظيم «القاعدة» أن إقامة دول إسلامية ليست أولوية في ظل الظروف الحالية، وأنه يجب دعم الثورات ضد الأنظمة المعادية، بل والامتناع عن السياسات المثيرة لشعوب تلك الدول. بينما ينشد تنظيم «داعش» إقامة دولة الخلافة الإسلامية على الحدود التي كانت موجودة قبل معاهدة «سايكس بيكو»، دون وضع أدنى اعتبار لشعوب تلك الدول أو مصالح الدول الخارجية[١١].

٢- توجه القيادة المركزية: مع وصول «أبو إبراهيم الهاشمي القرشي» (القائد الجديد لداعش) سعى التنظيم لهيكلة نهجه الإقليمي عبر نقل مركز ثقله إلى القارة الإفريقية. ومن ثَمّ تغيرت استراتيجية «التعايش المشترك» في منطقة الساحل، وتحولت إلى استراتيجية «الصراع». ومنذ مارس ٢٠١٩م، أكدت القيادة المركزية لتنظيم «داعش» إدراج فرع «داعش الصحراء الكبرى» ضمن ولاية «داعش غرب إفريقيا»، وأصبح الأول واقعًا تحت سلطة الأخير. وعليه، أسفرت عملية إعادة الهيكلة عن اندماج الأول في الهيكل العام لتنظيم «داعش».

وبعد إعادة الهيكلة الرسمية للفرع في مارس ٢٠١٩، نُشِر معظم البيانات الإعلامية التي أنتجتها «داعش الصحراء الكبرى»، من خلال الأجهزة الإعلامية الرسمية لتنظيم «داعش». وقد سمح هذا التحرك للقيادة المركزية لتنظيم «داعش» بإرسال رسائل تستهدف «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» لتناسب الرواية الجديدة القائمة على الصراع مع «القاعدة» في منطقة الساحل.

٣- الأطماع الداعشية: يسعى «داعش الصحراء الكبرى» إلى تعزيز نفوذه عبر التمدد الاستراتيجي في منطقة الساحل. ويُمكن ملاحظة ذلك عبر أربعة تحركات رئيسة للتنظيم؛ يتعلق أولها باستغلال الخلافات الداخلية بين «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» و«جبهة تحرير ماسينا»، وتجنيد أعضاء من الأخيرة.

(11) Mohammed Hafez, "The Crisis Within Jihadism: The Islamic State's Puritanism vs. al-Qa`ida's Populism," Combating Terrorism Center 13, no. 9 (September 2020), https://ctc.usma.edu/the-crisis-within-jihadism-the-islamic-states-puritanism-vs-al-qaidas-populism/.

ويتصل ثانيها بتنفيذ عدد من الهجمات الكبيرة على مواقع عسكرية في منطقة الساحل بهدف الحصول على الأسلحة. وينصرف ثالثها إلى الرغبة في السيطرة على المناطق الاستراتيجية الغنية بالمواد الطبيعية (كمناجم الذهب والمراعي)، حيث تقع تلك المناطق ضمن نفوذ «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين». ويأتي رابعها بإطلاق التنظيم صحيفة إلكترونية بلغة الهوسا تُسمى (Wakiliar Labarai) وتصدر كل أسبوعين. ويهدف التنظيم من هذه التحركات إلى الوصول إلى السكان الناطقين بلغة الهوسا والذين يعيشون في نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون[١٢].

٤- النهج التفاوضي: أعلنت جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» عن استعدادها للتفاوض مع الحكومة المالية. حيث نشرت في مارس ٢٠٢٠ بيانًا حول "قبول التفاوض مع الحكومة المالية نزولًا عند رغبة الشعب المظلوم"، لكنها اشترطت انسحاب القوات الفرنسية وبعثة الأمم المتحدة من مالي. ومؤخرًا، دخلت في مفاوضات مع الحكومية المالية لتحرير بعض الأسرى، وأسفرت تلك المفاوضات عن إطلاق سراح نحو ٢٠٠ إرهابي من عناصرها مقابل أربع رهائن لديها.

وعليه، استغل «داعش» هذه التحركات من جانب "القاعدة" ليروج لأطروحاته باعتبارها الأكثر التزامًا من الناحية العقائدية. وبدأ بانتهاج استراتيجية إعلامية قائمة على انتقاد وفضح «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» نتيجة لسعيها لعقد اتفاقيات مع العدو. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن سيناريو مفاوضات «طالبان» مع الولايات المتحدة سيصبح نموذجًا يحتذى في الحالة الإفريقية، حيث عملت «ولاية خراسان» على شن هجمات جماعية بهدف تقويض المفاوضات، ما يُشير إلى احتمالية اتباع «داعش الصحراء الكبرى» النهجَ نفسه.

تداعيات محتملة

بناء على ما تقدم هناك جُملة من التداعيات التي يمكن استعراضها على النحو التالي:

أولًا: يُجادل البعض بأن الصراع بين التنظيمات الإرهابية يُعد مشهدًا إيجابيًّا لمكافحة الإرهاب، غير أن من الممكن أن ينخرط التنظيمان في عملية تسمى «المزايدة»، حيث يهدف كل منهما إلى إظهار قدرة أكبر على محاربة المنافسين عبر تصعيد الهجمات الإرهابية. بعبارة أخرى، يمكن أن يقود الصراع بين التنظيمين إلى محاولة التفوق على بعضها البعض بهجمات متزايدة على المدنيين، الأمر الذي ستنصرف تداعياته إلى الوضع الأمني المضطرب في منطقة الساحل من خلال زيادة مستويات العنف.

ثانيًا: من المُرجح أن يؤثر الصراع بين تنظيمي «القاعدة» و«داعش» على تحقيق أهدافهما؛ حيث تُشير عديد من الدراسات والأبحاث إلى أن التنظيمات الموحدة تستطيع تحقيق أهدافها أكثر من التنظيمات المنقسمة؛ لأن الأولى

(١٢) تقى النجار، «من المواءمة إلى الصراع: تحولات العلاقة بين «القاعدة» و «داعش» في غرب إفريقيا».

تكون أكثر قدرة على تسخير الموارد ضد الخصوم، على عكس الثانية التي تهدر مواردها في قتالهم. ومن ناحية أخرى، تشجع الصراعات بين التنظيمات على تزايد حدة الانشقاقات داخلها الأمر الذي ينتقص من شرعيتها[١٣].

ثالثًا: يشهد النظام البيئي السلفي في منطقة الساحل جملة من المستجدات؛ يتعلق أولها بتكثيف النشاط الإرهابي من قبل كل من تنظيمي «القاعدة» و«داعش». وينصرف ثانيها إلى زيادة حدة المنافسة بينهما سواء على النفوذ أو العناصر المقاتلة. ويتصل ثالثها بحالة الانشقاقات والتصدعات الداخلية التي تشهد المجموعات المرتبطة بكليهما. ومن ثَمّ، تلقي كل تلك المستجدات بظلالها على تغيرات قد يشهدها النظام البيئي السلفي في منطقة الساحل خلال عام ٢٠٢١م، ما يُوحي بحالة من التشرذم والتشظي بين التنظيمات في مناطق، في مقابل حالة من التكيف والتماهي بينها في مناطق أخرى.

رابعًا: يفتح تصاعد المنافسة بين تنظيمي «القاعدة « و «داعش» في منطقة الساحل الباب أمام تدفق متزايد للمقاتلين الأجانب في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال عام ٢٠٢١م. وتكمن خطورة هؤلاء في نقل خبراتهم التكتيكية والعملياتية إلى التنظيمات التي ينضمون إليها، ما يزيد من قدرتها على شن هجمات إرهابية متطورة من ناحية، ويزيد من موجة العنف الموجه للمدنيين من ناحية أخرى[١٤].

خامسًا: يُمثل ضعف قبضة الدولة فرصة لتصاعد حدة المنافسة بين التنظيمات الإرهابية؛ ففي حالة ضعف الدولة تلجأ التنظيمات إلى التنافس والصراع سعيًا للسيطرة على مساحات جغرافية شاسعة. وبالنظر إلى حالة الدول الواقعة في منطقة الساحل الإفريقي نجد أن جائحة «كوفيد-١٩» ألقت بظلالها على العديد من اقتصاديات المنطقة؛ ومن ثَمّ في ظل ظروف ضعف قدرة الدولة، فضلًا عن الحاجة الملحة للاستثمار في مبادرات الصحة، قد يكافح القادة الأفارقة لتوفير التمويل الكافي لجيوشهم وقواتهم الأمنية. وبالتالي تتضاءل قدرة الدول على مراقبة حدودها، الأمر الذي يساعد على تصاعد التنافس بين التنظيمين.

مجمل القول، تجادل العديد من التحليلات بأن «إفريقيا سوف تكون ساحة الإرهاب العالمية خلال السنوات العشرين القادمة»، ويمكن تفسير ذلك في ضوء جملة من المتغيرات؛ يتعلق أولها ببحث تنظيم «داعش» عن ساحات بديلة للتمدد. وينصرف ثانيها إلى احتمالية تقليص الوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل. ويتصل ثالثها بانعكاسات جائحة «كوفيد-١٩» على القطاعين الصحي والأمني لدول منطقة الساحل. وعليه، تمثل تلك المعطيات محفزات أساسية لتعزيز نشاط التنظيمات الإرهابية لا سيما تنظيمي «القاعدة» و«داعش» في القارة الإفريقية على وجه العموم، ومنطقة الساحل على وجه الخصوص. ويرتبط بذلك التمدد تصاعد المنافسة بينهما من أجل إثبات النفوذ والوجود.

(13) Hafez, "The Crisis Within Jihadism."

(14) Austin C. Doctor, "The Looming Influx of Foreign Fighters in Sub-Saharan Africa," *War on the Rocks*, August 18, 2020, https://warontherocks.com/2020/08/the-looming-influx-of-foreign-fighters-in-sub-saharan-africa/.

الإدارة العسكرية والأمنية للإرهاب في مالي

د. مادي إبراهيم كانتي - محاضر في كلية العلوم الإدارية والسياسية - جامعة العلوم القانونية والسياسية - بماكو.

تُعد ظاهرة الإرهاب المتزايدة في غرب إفريقيا من أخطر أشكال التهديد الأمني التي تواجه هذه الدول؛ لأنها تستهدف في جانب مهم منها أمن واستقرار ومستقبل مجتمع غرب إفريقيا، ويجمع الفعل الإرهابي بين مطامع وأهداف القوى الخارجية التي لا تريد استخدام أدواتها المباشرة، بل الاعتماد على محركات في خلق الأزمات داخل الدول المستهدفة، أو استغلال حدودها، أو الظروف السياسية المحيطة، أو في أحيان أخرى تمزيق لحمة ونسيج المجتمع داخل تلك الدولة، أو تشجيع فئة من فئاته إلى سلوك يلحق الضرر بالمجتمع مما يهدد سلامته، بما في ذلك استخدام العنف للوصول إلى تحقيق أهداف سياسية أو مصالح فئوية قد تعكس في جانب منها خدمة أطراف خارجية إقليمية أو دولية.

وعليه، فقد أصبح الإرهاب خطرًا حقيقيًّا يواجه مسار التنمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس – ECOWAS) منذ بداية الألفية الجديدة، وأصبحت الأنشطة الإرهابية تنتشر في جميع أنحائها، وتهدد مستقبلها، بعد أن كانت مقتصرة على دول شمال إفريقيا (المغرب الإسلامي) خلال التسعينيات من القرن الماضي.

وعندما أُضعِف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي بحلول نهاية عام ٢٠١٢م انتقلت الشبكات الإرهابية إلى المناطق الشمالية لغرب إفريقيا (شمال مالي والنيجر)، وظهرت فصائل القاعدة في دول غرب إفريقيا، وخصوصًا في مالي ونيجيريا بالإضافة إلى موريتانيا. ويرى مراقبون أن غرب إفريقيا والساحل أصبحت أرض الجيل الثالث لتنظيم «القاعدة»، بحيث باتت تكوِّن «أفغانستان جديدة»، وتمثل أحد أخطر التهديدات على استقرار العالم.

ويتغلغل في غرب إفريقيا خمس تنظيمات إرهابية على صلة بـ«القاعدة وداعش»، هي: «بوكو حرام» النيجيرية، و«القاعدة في المغرب الإسلامي» شمال الصحراء الكبرى، وحركة «أنصار الدين» السلفية الجهادية في مالي، وحركة «التوحيد والجهاد»، وحركة «المرابطون» في غرب إفريقيا، والتي يقودها منشقون عن تنظيم القاعدة في المغرب العربي (AQMI). وبحسب المحللين فإن

كثيرًا من الدول التي بها فصائل القاعدة مجرد وسيلة وليست غاية للقاعدة ولداعش، أما الهدف النهائي فهو السيطرة على «خزان الطاقة العالمي»، وبذلك تكون حربًا ضد الغرب، ولا يمكن القيام بذلك إلا بالسيطرة الكاملة على منطقة غرب إفريقيا والساحل.

فمع بداية الألفية الجديدة انتشرت ظاهرة الإرهاب في غرب إفريقيا وفي الساحل، وفي مطلع عام ٢٠١٢م سيطرت ثلاث جماعات إرهابية (القاعدة في المغرب الإسلامي، وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا، وأنصار الدين) على شمال مالي بأكمله، وفي ذلك الوقت كان الإرهابيون وأيديولوجياتهم مستوردة، خصوصًا من دول شمال إفريقيا، ولكن منذ سنوات قليلة لم يعد الإرهاب ظاهرة مستوردة، بل أصبح صناعة محلية بعد أن أُدمِج السكان المحليون في الجماعات الإرهابية.

على الرغم من الأزمة الأمنية والسياسية التي تعانيها البلاد، إلا أن الجيش المالي قاد انقلابا ضد الرئيس المنتخب إبراهيم بوبكر كيتا في ١٨ أغسطس ٢٠٢٠م، بعد التظاهرات الشعبية ضد النظام، باتهامه بالفساد وسوء الإدارة، ومن ثم تدهورت الأوضاع الأمنية تدهورًا كبيرًا، وتوسعت العمليات الإرهابية في جميع أنحاء البلاد. والسؤال الذي يطرح نفسه، هل الانقلاب كان حلا لعدم استقرار الأوضاع الأمنية؟ وما مدى فاعلية إصلاح القوات الأمنية؟ وقد تتناول هذه الدراسة حرب مالي على الإرهاب، من حيث التدخل العسكري وبرامج إصلاح قوات الأمن لإدارة تحديات الإرهاب في البلاد.

المحور الأول: التدخل العسكري في ظل وجود الجماعات الإرهابية

منذ بداية ظاهرة الإرهاب في مالي، حاولت الدولة أن تواجه التنظيمات الإرهابية بالقوة العسكرية، ولكن لم تكن جهوزيتها للمواجهة كافية، وسرعان ما سيطرت التنظيمات على ثلثَي البلاد وانتشرت الظاهرة إلى الدول الجوار، إذ أصبح الإرهاب تحديا للإقليم أجمع، حيث شكلت الجماعات الإرهابية تهديدًا حقيقيا لدول المنطقة؛ لذا اضطرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا للاستعداد للتدخل عسكريا لمنع انتشار الإرهاب، إذ تدخلت في مالي، وبدأت بتكوين القوة العسكرية (القوة الاحتياطية لإيكواس –ECOWAS Stand-by Force) لحماية المدنيين من العمليات الإرهابية التي تهدد حياتهم. ويرى إبراهيم بونكانا[١] أن إيكواس أول منظمة إقليمية تعتقد أن الحرب على الإرهاب تحتاج إلى قوة

(١) حوار مباشر أجراه الكاتب مع إبراهيم بونكانا، المساعد الخاص لرئيس لجنة المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بيماكو، (١٩، أبريل، ٢٠١٦م).

تتكون من عناصر الجيش والشرطة والمدنيين، وحسن الإدارة، أثر ذلك أسست فريقًا للمراقبين والقوة الاحتياطية للإيكواس[٢].

انتهزت الجماعات الإرهابية الفرصة، خلال الانقلاب العسكري في مارس ٢٠١٢م في مالي، للسيطرة على الأقاليم الشمالية، والتوجه نحو العاصمة بماكو. فأطلقت الحكومة الانتقالية -في حينه- نداء من أجل إنقاذ البلاد من الجماعات الإرهابية بسلاحها وقوتها البشرية. أثبت ذلك أن القوات المسلحة كانت في حالة سيئة ومنقسمة بسبب الانقلاب العسكري، باعتبار أن مجموعة من الجيش كانت ضد الانقلاب، ومن ثم اندلعت معارك داخل الجيش نفسه، نتج عن كل ذلك فقدان البلاد السيطرة على الحدود، وتقدم التنظيمات الإرهابية. أثار هذا المشهد مخاوف المجتمع الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وكذلك الاتحاد الإفريقي، وكان الخيار الوحيد الحرب ضد الإرهابيين وإعادة سيطرة للحكومة المالية على الأوضاع[٣].

وبحسب إبراهيم بونكانا، عندما بدأت الأزمة في مالي، لم يكن لدى الدولة المالية القوة أو القدرة على مواجهة الجماعات الإرهابية، لذلك تحولت الحرب إلى معركة ضد الإرهاب العالمي مع التدخلات من المجتمع الدولي ومنظمة الإيكواس، لأن التهديدات لا تتوقف على مستوى مالي فقط كدولة، إنما المنطقة كلها والمصالح الغربية في مالي وفي المنطقة أصبحت مهددة من قبل الجماعات الإرهابية[٤].

ويأتي التدخل العسكري الأجنبي في الحقيقة لإنقاذ الدولة المالية وإن جاء هذا الرد متأخراً -خاصةً من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)- مما أدى إلى اغتيال عدد كبير من جنود الجيش المالي وسيطرة التنظيمات الإرهابية على ثلثي البلاد (ثلاثة أقاليم البلاد في الشمال) و«تطبيق الشريعة الإسلامية» بحسب مفهوم الحركات الإرهابية، مما أدى إلى نشر «الفكر الجهادي» لدى السكان المحليين وانضمامهم إلى التنظيمات الإرهابية. لذلك، عند التدخل العسكري، بدأ السكان المحليون بإنشاء «جماعاتهم الجهادية» ضد الدولة المالية والقوات الأجنبية؛ لأنهم قد اقتنعوا بفكرة الجهاد.

وشهدت المنطقة استمرار وتقدم الجماعات الإرهابية تجاه الجنوب، مع السيطرة على بعض المدن في وسط البلاد. في ضوء هذه الأحداث، أصبح التدخل العسكري أمراً ضرورياً، سواء من المستوى الإقليمي أو الدولي. بناءً على هذه النتائج المأساوية، قررت فرنسا التدخل عسكريًا، من ثم فقد بدأت التدخل في مالي بالعملية (سيرفال – Serval)، بعد إصدار القرار ٢٠٨٥ من الأمم المتحدة بالتدخل في مالي، حيث قامت قوات إيكواس

(2) Boncana Ibrahim, Assistance Spécial du Représentant du Président de la Commission Co-président sous Comite Réconciliation, justice et questions Humanitaires, CEDEAO, "Bamako, Entretien 19 avril 2016,"

حوار غير منشور أجراه الكاتب.

(3) Marc-André Boisvert, "Forces armées maliennes, une lente reconstruction," *Afrique contemporaine* 260, no. 4 (2016): 87–90.

(4) Ibrahim, "Bamako, Entretien 19 avril 2016,"

حوار أجراه الكاتب

بالتدخل البري بالتعاون مع الجيش المالي تحت غطاء جوي كثيف من فرنسا، وكان هذا التدخل الفرنسي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في مالي ضد التنظيمات الإرهابية، حيث قال رئيس الحكومة الفرنسية إن التدخل في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف: إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب، والحفاظ على وجود الدولة المالية، واستعادة وحدة ترابها، والتحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن، لكن هذه الأهداف الرسمية محدودة جغرافيًّا بالتراب المالي، ولكن الأهداف الحقيقية غير ذلك؛ لأن الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود، إذ إن الهدف الاستراتيجي للتدخل في مالي هو حماية المصالح الفرنسية (الأمنية والاقتصادية) في الساحل وما وراءه.

وهناك أسئلة كثيرة، وأبعاد أكثر يطرحها التدخل العسكري الفرنسي في مالي، والذي يبدو أن باريس اتخذت قرارها بشأنه على عجل، خصوصًا مع زحف مقاتلي حركتي التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة أنصار الدين جنوبًا نحو العاصمة باماكو، وما يحمله ذلك من انعكاسات خطيرة في عدة اتجاهات، أبرزها المصالح الفرنسية والغربية في مالي الدولة الغنية بالنفط والثروات المعدنية، وفي دول جوار مالي التي بها أيضا المصالح الفرنسية مثل النيجر وموريتانيا والجزائر وكوت ديفوار. إن القتال في مالي هو تأمين للنيجر، وتشاد، وبوركينا فاسو، وموريتانيا. وقد فهمت فرنسا لعبة الدومينو التي تلعبها الجماعات الإرهابية في مالي، إن سقطت مالي في أيديها فستسقط دول أخرى عاجلًا أو آجلًا. ولا ريب في أن التخوف من استقرار الجماعات الإرهابية في الساحل لوقت طويل (مالي، النيجر، موريتانيا...) يشكل هاجسًا أمنيًّا لفرنسا، وسرعان ما حُوِّلت عملية سيرفال من مالي إلى عملية برخان في الساحل -القوة الفرنسية مع القوات الإقليمية ضد الإرهاب في دول الساحل- ورأت فرنسا أن جميع دول الساحل أصبحت تعاني بسبب الإرهاب الذي بدأ ينتشر من مالي إلى باقي دول إفريقيا الساحلية، ومن ثم قررت جمهورية فرنسا تشكيل قوة عسكرية لمساعدة هذه الدول أطلق عليها اسم «قوات برخان» (Force Barkhane) وتكون قيادتها في تشاد من أجل محاربة الجماعات الإرهابية، والتخلص منها باعتبارها بدأت تهدد أمن واستقرار الإقليم. فالقوة بدأت أعمالها الميدانية في دولتي مالي وبوركينا فاسو وفي دعم ومساعدة قوات دول الساحل الخمس (G5 Sahel) لمحاربة الجماعات الإرهابية، والجرائم عابرة الحدود كتجارة السلاح والمخدرات ومهربي البشر عبر الشريط الساحلي[٥]. وتعمل قوات برخان وتنشط من أجل التصدي لمختلف أنواع الجرائم الإرهابية، والتصدي للإرهابيين، وتعطيل نشاطهم بغرض بسط السلام في إقليم الساحل. وعملية برخان هي عملية جارية لمكافحة التمرد في منطقة الساحل الإفريقي، وقد

(٥) موقع: أحوال تشاد. **رئيس الجمهورية يستقبل قائد قوات البرخان**، تاريخ النشر ٢١ يناير ٢٠٢٠. تاريخ الاسترجاع ٢٢ يناير ٢٠٢١م، https://2u.pw/RSI0V.

بدأت في ١ أغسطس ٢٠١٤م، تتألف من ٣٠٠٠ من القوات الفرنسية ستكون دائمة، ومقرها في نجامينا عاصمة تشاد، وقد صممت العملية مع خمسة بلدان من المستعمرات الفرنسية السابقة التي تمتد على طول الساحل؛ بوركينا فاسو، تشاد، مالي[٦]، موريتانيا والنيجر، وهذه البلدان المشار إليها إجمالاً باسم «جي ٥ الساحل» (G5 Sahel)، وهو إطار مؤسسي لتنسيق ورصد التعاون الإقليمي في سياسات التنمية والأمن، أنشئ في قمة عقدت في الفترة من ١٥ إلى ١٧ فبراير ٢٠١٤م[٧]، وتضم قوة «جي ٥ الساحل» قوات من (مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا)، وتتولى مهمة حراسة المنطقة بالتعاون مع ٤ آلاف جندي فرنسي ينتشرون هناك منذ تدخل فرنسا في شمال مالي عام ٢٠١٣م لمواجهة تمرد بشمال البلاد. وتواجه القوة الجديدة عددًا من التحديات أبرزها التمويل، ويتعاون جي ٥ الساحل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في كثير من المجالات التنموية ومكافحة الإرهاب، وخلال زيارة الباحث للمقر الرئيس لـ«جي ٥»، ومن خلال المقابلات مع مسؤولي اللجان نجد أن المنظمة تتناسق مع إيكواس في جميع البرامج التي تخص الدول الأعضاء الثلاث في إيكواس[٨].

إذن، يمكن القول أن التدخل العسكري في مالي قد سجل بعض النجاحات الأولية مثل الاستيلاء على المدن المهمة، وتخليص الحكومة الانتقالية الضعيفة في باماكو من براثن غزو المتمردين الإسلاميين، لكن الأزمة أخذت طابع النزاع الإثني -الحرب بين الإثنيات- في إقليم موبتي بين الفولانيين والدجون، وفي إقليم سيجو وسيكاسو بين البمبارا والفولاني، أما في تمبكتو وجاو ففي ناحية بين الطوارق والعرب، وفي ناحية أخرى بين الطوارق والصنغي. إذن لم يتضح بعد ما إذا كانت «الأزمة في مالي» ستنتهي قريبًا، أو تمتد لفترة طويلة جدًّا. ويمكن للقوات الفرنسية -وبخاصة القوات الجوية- تحقيق النجاح في العملية التي بدأتها في مالي، ففرنسا حصرت مشاركة وحداتها البرية بعدد قليل؛ لأن التركيز على القوة الجوية يحد من خسائرها، ويكثف من خسائر الجماعات المسلحة على الأرض.

المحور الثاني: إصلاح قوات الأمن بعد التدخل العسكري

بعد التدخل العسكري في مالي، وصلت البلاد إلى نسبة من الاستقرار الأمني، من حيث استعادة المناطق التي كانت تحت سيطرة الجماعات الإرهابية إلى سلطة الدولة. ومن ثم وضعت الدولة المبادرات لمكافحة

(6) BBC News, "France Sets up Anti-Islamist Force in Africa's Sahel," July 14, 2014, https://2u.pw/G9B8i.

(7) G5 Sahel, "Communiqué final du sommet de Nouakchott pour le suivi de la feuille de route du sommet de Pau," June 30, 2020, https://2u.pw/Xt0vJ.

(8) Interview with M. Kouldjim Guidio, Expert Résilience et Développement Humain, S.P. du G5 Sahel, Nouakchott, July 26, 2018
حوار مباشر غير منشور أجراه الكاتب.

الإرهاب؛ أولها، استراتيجية شاملة لإصلاح وإعادة بناء الجيش وقوات الأمن. لكن السؤال هو ما إذا كانت الحكومة المالية قادرة على بناء جيش قوي وجهاز أمني قادر على مواجهة العمليات الإرهابية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد.

ولمعالجة المشاكل والأسباب التي أدت بالدولة إلى الانهيار في ٢٠١٢م، زِيدت ميزانية القوات المسلحة، إضافة إلى تكثيف التدريبات العسكرية والتكتيكية، وإدارة الموارد البشرية[٩]. وكجزء من بناء قدرات قوات الدفاع والأمن، لا تزال المؤسسة تجند عناصر جديدة في مختلف الهيئات العسكرية والشرطية، وتنظم التدريبات العسكرية[١٠]. من خلال هذه الدورات التدريبية، يتعلمون كيفية التعامل مع التهديدات الإرهابية التي تُحدَّث بصفة مستمرة[١١]. على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها القوات الدولية، إلا أنه تُسجَّل هجمات بانتظام في شمال ووسط مالي، وتجد قوات الدفاع والأمن المالية صعوبة في مكافحة العمليات الإرهابية حتى يومنا هذا. في نهاية هذه العملية، حُدِّد الهدف المطلوب تحقيقه بحلول عام ٢٠٢٥م، أي في نهاية عملية الإصلاح التي تستمر من ١٢ إلى ١٥ عامًا، والتي تتطلب ثلاثة قوانين لبرمجة الجيش: أن يكون الجيش قادرًا على الدفاع عن سلامة الأرض، قادرًا على الدفاع عن السيادة الوطنية، قادرًا على المشاركة في حماية الأشخاص والممتلكات إلى جانب قوى الأمن الداخلي.

وضعت وزارة الأمن والحماية المدنية خططًا أمنية أخرى؛ فمنذ أزمة عام ٢٠١٢م، أصبحت بعض المناطق في وسط البلاد هدفًا للإرهابيين، بناء على ذلك، اضطرت الحكومة وضع الخطة الأمنية المتكاملة للمناطق في وسط البلاد، وقد شارك في تنفيذ هذه الخطة عدد كبير من الشركاء الدوليين في مجال الأمن، من أجل منع أي هجوم إرهابي أو أي هجوم مسلح.

في أوائل عام ٢٠١٨م، أطلقت السلطات المالية «خطة أمنية متكاملة» للمناطق الوسطى، تنص على تعزيز ٤٠٠٠ جندي وموارد إضافية، والواقع أن هذه الخطة الأمنية المتكاملة لم تعد استراتيجية مناسبة لمكافحة الإرهاب رغم هدفها الأساسي وهو محاربة الإرهاب بأسلوب فعال؛ لذا، ترى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان أن العمليات التي قام بها الجيش المالي من خلال الخطة «خطة أمنية متكاملة»، أدت إلى انتهاكات ودوامة من العنف وتهميش مجتمعات معينة، مما شكل عائقاً أمام عودة الدولة في مناطق معينة، في طريقها لتصبح القواعد الخلفية لمناورات زعزعة الاستقرار التي لوحظت في بعض المناطق.

(9) Boisvert, "Forces armées maliennes."

(10) Humanitarian News, "Mali: la situation sécuritaire se détériore à un rythme alarmant sur fond de lents progrès dans le processus politique," 17 January, 2020, https://2u.pw/iBl84.

(11) UN Peacekeeping, "Gao: Les forces de défense et de sécurité malienne formées à la prévention et à la lutte contre le terrorisme," August 5, 2018, https://2u.pw/oZhMp.

وفي هذه الحرب غير المتكافئة التي أظهر فيها حدودهم جنود قوة برخان الفرنسية وعناصر بعثة الأمم المتحدة في مالي (مينوسما – MUNISMA) والجيش المالي؛ من حيث استخدام جميع الوسائل الممكنة للقضاء على الإرهاب في وسط البلاد. لكن الأمر الأكثر خطورة هو إحباط جزء كبير من السكان، الذي لم يزل يتمسك بالقيم الوطنية[١٢].

لم تتوقف السلطة المالية عند مستوى المشاريع والخطط الأمنية فقط، لكنها تجاوزت ذلك، وأخذت تسن ترسانة قانونية ومؤسسية. لذلك، ستساعد هذه الآليات في تعزيز قدرة الاستجابة الأمنية.

الإدارة القانونية للإرهاب في مالي: اعتمدت مالي في مكافحتها للإرهاب، العديد من القوانين بما في ذلك قانون ٢٠٠٨م بشأن قمع الإرهاب، وقانون إنشاء محكمة متخصصة للحكم على الجرائم الإرهابية، وقانون آخر اعتمد في عام ٢٠١٦م، ضد غسيل الأموال وتمويل الإرهاب[١٣]. تمتلك مالي الآن ترسانة قانونية لمواجهة الجرائم الإرهابية. كان هذا أول قانون اعتمد في مالي لقمع الإرهاب. أما الاتفاقيات والبروتوكولات المبرمة تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي) والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمة الدولية للدفاع المدني، فقد انضمت مالي وصدقت تقريبًا على جميع الصكوك القانونية الدولية في مكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب. ولذلك، من الضروري اعتماد تشريع جنائي للجريمة الإرهابية وإدماجها في القانون الجنائي الوطني وكذلك اتخاذ بعض الصكوك القانونية والمؤسسية لتعزيز العمليات العسكرية والأمنية في مكافحة الإرهاب.

الإدارة المؤسسية للإرهاب: تبنت الحكومة المالية مشروعين قانونين يتعلقان بالتصديق على اتفاقيتين بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في عام ٢٠٠١م. ثم في عام ٢٠٠٨م، اعتمد قانون قمع الإرهاب. واستكملت هذه الترسانة القانونية بالقانون رقم (٢٠١٣-٠١٦) في ٢١ مايو ٢٠١٣م، الذي ينص على إنشاء مركز قضائي متخصص.

من ثم، وُضعت الاستراتيجية الوطنية التي تهدف إلى مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تحديد سبل ووسائل مكافحة هذه الآفات. ولتنفيذ الاستراتيجية، شُكلت لجنة توجيهية برئاسة رئيس اللجنة الوزارية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسائر أعضاء المجتمع المدني[١٤]. تعد الاستراتيجية

(12) Morin, "Lutte Contre Le Terrorisme Au Mali: Attention à La Stigmatisation!" *WakatSéra*, June 24, 2018, https://2u.pw/9tsCH.

(13) Association Malienne des Droits de l'Homme (AMDH), Association pour le Progrès et la Défense des Droits des Femmes (APDF), Femmes & Droits Humains (F&DH), Women in Law and Development in Africa (WILDAF), Association des Juristes Maliennes (AJM), le Collectif Cri de Coeur, appuyés par la Fédération Internationale des ligues des Droits de l'Homme (FIDH), "Contribution au Rapport national du Gouvernement de La République du Mali, 29ème session du 3ème cycle de l'Examen Périodique Universel du Conseil des Droits de l'homme des Nations Unies,"June 29, 2017, https://2u.pw/8VLsr/.
تاريخ الاسترجاع، ٢٧ يناير ٢٠٢١.

(14) Mali, stratégie nationale de lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme et son plan d'action (2013–2015), 19–25.
نسخة ورقية.

الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أداة من أدوات المؤسسات الوطنية العاملة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

خاتمة

على الرغم من كل هذه الإجراءات التي نفذتها القوات المسلحة المالية وبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام (مينوسما – MUNISMA) وقوة برخان في مالي، تستمر الأعمال الإرهابية في استهداف القوات العسكرية والأمنية والسكان، لا سيما من خلال الهجمات بالسيارات المفخخة، وكذلك الألغام الأرضية التي تقتل الكثير من الناس في كل مرة. فيمكن القول، أن استمرارية هذه الهجمات تبين عدم فاعلية خطط واستراتيجيات مكافحة الإرهاب في مالي. كما تواصل قوات برخان دعم دول الساحل الخمس (G5 Sahel) من أجل تعزيز تنسيقها في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل حفظ السلام. بعد فترة ولايتها الأولى التي دامت ٥ سنوات، مددت الولاية مرات أخرى، وظل الشعب المالي يتساءل متى يعود السلام والأمن إلى ربوع البلاد.

لا يمكن أن تكون مكافحة الإرهاب فعالة ما لم يكن هناك جيش قوي ومنظم بصفة جيدة، بالإضافة إلى شرطة وطنية قوية بتدريب وتجهيز كامل. بدأت مالي عملية إصلاح قطاع الأمن بهدف سد الثغرات والتصدي بفاعلية للتحديات الأمنية الجديدة، كما اتخذت الحكومة خطوات لتقوية نظام المخابرات، الذي يفترض أن يكون قادرًا على منع أي تهديد في جميع أنحاء البلاد.

لكي تكون جزءًا من حرب فعالة ضد الإرهاب، من الضروري زيادة قوات الدفاع والأمن بالوسائل المناسبة من حيث اللوجستيات والتدريبات الحديثة، وإدخال مفهوم «الإرهاب» في برنامج التكوين الأساسي للشرطة والدرك والحرس الوطني. من ثم سيؤدي إنشاء الشرطة المجتمعية إلى تقليل التهديدات في المناطق التي تبعد فيها نقاط التفتيش مئات الكيلومترات.

على الرغم من كل هذه الجهود، لا تزال الهجمات الإرهابية مستمرة ليس في الشمال فقط، ولكن أيضًا في وسط البلاد وحتى في العاصمة. يمكن القول إن دولة مالي فشلت في استعادة سلطتها على الأقاليم بأكملها، حتى بعد قيادة الجيش انقلابا مرة أخرى في ١٨ أغسطس ٢٠٢٠م لإطاحة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، لإدانته بفشل إدارة شؤون الدولة، فيما أن مشكلة مالي الرئيسة ذات أبعاد أمنية. واتخذت اللجنة العسكرية إجراءات جديدة، تطمح من خلالها إلى كسب ثقة جميع الأطراف، بدءاً بإجبار الرئيس على تقديم استقالته، قصد تمهيد الطريق لمرحلة انتقالية. ولكن حتى يومنا هذا لم تتغير الأوضاع الأمنية في مالي، والعمليات الإرهابية مستمرة في وسط وشمال البلاد.

مستقبل نشاط حركة الشباب الصومالية في كينيا

د. حمدي بشير - باحث متخصص في قضايا الأمن والإرهاب - القاهرة.

لا تزال حركة الشباب الصومالية تشكل تهديداً داخل كينيا، ففي ١٣ يناير ٢٠٢١م، صرح علي روبا محافظ مدينة ماانديرا شمال شرقي كينيا أن حركة الشباب الإرهابية استولت على نصف المدينة(١). وتشير تقارير دولية إلى أن الحركة تكثف من هجماتها في المقاطعات الشمالية، فخلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٩ حتى يوليو ٢٠٢٠م شنت الحركة ٦٧ هجوماً في المنطقة الحدودية بين كينيا والصومال. وفي ٥ يناير ٢٠٢٠م، شنت عناصر الحركة هجوماً على معسكر سيمبا التابع للولايات المتحدة الأمريكية في خليج ماندا، وقتلت ثلاثة أمريكيين ودمرت طائرات ومركبات أمريكية(٢).

وما من شك في أن التطورات الدولية تلقي بظلال كثيفة على نشاط حركة الشباب الصومالية في كينيا، لا سيما بعد إعلان إدارة ترامب السابقة سحب القوات الأمريكية من الصومال، إضافة إلى التطورات الإقليمية وخاصة التطورات في منطقة القرن الإفريقي، لا سيما الحرب الإثيوبية مع جبهة التيجراي، ومخاطر تمددها واتساعها، والتطورات على صعيد العلاقات الكينية الصومالية التي اتجهت للتوتر من جديد بسبب الخلاف على ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.

وفي هذا السياق، تثير هذه الورقة العديد من التساؤلات حول التهديد الذي تشكله حركة الشباب في كينيا، وأهداف الحركة من توسيع عملياتها، واستراتيجية الحركة للتمدد، والفرص والتحديات الماثلة أمامها لتوسيع نشاطها، والسيناريوهات المحتملة لمستقبل نشاطها داخل الأراضي الكينية. وسوف تحاول الورقة الإجابة على هذه التساؤلات من خلال دراسة وتحليل المؤشرات والمعطيات الراهنة ودراسة تأثيرها على نشاط الحركة والتنبؤ بمستقبل نشاطها داخل الأراضي الكينية.

أولاً: الوجود التنظيمي لحركة الشباب داخل الأراضي الكينية

أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية، في نوفمبر ٢٠٢٠م، اثنين من قادة حركة الشباب؛ عبد الله عثمان محمد ومعلم

(1) *The Standard*, "Heed Governor Roba's Cry on Insecurity in Mandera," January 13, 2021, https://www.standardmedia.co.ke/editorial/article/2001399910/heed-governor-robas-cry-on-insecurity-in-mandera.

(٢) مجلس الأمن: رسالة مؤرخة ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٠م موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار رقم ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، ٢٨/٩/٢٠٢٠، ص ١٩.

أيمن، على لائحة الإرهاب الأمريكية[٣]، ما يشير إلى أن الحركة لا تزال تشكل تهديداً داخل كينيا. وتشير المعلومات إلى أن عبد الله عثمان محمد هو أحد كبار قادة حركة الشباب ويعرف أيضا بكنية «المهندس إسماعيل»، وهو كبير خبراء المتفجرات في صفوف الحركة ويتولى الإدارة العامة لعمليات التفجير وصناعة المتفجرات التي تقوم بها. وهو أيضاً المستشار الخاص لمن يسمى بـ«أمير» حركة الشباب ويتولى قيادة جناحها الإعلامي «الكتائب». أما معلم أيمن فهو قائد جيش أيمن، الذي هو وحدة تابعة للشباب تنفذ هجمات وعمليات إرهابية في كينيا والصومال، وهو المسؤول عن التحضير للهجوم الذي استهدف معسكر سيمبا في خليج ماندا في يناير ٢٠٢٠م[٤]. والواقع أن تسمية «جيش أيمن» جاءت على اسم معلم أيمن (المعروف أيضًا باسم دوبو عبدالعزيز علي)، وهو من أصل صومالي من مقاطعة ماندیرا. والمحتمل أنه قد عُيِّن في هذا المنصب على أمل أن يؤدي وجود كيني مسؤولاً عن جناح الحركة في كينيا إلى تخفيف التوترات، ووفقاً لبعض التقارير، يواصل «معلم أيمن» تدريب مقاتلي الحركة على تنفيذ عمليات إرهابية داخل الأراضي الكينية[٥].

وتجدر الإشارة إلى أن «جيش أيمن» قد تشكل في البداية من جماعة صغيرة، ضمت العديد من الكينيين، ويرجح أن أغلبهم من المقاطعات الشمالية والمناطق الساحلية في كينيا، إضافة إلى مواطنين من شرق إفريقيا، سافروا إلى الصومال في وقت سابق للانضمام إلى اتحاد المحاكم الإسلامية في مقديشو، حيث توجَّه العديد منهم، بعد الإطاحة بالمحاكم الإسلامية، نحو ما يعرف بـ«قطاع ماجيمو» التابع لحركة الشباب في جنوب الصومال؛ وهي منطقة عمليات مخصصة في الغالب لمجاهدي شرق إفريقيا تحت قيادة «معلم خالد»، المعروف أيضًا باسم «معلم كينيا». وكان لعدد من المجندين في قطاع ماجيمو علاقات وثيقة مع «حركة الهجرة» المعروفة أيضًا باسم «تحالف الشباب المسلم»، الجماعة الإرهابية التي نشأت من منطقة بوموانى في نيروبي. ومن ثم تطور «جيش أيمن» ليصبح قوة قتالية وذراع عسكري لحركة الشباب لتنفيذ الهجمات الإرهابية عبر الحدود بين الصومال وكينيا[٦].

وتشير بعض التقارير إلى أن «جيش أيمن» قد ضم لفترة طويلة مقاتلين أجانب، وانتشروا في حزام لاكتا المتاخم لغابة بوني في لامو في منطقة الساحل الكيني لتنفيذ الهجمات الإرهابية في كينيا. وقد كان الكينيون يشكلون في البداية غالبية جيش الأيمن، لكن في السنوات الأخيرة، نمت المجموعة لتشمل المتحولين من

(3) Federal Register, "Designation of Maalim Ayman as a Specially Designated Global Terrorist … Designation of Abdullahi Osman Mohamed as a Specially Designated Global Terrorist," Vol. 85, No. 227, November 24, 2020, https://www.govinfo.gov/content/pkg/FR-2020-11-24/pdf/2020-25861.pdf.

(4) Nyambega Gisesa, "The Shadowy World of Maalim Ayman, The Leader of Jaysh Ayman Terror Unit," *Nation*, November 27, 2020, https://nation.africa/kenya/news/the-shadowy-world-of-maalim-ayman-the-leader-of-jaysh-ayman-terror-unit-3211594.

(5) Sunguta West, "Jaysh al-Ayman: A 'Local' Threat in Kenya," *Terrorism Monitor* 16, no. 8 (April 23, 2018), https://jamestown.org/program/jaysh-al-ayman-a-local-threat-in-kenya/.

(6) Nyambega Gisesa, "Inside Jaysh Ayman: Al-Shabaab's Terror Wing in Kenya," *Nation*, November 27, 2020, https://nation.africa/kenya/news/inside-jaysh-ayman-al-shabaab-s-terror-wing-in-kenya-3211526.

المسلمين من بعض المجتمعات غير المسلمة في كينيا. وعلى الرغم من أن عمليات «جيش أيمن» قد بدأت في الصومال، فلا يزال هذا الفصيل يروج لنفسه على أنه حركة كينية أسست قواعد لها في غابة بوني، وهي مساحة من الغابات في مقاطعة لامو الساحلية في كينيا، والتي تمتد إلى الحدود مع الصومال[٧].

وقد أشارت تقارير عدة إلى دور الشخصيات البارزة في جيش أيمن، لا سيما القيادي السابق بشير محمد فرغاب، والذي قتلته القوات الأمريكية في فبراير ٢٠٢٠م، حيث كان المسؤول عن عمليات حركة الشباب داخل كينيا، وقد تولى ما لا يقل عن ثلاث وحدات عسكرية من الوحدات العسكرية التابعة للحركة في كينيا، بما فيها وحدة جيش أيمن، وعمل في مجلس شورى حركة الشباب في السنوات التأسيسية للحركة[٨].

وأشارت تقارير أخرى إلى دور القيادي «رمضان كوفونغوا»، حيث ينحدر معظم مقاتلي جيش أيمن من قرية بونغوي في مسمبويني في مقاطعة كوالي، مسقط رأس كوفونغوا، وتعتقد مصادر أمنية أن كوفونغوا سافر إلى الصومال في عام ٢٠١١م بعد أن خضع لدراسات دينية في مدرسة اجتهاد ومدرسة التوحيد الإسلامية في ماجانياكولو في مقاطعة كوالي. وهو يقود الآن خلية تجنيد تمتد بين كينيا وتنزانيا. وقد جند مئات الرجال من قريته وست قرى مجاورة في مسمبويني وأقنعهم بالانضمام إلى جيش أيمن[٩].

ثانياً: أهداف حركة الشباب من التمدد داخل الأراضي الكينية

تهدف حركة الشباب الصومالية من توسيع نشاطها داخل الأراضي الكينية إلى تحقيق عدد من الأهداف الرئيسة، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

١- **التمدد الإقليمي والسيطرة على المقاطعات الشمالية من كينيا**، وقد أشارت تقارير أمنية كينية إلى نشاط دائم لحركة الشباب عبر الحدود مع كينيا، وقد اعترف محافظ مدينة مانديرا، علي روبا، كما سبقت الإشارة، بوجود الحركة وسيطرة عناصرها على نصف المدينة، وأنه طلب من الحكومة المركزية إرسال مساعدات وتعزيزات إلى المحافظة، حيث يتعاظم وجود الحركة في المنطقة يوماً بعد يوم، وأن عناصرها يقطعون الطرقات وينهبون أموال المارة. وقد عملت الحركة على تعزيز وجودها وحضورها في المنطقة من خلال توسيع هجماتها التي كثفتها بين ديسمبر ٢٠١٩م وأبريل ٢٠٢٠م، وقتلت ما لا يقل عن ٣٨ شخصًا في حوالي ١٤ اشتباكًا وحادثًا في مقاطعات غاريسا ولامو ومانديرا وواجير[١٠]. وتحتفظ الحركة بقدرتها على شن هجمات على طول الحدود بين كينيا والصومال والتي تمتد لمسافة ٧٠٠ كيلو متر من مانديرا في الشمال إلى لامو في الجنوب[١١].

(7) West, "Jaysh al-Ayman."

(٨) مجلس الأمن، ص ١٩.

(9) Gisesa, "The Shadowy World of Maalim Ayman."

(10) Gisesa, "Inside Jaysh Ayman."

(١١) مجلس الأمن، ص. ١٩، ٢٠.

٢- **استهداف القوات الكينية**، حيث تعمل الحركة على استهداف قوات الأمن الكينية في مختلف المدن الكينية بما في ذلك نيروبي، وذلك من أجل الضغط على الحكومة الكينية وإجبارها على سحب قواتها من الصومال، حيث لا تزال كينيا تشارك بقوات في بعثة الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام في الصومال، وتؤكد عزمها على عدم سحب قواتها حتى يتحقق الاستقرار في الصومال.

٣- **استهداف القوات الأمريكية**، حيث حثَّ زعيم حركة الشباب أحمد عمر، في نوفمبر ٢٠١٩م، أعضاء التنظيم على شن هجمات مكثفة ضد الأهداف الأمريكية رداً على هجمات الولايات المتحدة بالطائرات المسيرة عن بعد في الصومال. وقد عملت إدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، على توجيه ضربات عسكرية مركزة لمواقع الحركة في الصومال، وقتلت العديد من قيادتها وكبدتها خسائر كبيرة، ولعل أبرزها تصفية القيادي السابق بشير محمد فرغاب، الذي اعتبرته الحكومة الأمريكية العقل المدبر للهجوم الذي وقع على خليج ماندا في ٥ يناير من العام الماضي[١٢].

٤- **تجنيد المقاتلين وتشكيل الخلايا الإرهابية**، حيث تهدف الحركة من توسيع نشاطها في كينيا إلى تجنيد المقاتلين الجدد، لا سيما من سكان المقاطعات الشمالية. وتعمل على تشكيل خلايا لجمع المعلومات وتنفيذ العمليات الإرهابية، وقد أعلنت أجهزة الأمن الكينية عن تفكيكها العديد من الخلايا التابعة للحركة.

ثالثاً: استراتيجية حركة الشباب للتمدد داخل الأراضي الكينية

تعمل حركة الشباب الصومالية على تنفيذ أهدافها في كينيا عبر جناحها العسكري؛ جيش أيمن والخلايا السرية الأخرى، بمختلف الآليات والوسائل، وذلك على النحو التالي:

١- **تكثيف الهجمات على المواقع العسكرية**، فقد انتقلت الحركة من تنفيذ العمليات الانتحارية إلى تنفيذ عمليات نوعية تستهدف قوات الأمن والمواقع العسكرية، وهو ما يشير إلى تنامي القدرات القتالية لجيش أيمن في كينيا، ومثال ذلك الهجوم الذي شنه جيش أيمن على «معسكر سيمبا» في ٥ يناير ٢٠٢٠م، مستخدماً قذائف صاروخية وأسلحة صغيرة[١٣]. وقد عكس هذا الهجوم استراتيجية الحركة المتمثلة في توسيع أهدافها لتشمل أهدافًا عسكرية أفضل دفاعًا. وفي نفس اليوم الذي وقع فيه الهجوم على معسكر سيمبا، ألقت الشرطة الكينية القبض على ثلاثة أشخاص حاولوا الدخول إلى وحدة تدريب الجيش البريطاني في نانيوكي، وسط كينيا. كما ألقت الشرطة الكينية القبض على رجل يشتبه في قيامه باستطلاعات معادية في قاعدة موي الجوية في إيستلي، نيروبي[١٤].

---

(١٢) مجلس الأمن، ص. ١٩، ٢٠.

(13) William Farmer, "Al-Shabaab Attacks Kenya," IHS Markit, January, 16 2020, https://ihsmarkit.com/research-analysis/alshabaab-attacks-kenya.html.

(14) Farmer, "Al-Shabaab Attacks Kenya."

٢- **إيقاظ فكرة القومية الصومالية في المقاطعات الشمالية**، تتطلع الحركة إلى ترسيخ نفسها في شمال شرق كينيا، ودمج المنطقة تحت حكمها، وليس استخدامها كقاعدة خلفية فقط[١٥]. ولذلك تتبنى الحركة خطاباً يثير فكرة القومية الصومالية، وغالباً ما توظف خطاباً استقطابياً لاستمالة السكان في مواجهة السلطات الكينية[١٦]. وتعد المنطقة واحدةً من أفقر المناطق الكينية، حيث يستطيع حوالي ١ في المائة من الأسر في الشمال الشرقي الوصول المباشر إلى مياه الشرب، مقابل ٣٣ في المائة في نيروبي. ويسجل جميع الأطفال المؤهلين تقريباً في وسط كينيا في المدارس الابتدائية، لكن هذه النسبة تنخفض إلى ١٨ في المائة في الشمال الشرقي. ويسجل شمال شرق كينيا أيضًا أسوأ بطالة في البلاد ، فهناك حوالي ٣٥ في المائة من السكان عاطلون عن العمل[١٧].

٣- **عزل السكان في المقاطعات الشمالية**، وذلك من خلال استهداف المعلمين والعاملين في القطاع الصحي، وهم من تعتبرهم من غير السكان المحليين، حيث تخدم الهجمات على المعلمين والمراكز الصحية أغراضًا متعددة، لا سيما طرد غير المحليين الذين يعملون في المنطقة، وتعميق المظالم بشأن نقص الخدمات[١٨]. ولذلك قامت حركة الشباب بحملة قتل ضد المعلمين، مما أدى إلى حرمان أطفال الشمال الشرقي من فرصة الحصول على التعليم. ورداً على ذلك، قامت السلطات الكينية بإجلاء جميع المعلمين غير الأصليين من الشمال الشرقي. وأدت هذه الإجراءات إلى توقف النظام المدرسي لصالح حركة الشباب من خلال زيادة إبعاد السكان الساخطين. والواقع، أن أزمة التعليم تعزز من الشعور القائم بالتهميش في شمال شرق كينيا. ويمكن أن يشكل الآلاف من الشباب غير الملتحقين بالمدارس مجموعة جذابة من المجندين لحركة الشباب[١٩]، لا سيما بعد أن اتجهت السلطات الكينية إلى إغلاق جميع المدارس المتبقية. وفي ٧ يوليو ٢٠٢٠م، أعلنت السلطات أنه سيُلغى بقية العام الدراسي، وتؤجل الامتحانات الوطنية حتى عام ٢٠٢١م[٢٠].

رابعاً: فرص وتحديات التمدد لحركة الشباب الصومالية داخل الأراضي الكينية

تعمل استراتيجية حركة الشباب على استغلال نقاط الضعف في جهود مكافحة الإرهاب واستثمارها لتحقيق أهدافها، ومن ثم فهناك بعض الفرص والثغرات التي يمكن أن تستغلها حركة الشباب لتوسيع نفوذها في كينيا. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحركة تواجه بعض التحديات لتوسيع نشاطها، وما من شك في أن هذه الفرص وتلك التحديات سوف تؤثر في نشاطها في المستقبل، ويمكن الإشارة إلى هذه الفرص وتلك التحديات على النحو التالي:

(15) Mohammed Yusuf, "Civilians in Kenya's Northeast Targeted by both Jihadists and the State," *The New Humanitarian*, June 16, 2020, https://www.thenewhumanitarian.org/news/2020/06/16/Kenya-Somalia-al-Shabab-conflict-human-rights.

(١٦) مجلس الأمن، ص. ١٩، ٢٠.

(17) International Crisis Group, "How to Shield Education from Al-Shabaab in Kenya's North East," Briefing 159, July 22, 2020, https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/kenya/b159-how-shield-education-al-shabaab-kenyas-north-east.

(18) Yusuf, "Civilians in Kenya's Northeast Targeted by both Jihadists and the State."

(19) International Crisis Group, "How to Shield Education from Al-Shabaab in Kenya's North East."

(20) International Crisis Group, "How to Shield Education from Al-Shabaab in Kenya's North East."

• **فرص التمدد، وتشمل:**

أ- الفساد الذي يخترق المؤسسات الأمنية والذي يسمح للحركة بالتسلل داخل الأراضي الكينية، ووفقًا لأندرو فرانكلين، مستشار أمني سابق في مشاة البحرية الأمريكية، فإن الوجود الأمني في الشمال الشرقي ضعيف التجهيز ويتقاضى الضباط رواتب منخفضة، وتستغل حركة الشباب هذه الأوضاع في توسيع نشاطها[٢١].

ب-حالة عدم الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي، لا سيما الحرب الإثيوبية مع جبهة التيجراي، ومخاطر تمددها واتساعها، وتوتر العلاقات الكينية الصومالية بسبب الخلاف على ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، والتوترات المتنامية على الحدود السودانية – الإثيوبية، وهو ما قد يدفع حركة الشباب لاستغلال هذا المناخ المضطرب في تكثيف هجماتها الإرهابية في الصومال وكينيا.

ج- انخراط الأجهزة الأمنية في تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي جراء تفشي وباء كورونا، حيث أدى تطبيق الإجراءات الاحترازية في كينيا إلى الحد من حركة الطرق، لكن الهجمات الإرهابية لم تتوقف[٢٢].

• **تحديات التمدد، وتشمل:**

أ- الانشقاقات التنظيمية داخل صفوف جيش أيمن، حيث أفاد تقرير أمني كيني أن عبد الفتاح أبو بكر عبدي، المعروف بموسى المهاجر، قد انشق عن جيش أيمن وانضم إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في الصومال. وكان عبد الفتاح نائباً لمعلم أيمن، وجاء انشقاقه بعد تزايد السخط والانشقاق لدى المقاتلين الأجانب، واتهام عبد الفتاح بعقد اجتماعات سرية لتحريض العناصر الأجنبية. والجدير بالذكر أن قيادة حركة الشباب كانت تميز علناً ضد المقاتلين الأجانب، الذين تعتبرهم انتهازيين، ولذلك لم يسمحوا لهم بتولي القيادة. وعلى مر السنين، كانت هناك تقارير تفيد بأن الإرهابيين الأجانب داخل الصومال قد همشوا وأرسلوا إلى الخطوط الأمامية كوسيلة للقضاء عليهم[٢٣]. وتشير تقارير أمنية كينية إلى اعتقال حركة الشباب لعدد من المقاتلين الأجانب وقطع رؤوسهم بعد اتهامهم بالتجسس. وهو ما أدى إلى تصاعد الانشقاقات داخل حركة الشباب[٢٤].

ب- الدعم الأمني والعسكري الأمريكي لكينيا، فعلى الرغم من إعلان إدارة ترامب سحب القوات الأمريكية من الصومال، لكن هذا لا يعني أن إدارة بايدن سوف تتخلى عن جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة، وقد سبق أن دافع جون بايدن خلال إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق عن استراتيجية «مكافحة الإرهاب الزائد»، التي تركز على الضربات الجوية لمواقع التنظيمات الإرهابية، ولذلك من المتوقع أن تتبع إدارة بايدن نهج الضربات العسكرية لمواقع الحركة في كينيا. وقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في سبتمبر ٢٠٢٠م أن القيادة الأمريكية

(21) International Crisis Group, "How to Shield Education from Al-Shabaab in Kenya's North East."

(22) Yusuf, "Civilians in Kenya's Northeast Targeted by both Jihadists and the State."

(23) *Nation*, "Terrorists on the Run After Defecting to ISIS," December 20, 2020, https://nation.africa/kenya/news/terrorists-on-the-run-after-defecting-to-isis-3234156.

(24) *Nation*, "Terrorists on the Run After Defecting to ISIS."

في إفريقيا (أفريكوم) تسعى للقيام بهجمات بطائرات من دون طيار في كينيا ضد جماعة الشباب الإرهابية المتمركزة في الصومال[٢٥]. إضافة إلى اهتمام الحكومة الأمريكية بعرقلة أساليب التمويل غير المشروعة التي تعتمدها حركة الشباب، لا سيما بعد إدراج معلم أيمن على لائحة الإرهاب كما سبقت الإشارة[٢٦].

خامساً: السيناريوهات المحتملة لنشاط حركة الشباب الصومالية في كينيا

١- السيناريو الأول، نجاح الحركة في السيطرة الجغرافية على المقاطعات الشمالية من كينيا. ويساعد على ذلك الشعور المتنامي لدى سكان هذه المقاطعات بالتهميش الاقتصادي، وتعاطف قطاع عريض من السكان مع حركة الشباب، كما أن اتجاه الحكومة إلى إغلاق العديد من المدارس يساعد على تنامي عمليات التجنيد والتوظيف من جانب حركة الشباب لهذه الأوضاع المتردية بما يساعد على تعزيز وجودها في المنطقة. ويضاف إلى ما سبق الفساد داخل أجهزة الأمن الكينية الذي يسمح بتسلسل عناصر الحركة عبر الحدود. ومع ذلك، فإن الدعم العسكري والأمني الأمريكي لكينيا لا يزال يمثل تحديا لهذا السيناريو، وثمة اتجاه عسكري أمريكي متنامٍ لتوجيه ضربات عسكرية مركزة لمواقع الحركة داخل كينيا.

٢- السيناريو الثاني: استمرار الحركة في تنفيذ عمليات إرهابية في كينيا، فمن المتوقع أن تتجه الحركة في حال فشل استراتيجيتها في السيطرة على مناطق من شمال كينيا إلى تكثيف العمليات الإرهابية، وبصفة خاصة استهداف الوجود العسكري الأجنبي في كينيا، الذي لا يزال يشكل تهديداً لنشاط الحركة في الصومال وكينيا. وسوف تحاول الحركة العمل على تجنيد مقاتلين جدد من شمال كينيا، وبرغم الخلاف داخل حركة الشباب حول مزايا هذه الاستراتيجية، إذ يعارض البعض مهاجمة الوجود العسكري في كينيا بحجة أن الخطط لمهاجمة أهداف عسكرية محصنة مثل المطارات والقواعد العسكرية[٢٧]، لكن نجاح الهجوم على معسكر سيمبا والأضرار التي لحقت بالعسكريين الأمريكيين من المتوقع أن يحفز عناصر الحركة في كينيا على تكرار الهجوم، حتى في ظل استراتيجية الولايات المتحدة في استهداف قيادات الحركة[٢٨]. ومن المرجح أيضًا أن تستمر حركة الشباب في زرع الألغام الأرضية والعبوات البدائية الصنع التي تنفجر بالضغط على طول الطرق البرية الرئيسة في شرق كينيا، مما يؤثر على المواصلات العامة وقوافل ودوريات قوات الأمن الكينية[٢٩].

(25) Abdullahi Halakhe and Anjli Parrin, "The US may be Readying Drone Strikes in Kenya. That Might Increase The Violence," *The Washington Post*, October 1, 2020, https://www.washingtonpost.com/politics/2020/10/01/us-may-be-readying-drone-strikes-kenya-that-might-increase-violence/.

(26) Federal Register, "Designation of Maalim Ayman … Designation of Abdullahi Osman Mohamed."

(27) Farmer, "Al-Shabaab Attacks Kenya."

(28) Farmer, "Al-Shabaab Attacks Kenya."

(29) Farmer, "Al-Shabaab Attacks Kenya."

٣- السيناريو الثالث: تفاوض الحكومة الكينية مع حركة الشباب ووقف الهجمات الإرهابية، حيث تجد الحكومة الكينية نفسها في حال انسحاب بعثة الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام من الصومال أمام خيار الانسحاب، ولذلك يرجح بعض الخبراء أن تسعى الحكومة الكينية إلى التوصل إلى اتفاق مع حركة الشباب يضمن توقف الهجمات الإرهابية داخل كينيا. وبرغم أن كينيا قد عبرت أكثر من مرة عن التزامها بعدم سحب قواتها، حيث أكد الرئيس أوهوروكينياتا أن كينيا لن تسحب قواتها حتى عودة الاستقرار، لكن ثمة مؤشرات على أن كينيا تواجه ضغوطًا داخلية لسحب قواتها، لا سيما الضغوط المالية والاقتصادية. ومع ذلك ليس ثمة ما يشير إلى أن التوصل إلى تفاهم أو اتفاق مع حركة الشباب هو أمرٌ سهل المنال، فمن غير المتوقع أن تتخلى الحركة عن أطماعها في السيطرة على المقاطعات الشمالية الشرقية التي تعتبرها جزءاً من الأراضي الصومالية. بينما ستعمل الولايات المتحدة على توثيق علاقاتها العسكرية والأمنية مع كينيا، التي تحتفظ بوجود عسكري بها، كما أن لكينيا مصالح سياسية ترغب في حمايتها تجعلها تتردد في سحب قواتها من الصومال.

لذلك يبدو أن السيناريو الثاني (استمرار الحركة في تنفيذ عمليات إرهابية في كينيا) هو السيناريو المرجح، إذ لا تملك الحركة القدرات الكافية لفرض سيطرتها على المقاطعات الشمالية من كينيا، لذلك من المرجح أن يمتد نشاطها إلى المدى الذي يسمح لها بتجنيد المتطرفين مستغلة حالة التهميش الاقتصادي والسياسي في هذه المناطق.

خاتمة

يبدو أن مستقبل نشاط حركة الشباب في كينيا سيظل مدفوعاً بالرغبة في الانتقام من الوجود العسكري الكيني في الصومال الذي كبد حركة الشباب خسائر كبيرة، ومما يحفز الحركة ويشجع نشاطها في كينيا حالة الاستياء والسخط السائدة بين السكان في المقاطعات الشمالية الشرقية من كينيا، إذ توظف الحركة خطاباً استقطابياً لاستمالة السكان وتجنيد الشباب للقتال في صفوفها، وقد أعلنت في أكثر من مناسبة أن معركتها تهدف إلى تحرير «جميع أراضي المسلمين الواقعة تحت الاحتلال الكيني»، بما في ذلك «المقاطعة الشمالية الشرقية والساحل»، وهذه اللغة تتناغم مع الشعارات القومية والصومالية الوحدوية في هذه المقاطعات.

وتأمل حركة الشباب بهذه الطريقة في إثارة سياسة قمعية ومتشددة من جانب الحكومة الكينية تزيد من شعور مناهض لهذه الممارسات في الشمال الشرقي من البلاد. ولذلك من المتوقع أن تستمر في خطابها الطائفي الذي يستقطب المسلمين في مواجهة الجماعات المسيحية والسلطات الكينية. ومن ثم، فإن سياسة الحكومة الكينية الحالية بغلق المدارس ومطالبة المعلمين بمغادرة هذه المناطق تتيح الفرصة لحركة الشباب لتوسيع وجودها في المقاطعات الشمالية كقاعدة لتنفيذ عمليات إرهابية تستهدف قوات الأمن الكينية وأيضاً الوجود العسكري الأمريكي والبريطاني في كينيا، في الوقت الذي ستواصل فيه كينيا جهودها الأمنية مدعومة من الولايات المتحدة في مواجهة حركة الشباب، وخاصة في ضوء الالتزام الأمريكي بمكافحة الإرهاب وحماية الحلفاء في المنطقة.

مصادر تمويل الجماعات الجهادية في القارة الإفريقية

مصطفى زهران - باحث متخصص في الجماعات المتشددة - القاهرة.

دأبت الجماعات والتيارات الإسلامية، بشقيها السياسي والراديكالي، منذ ظهورهما على مسرح الأحداث كفواعل سياسية ومجتمعية «دينية» خاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، على سلك مسارين اثنين بهدف الحصول على مصادر لتمويل أنشطتها الدعوية والسياسية فضلا عن الراديكالية، كان أولهما: العمل على تدشين مشروعات ربحية مختلفة تعود بالنفع المادي على التنظيم (الجماعة) التيار، ومن ثم الانخراط في المجالات الاقتصادية، إن سمحت لها النظم الحاكمة بذلك، مع تلقي الدعم من مؤسسات خارجية تابعة لدول أو منظمات أجنبية وغيرهما، ويعبر الإسلام السياسي والحركي عن هذه الحالة تعبيرًا دقيقا.

فيما يتشكل ثاني هذين المسارين من خلال تلقي الدعم غير المباشر من جمعيات ومؤسسات، تعمل لصالح أفراد ودول تشتغل متوارية عن الأنظار تحت لافتات شتى، إما خيرية دعوية أو تجارية وغيرهما، ومعني بها بصفة رئيسة التنظيماتُ الإسلامية الجهادية.

بيد أنه ومع التضييق الذي مورس خلال العقد الأخير من قبل أنظمة الحكم المختلفة والقائم حتى اللحظة في المنطقة، من تحجيم لأدوار الإسلام السياسي خاصة «الاقتصادية» منها، إضافة إلى تزايد الخبرات الأمنية في التعامل مع مثل هذه الشبكات واكتشاف حيل الممولين، ساهم ذلك كله في تجفيف عدد كبير من منابع تمويل التنظيمات الإرهابية على اختلاف مسمياتها وتشكلاتها.

وتسعى هذه المقالة البحثية نحو تسليط الضوء على المنجز الذي حققته التنظيمات الجهادية خاصة تنظيمي القاعدة وداعش، وأفرعهما والحركات التابعة لهما، في تحقيق قدر كبير من الاكتفاء المالي والاعتماد على الذات، وذلك عبر تناول الطرق والمسارات والوسائل التي انتهجتها، في غمار البحث عن مصادر تمويل ثابتة ودائمة، وذلك دون التقيد بحليف أو داعم، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو الجماعات والدول، وتحديدا في دول الساحل الإفريقي ومساحات جغرافية أخرى داخل القارة.

مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في إفريقيا

فطنت التنظيمات الجهادية، إلى أن السبيل نحو تعزيز وجودها وترسيخ أقدامها ويؤصل لوجودها، لن يتأتى إلا من خلال الاعتماد على الذات، عبر توسيع دائرة مواردها المالية وتنويعها، بالأسلوب الذي يتيح لها القدرة على البقاء والتجذر في البنى المجتمعية هناك، وهو ما سنعرض له بالتفصيل على النحو التالي:

أولا: عائدات التهريب وتنوع المواد المهربة واختلاف طرقه وآلياته

شكلت الطبيعة التضاريسية المعقدة لجغرافية منطقة الساحل الإفريقي والصحراء، بعدًا تأثيريا مهما، تقاطع مع إشكالات المشهد السياسي والمجتمعي والاقتصادي؛ ليمثلا حافزا رئيسا لتصاعد العنف المسلح في دول الساحل والصحراء، ساهم في تشكله عاملان رئيسان، أولهما: هشاشة الدولة وضعف سلطتها وانهيار الاقتصاد الرعوي في بعض منه والفساد، وضعف نظم العدالة، وثانيهما تحول تلك الطرق على امتداد الشريط المحاذي لدول الساحل والصحراء للتجارة والهجرة غير المشروعتين، من سلاح ومخدرات واتجار بالبشر وغيرها[١].

في مقابل ذلك عملت التنظيمات الجهادية على توظيف سياقات هذا المشهد، من غياب لدور فعال لدول الساحل والصحراء وغض الطرف عن طرق التهريب على طول الشريط الحدودي المحاذي لدوله، لتتحول شيئا فشيئا المنطقة بأسرها لمصدر قلق متزايد، يتجاوز محيطها المحلي والإقليمي[٢].

مع مرور الوقت تحولت التنظيمات الجهادية مثل: «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، «الحركة الوطنية لتحرير أزواد» (MNLA) و«حركة التوحيد والجهاد» في غرب إفريقيا و«أنصار الدين» إلى سلطة فعلية أخضعت الكثير من الطرق التي يستخدمها المهربون تحت سيطرة مباشرة لهم[٣] وليس ذلك وحسب إنما عملوا بين الموانئ على ساحل المحيط الأطلسي، مثل لاغوس وكوتونو ونواذيبو، والشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. إذ كانت لديهم القدرة الكاملة على التكيف بسهولة مع الاضطرابات الجيوسياسية الداخلية ودون الإقليمية[٤].

ساهم إخضاع الجماعات الجهادية طرق التهريب لسيطرتهم في تحقيق منجزين مهمين، عادا عليها بالنفع الكبير، تمثل أولهما في الحصول على العائد المادي جراء عمليات التهريب بتنويعاته المختلفة، وثانيهما السيطرة الكاملة التي من شأنها يسرت له تدفق المقاتلين الأجانب، ومن ثم الانضمام إلى مناطق

---

(١) مستقبل التطرف في أفريقيا: إرهاب الملاذات الآمنة، الكتاب الخامس والستون بعد المئة، باحثون، سبتمبر (أيلول) ٢٠٢٠، أسواق العنف في الساحل الأفريقي: الصراعات المحلية وعلاقتها بالإرهاب، مصطفى زهران.

https://2u.pw/co6y8

(٢) «مستقبل التطرف في أفريقيا: إرهاب الملاذات الآمنة».

(3) Serigne Bamba Gaye, "Connections between Jihadist Groups and Smuggling and Illegal Trafficking Rings in the Sahel," Friedrich-Ebert-Stiftung, 2018, https://library.fes.de/pdf-files/bueros/fes-pscc/14176.pdf.

(4) Serigne Bamba Gaye, "Connections between Jihadist Groups and Smuggling and Illegal Trafficking Rings in the Sahel,"

تمركزهم الجديدة والعبور بهم نحو ملاذات آمنة، وتشير التقديرات إلى ما يقرب من ٢٦٠٠ وأكثر من المقاتلين الأجانب التابعين لتنظيم الدولة الإسلامية داعش غادروا سوريا والعراق ومنها إلى ليبيا باستخدام شبكات التهريب غير المشروعة للالتحاق بنظرائهم في دول الساحل والصحراء[٥]، خاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

ومع الوقت باتت الجماعات الجهادية تفرض سلطتها على طرق التهريب وجمع ما يمكن وصفه بـ«الضرائب»، وتشير التقديرات أن بوكو حرام -على سبيل المثال لا الحصر- قد جمعت ما يقدر بنحو ٥-١٠ ملايين دولار أمريكي بصفة رئيسة من الضرائب في السنوات الأخيرة[٦]، الأمر ذاته يتحقق مع حركة الشباب أو أنصار السنة في موزمبيق الموالية لداعش التي تقوم هي الأخرى بفرض إتاوات وجبايات على السكان في مناطق نفوذها والمناطق الخاضعة لسيطرتها، بجوار تحقيق الأمن والعدالة، حسب وصفهم[٧]

تهريب المخدرات

عمل الجهاديون في إطار سعيهم نحو ترسيخ وجودهم في عالم التهريب والاتجار غير المشروع نحو استمالة المهربين على اختلاف ألوانهم وأشكالهم، في سبيل عدم التصادم مع المهربين، خاصة وأنهم الأقدم والأكثر دراية بدروب الصحراء الوعرة وحكامها السابقين، وذلك عن طريق غض الطرف عن الكثير مما تحمله المواد المهربة وخاصة المخدرات، وانتقلوا بها بعد ذلك إلى الاستفادة من عوائدها المالية، وتدلل حركة التهريب في قطاع المخدرات بدول الساحل والصحراء على أن التعامل البراجماتي والميكافيلية التي شرعنت للجماعات الجهادية التعاطي المباشر، من حيث الاتجار أو تمرير صفقات التهريب الخاصة بالمخدرات، يؤكد -بلا مجال للشك- أن التيارات الجهادية لا تجد مشكلاً في التعامل مع المخدرات كإحدى أدوات ومصادر التمويل المهمة لتنظيماتهم في اللحظة الراهنة. خاصة وأنها تحقق لهم وتدر عليهم أموالا وأرباحا كبيرة، مقارنة بغيرها من الموارد الأخرى، خاصة الغذائية منها والمستهلكة[٨]. ووفقًا لتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يقدر سعر كيلوجرام الكوكايين الذي يُفرغ في غرب إفريقيا ١٥٠٠٠ يورو، وتشترك مع منطقة الساحل في كونهما مناطق يُستهلك فيها الكوكايين بقدر كبير[٩].

حينما أُحكم الخناق على تجارة المخدرات والكوكايين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا القادمة من دول

(5) Mark Shaw, Christian Nellemann, and Jürgen Stock, "World Atlas of Illicit Flows: Organized Crime Underpins Major Conflicts and Terrorism," Global Initiative, September 26, 2018, https://globalinitiative.net/analysis/world-atlas-of-illicit-flows/.

(6) Shaw, Nellemann, and Stock, "World Atlas of Illicit Flows: Organized Crime Underpins Major Conflicts and Terrorism,"

(7) Tom Keatinge, "Finances of Jihad: How Extremist Groups Raise Money," BBC News, December 12, 2014, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-30393832.

(8) Gaye "Connections between Jihadist Groups and Smuggling and Illegal Trafficking Rings in the Sahel."

(9) Gaye "Connections between Jihadist Groups and Smuggling and Illegal Trafficking Rings in the Sahel."

أمريكا اللاتينية وآسيا – المصدر، خاصة فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، بعد سلسلة من الإجراءات الأمنية تلتها تشريعات للحد منه ووقف إنتاجه وبيعه ونقله، الذي كانت تنتجه كارتلات قوية للغاية في أمريكا الجنوبية، ولا سيما في كولومبيا وبوليفيا وبيرو والإكوادور لجأ المُتاجِرون في أمريكا الجنوبية إلى البحث عن طرق أخرى لتزويد أوروبا بالكوكايين مع بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[١٠].

ومن هنا ظهرت أهمية العبور الإفريقي، وتحديدا من غرب إفريقيا التي أضحت جسرا مهما نحو الدول الغربية، تبدأ مع شحن العقار بواسطة قارب أو طائرة إلى دول ساحلية، مثل: «غينيا بيساو» و«سيراليون» و«غينيا «و«غانا» و«نيجيريا» وغيرها، ثم شحنها مرة أخرى نحو أوروبا، ونظرا للتضييق على الشحن الجوي أصبح النقل البري هو الوسيلة الأساسية للنقل[١١]. وهو ما استفادت منه الجماعات الجهادية استفادة كبيرة حتى هذه اللحظة.

واعتاد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على تحصيل عمولات -إن جاز الوصف- على المخدرات التي تمر عبر «أراضيها» إضافة إلى ما يُحصَل عليه من المهربين من أموال نظير الحماية والتأمين التي يحصلون عليها من مقاتلي التنظيم[١٢].

ثانيا: أسواق السلاح السوداء والجهاديون

نظرا لأهمية السلاح للمقاتلين وحاجتهم إليه، حظيت تجارة السلاح وتهريبها بمساحة كبيرة من اهتمامات وأنشطة التنظيمات الجهادية، بل مثّلت عائداتها ركنا رئيسا ضمن مصادر تمويلها التي اعتمدت على أرباحها بدرجة كبيرة.

انطلاقا من ذلك، أصبح تهريب الأسلحة والاتجار بها في دول منطقة الساحل للتنظيمات الجهادية ملاذًا آمنًا وجغرافية مهمة في هذا النوع من المتاجرة، إذ يوفر المهربون الأسلحة لجميع الجهات الفاعلة غير الحكومية الموجودة في المنطقة، سواء كانت ميليشيات أم مافيات، فضلاً عن التنظيمات الجهادية[١٣]. ولعل المؤثر الأبرز والفاعل الأكثر تأثيرا، الذي ساهم في تدفق السلاح بكل أشكاله وتنويعاته على دول الساحل سقوط نظام القذافي ٢٠١١م ونهب مخزونات الجيش الليبي من الأسلحة الثقيلة والخفيفة ووقوعها في أيدي المسلحين والميليشيات ما بين عام ٢٠١١ و٢٠١٢م، ومنذ ذلك الوقت ازدهرت السوق السوداء في

(10) Gaye "Connections between Jihadist Groups and Smuggling and Illegal Trafficking Rings in the Sahel."

(11) Gaye "Connections between Jihadist Groups and Smuggling and Illegal Trafficking Rings in the Sahel."

(12) Gaye "Connections between Jihadist Groups and Smuggling and Illegal Trafficking Rings in the Sahel."

(13) Djallil Lounnas, "The Links between Jihadi Organizations and Illegal Trafficking in the Sahel," MENARA Working Papers No. 25, November 2018, 30/11/2018 Rome, IAI, November 2018, https://www.iai.it/sites/default/files/menara_wp_25.pdf.

الجنوب الليبي، وأصبحت مركزا رئيسا لتهريب السلاح والاتجار به، ومن ثم الانتقال به نحو دول الساحل والصحراء وعلى الشريط الحدودي الجزائري – التونسي[١٤].

وهناك مورد آخر وكان سببا لتدفق الأسلحة في أيدي المهربين والجهاديين في دول الساحل والصحراء، وذلك ما تبقى من مخلفات الحروب السابقة واستجلابها من رجال السلطة الأمنيين المعروفين بفسادهم وصلاتهم الوثيقة بالجماعات ومنظمات التهريب المختلفة، خاصة الجهادية منها والمرتبطة بالقاعدة، مثل «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»[١٥].

ساهم انعدام الأمن وعدم الاستقرار إلى الحاجة إلى السلاح وزيادة الطلب عليه؛ ما أدى إلى تداول الأسلحة على نطاق واسع، بعد أن تزاحم على اقتنائه العسكري والمدني على حد سواء، وطفت على السطح تبعا لذلك ميليشيات الدفاع عن النفس ومجموعات الحراسة، ونظرا لندرة لإنتاجه ومحدوديته ازدهرت سوق السلاح السوداء وارتفعت أسهم المهربين[١٦].

وتشير التقديرات إلى وجود أكثر من ٨٠,٠٠٠ بندقية كلاشينكوف تتداول في المنطقة تأتي من مصادر عدة (منطقة نهر مانو وتشاد ودارفور والسودان)، وأولت الجماعات الإجرامية والتنظيمات الجهادية لهذه المسارات التي تتبعها هذه الأسلحة أهمية استراتيجية كبيرة[١٧]. فعلى سبيل المثال يقدر سعر الكلاشينكوف في منطقة الساحل بين ١٥٠ و١٠٠٠ دولار أمريكي، ويتوقف ذلك اعتمادًا على جودة السلاح[١٨].

وبمرور الوقت وثق الجهاديون صلاتهم مع تجار السلاح في المنطقة من المهربين وعصابات الاتجار غير المشروع خاصة في الشمال المالي، ولعب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي دورا مهما في تنامي ظاهرة تهريب الأسلحة في منطقة الساحل[١٩].

ويذكر أن من أسباب تنامي قوة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من الناحية العسكرية تملكها لعدد كبير من الأسلحة المتنوعة التي حصلت عليها من مخزونات الجيش المالي من خلال شبكات الفساد القائمة في السلطة على مدار السنوات العشر الأخيرة، إضافة إلى ما تحصلوا عليه أعقاب استيلاء الجهاديين على شمال مالي عام ٢٠١٢م. ولعبت المصاهرة الجهادية مع القبائل من خلال سلسلة من الزيجات أقبل عليها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع المنظمات القبلية دورا في توثيق الصلة معها من جهة وتيسير

(14) Lounnas, "The Links between Jihadi Organizations and Illegal Trafficking in the Sahel,"

(15) Lounnas, "The Links between Jihadi Organizations and Illegal Trafficking in the Sahel,"

(16) Méryl Demuynck, Tanya Mehra, and Reinier Bergema, "**The Use of Small Arms & Light Weapons by Terrorist Organisations as a Source of Finance in West Africa and the Horn of Africa," ICCT Situation Report, International Centre for Counter-Terrorism**, June 30, 2020, https://www.jstor.org/stable/resrep25263.

(17) Gaye, "Connections between Jihadist Groups and Smuggling and Illegal Trafficking Rings in the Sahel."

(18) Lounnas, "The Links between Jihadi Organizations and Illegal Trafficking in the Sahel,"

(19) Lounnas, "The Links between Jihadi Organizations and Illegal Trafficking in the Sahel,"

الروابط التجارية المتمثلة في حيازة الأسلحة وتهريبها من جهة أخرى[٢٠].

وعلى الشاكلة ذاتها تتحصل «بوكو حرام» هي الأخرى على الأسلحة والذخيرة من القوات الحكومية النيجيرية والكاميرونية والتشادية من طرق عدة، منها ما يغتنمونه أثناء معاركهم معهم أو خلال الهجمات، فضلا عن الفساد الذي سهل بقدر كبير حيازة الأسلحة [٢١].

ثالثا: عمليات الاختطاف من أجل الحصول على فدية

حظر القانون الدولي أخذ الرهائن واعتبرها جريمة من جرائم الحرب، وحدد الاختطاف من أجل الحصول على فدية، إحدى وسائل تمويل الإرهاب، التي تنشط في كثير من الأحيان في الدول غير المستقرة سياسيا، حيث تكون السلطة المركزية ضعيفة، فضلا عن استشراء الفساد وتغلغله في مفاصل مؤسسات تلك الدول وتعود مدفوعات الفدية على التنظيمات الجهادية بملايين الدولارات، التي يلعب الوسطاء دورا بارزا فيها بين الطرفين، الدول والأفراد والمؤسسات التي ينتمي لها المختطفون من جهة والجماعات والتنظيمات الجهادية من جهة أخرى، ولا يقتصر الأمر على هذا النحو وحسب وإنما تنقل عائدات الخطف أيضا من خلال أنظمة تحويل بديلة، ولكن بأسلوب أكثر خطورة، من خلال المؤسسات المالية الشرعية مثل البنوك ومراكز الصرافة[٢٢]. ولكن تخضع لعمليات شديدة الدقة اعتادت التنظيمات الجهادية سلكها ولا يُكشف عنها في الغالب، وتقتصر على الإدارات الاستخباراتية لبلدان المختطف ويضرب عليها السرية التامة.

وكشف تقرير سابق للأمم المتحدة عن أن التنظيمات الإرهابية قد جنت من وراء الاختطاف ما يقارب من ١٢٠ مليون دولار من مدفوعات الفدية في الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠١٢م[٢٣]، ويعني ذلك أن هذه العمليات تحقق للتنظيمات الجهادية القدرة على التوسع وتمويل أنشطتها بسهولة ويسر، ففي عام ٢٠١٢م حذر ديفيد كوهين، وكيل وزارة الخزانة الأمريكية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية، من تنامي قوة القاعدة في مالي واليمن، والقاعدة في شبه الجزيرة العربية، وذكر أن ما يقرب من نصف ميزانية التنظيم جاءت من احتجاز الرهائن بعد أن بات الاختطاف يمثل «تجارة مربحة وكنزًا ثمينًا» في شمال إفريقيا[٢٤]. وهو ما يمكن تلمسه في قوة التنظيم في الساحل الإفريقي عنه في أي جغرافية أخرى رغم ارتدادات التنظيم في العقد الأخير.

(20) Lounnas, "The Links between Jihadi Organizations and Illegal Trafficking in the Sahel,"

(21) Gaye, "Connections between Jihadist Groups and Smuggling and Illegal Trafficking Rings in the Sahel."

(22) Financial Action Task Force-and Groupe d'action financière, "Organised Maritime Piracy and Related Kidnapping for Ransom," FATF Report, July 2011, https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/organised%20maritime%20piracy%20and%20related%20kidnapping%20for%20ransom.pdf.

(23) Keatinge, "Finances of Jihad."

(24) Christopher Mellon, Peter Bergen, and David Sterman, "To Pay Ransom or Not to Pay Ransom? An Examination of Western Hostage Policies," January 2017, https://na-production.s3.amazonaws.com/documents/hostage-paper-final.pdf,

وما يدلل على ذلك ويشدد عليه الدور المحوري الذي لعبته مدفوعات الفدية في نمو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM). ففي عام ٢٠٠٣م، نفذت الجماعة السلفية للدعوة والقتال سلسلة من عمليات اختطاف السياح وعمال الإغاثة، وحصلت على أكثر من ٦ ملايين دولار كفدية التي مكنتها من التوسع إقليميًّا إلى أن أصبحت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومثّل الاختطاف أحد أهم عوائدها المالية لدرجة أن رسالة من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي اكتشفها مراسل صحيفة نيويورك تايمز روكميني كاليماشي في مالي اعتبرت فدية تبلغ حوالي مليون دولار ضئيلة[٢٥]، وهو ما جعله يجمع ما يقارب من ٨٩ مليون دولار من عائدات الخطف والرهائن، ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٢م[٢٦]. إذ إنه ومن أجل البقاء، قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بنوعين من الأنشطة: خطف الغربيين وتوفير الحماية والأمن لقوافل المخدرات مقابل نسبة مئوية كما ذكرنا آنفا[٢٧].

عَبَّدَ تنظيمُ القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الطريق، لكل من جاء بعده، وكان بمثابة العرّاب لكل التنظيمات الجهادية التي سلكت ذات الطريق، فقد نجح التنظيم إلى ٢٠١٦م في تحقيق عائدات مالية من عمليات اختطاف الرهائن الغربيين في مالي وموريتانيا والنيجر والجزائر، ما يقدر بـ٦٠ مليون يورو كفدية دفعتها البلدان الأصلية للرهائن، وجاءت التنظيمات الجهادية التي انتشرت بعد ذلك مثل أنصار الإسلام والمسلمين والمرابطين وحركة التوحيد والجهاد وغيرها، لتسير على ذات الطريق وذلك منذ أن بدأت العمل في شمال مالي عام ٢٠١٢م[٢٨].

مع الوقت أصبحت عمليات الاختطاف للحصول على فدية مالية تقوم بأسلوب جماعي بين المجموعات الجهادية المختلفة، خاصة في منطقة الساحل والصحراء، نقطة التمركز الكبرى لها، ومع بدايات عام ٢٠١٥م لوحظت هذه العمليات بقوة كما الحال في عملية احتجاز الرهائن في شمال بوركينا فاسو في العام نفسه، الذي نُفِّذ بالاشتراك بين القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمرابطين[٢٩].

ودأبت «بوكو حرام» في السنوات الأخيرة على ممارسة الخطف الجماعي من أجل الحصول على فدية، بعد أن أصبحت تمثل موردا ماليا رئيسا لدى التنظيمات الجهادية، ففي أواخر العام المنصرم ٢٠٢٠م قام الفصيل التابع لأبوبكر شيكاو باختطاف ٣٤٤ طالبًا من مدرسة العلوم الحكومية في كانكارا شمال

(25) Mellon, Bergen, and Sterman, "To Pay Ransom or Not to Pay Ransom? An Examination of Western Hostage Policies,"

(26) Centre for Security Studies, ETH Zurich, "Kidnapping for Ransom as a Source of Terrorism Funding," No. 141, October 2013, https://css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/CSS-Analysis-141-EN.pdf.

(27) Gaye, "Connections between Jihadist Groups and Smuggling and Illegal Trafficking Rings in the Sahel."

(28) Centre for Security Studies, ETH Zurich, "Kidnapping for Ransom as a Source of Terrorism Funding,"

(29) Centre for Security Studies, ETH Zurich, "Kidnapping for Ransom as a Source of Terrorism Funding,"

غرب نيجيريا[٣٠]، ولعل أبرز عمليات الاختطاف مؤخرا، إطلاق سراح الرهينة الفرنسية صوفي بترونين بعد احتجازها في مالي منذ ٢٠١٦م بعد عملية تفاوض كبيرة مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بمالي، جنت من ورائه ثمنا باهظا[٣١].

في الوقت الذي لعبت فيه عمليات الاختطاف دورا محوريا ومصدرا رئيسا في تمويل التنظيمات الجهادية القاعدية وخاصة تمثلاتها في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء، إلا أنها مثلت محورا ثانويا ولعبت دورًا أقل أهمية في اعتماد داعش عليها كمصدر من مصادر التمويل المالية[٣٢].

رابعا: السطو على مناطق تعدين الذهب

جذب بريق الذهب التنظيمات الجهادية من كل حدب وصوب، وأصاب لمعانه أعينهم، فزحفوا نحو مناطق تعدين الذهب خاصة بعد اكتشاف لعروق صحراوية عام ٢٠١٢م تمتد من السودان إلى موريتانيا، رافقها ازدهار تعدين الذهب الحرفي، الأمر الذي جعل من منطقة الساحل الإفريقي منطقة صراع دولية، أضحت التنظيمات الجهادية تنافس الدول الغربية جميعا، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهرولوا نحو مناطق تعدين الذهب، رغبة في توسعهم الجهادي[٣٣].

في البدء انتهجت الجماعات الجهادية أسلوب الإغارات والهجوم على مناطق التعدين، ومع الوقت صعدت من عمليات السطو والقتل والخطف للعاملين في هذه المناجم، ومع بدايات عام ٢٠١٦م دخل تصعيد الجماعات الجهادية مرحلة جديدة تمثلت في إخضاع الكثير من مناطق تعدين الذهب الصغيرة والمحلية لسلطتها في شكل سيطرة كاملة لها، خاصة الكائنة في كل من «مالي» و«بوركينا فاسو» و«النيجر» ووفرت لعمال المناجم الأمن والحماية التي كانوا يفتقدونها فضلا عن رواتب دائمة ومستقرة، نظير خدماتهم وأعمالهم، التي عجزت السلطة المحلية عن توفيرها في كثير من دول الساحل ما سمح للجهاديين بأن يحلوا كبدلاء عنهم[٣٤].

وموازاة لذلك عملوا على عقد شبكات مصالح وشراكات غير مباشرة مع مسؤولي مناطق التعدين، سواء كانوا على صلة مباشرة مع حكومات دول الساحل أو غير مباشرة، عن طريق وسطاء سماسرة الفساد المنتشرين

(30) Joe Parkinson and Gbenga Akingbule, "Kidnapped Nigerian Schoolboys Say Ransom Was Paid, Tell of Beatings," The Wall Street Journal December 23, 2020 https://www.wsj.com/articles/kidnappednigerianschoolboys-say-ransom-was-paid-tell-of-beatings-11608747119.

(31) FRANCE 24, "French Hostage Sophie Pétronin Released After Being Held in Mali Since 2016," October 8, 2020 https://www.france24.com/en/20201008-french-hostage-sophie-p%C3%A9tronin-released-after-being-held-in-mali-since-2016.

(32) Mellon, Bergen, and Sterman, "To Pay Ransom or Not to Pay Ransom?"

(٣٣) مصطفى زهران، ذهب الساحل الإفريقي.. تمويل سخي في يد جماعات العنف، دراسة، ذات مصر، (٧، يوليو، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ما بين ١١و١٢، ٢٠٢٠م. https://cutt.us/JGKZy

(٣٤) مصطفى زهران، «ذهب الساحل الإفريقي.. تمويل سخي في يد جماعات العنف.»

جراء غياب الدولة وضعفها، فأصبح الجهاديون في مناطق التعدين التي تعثر إخضاعها، وتدريجيا حصد المقاتلون الإسلاميون من خلال ذلك الكثير من المال والنفوذ[٣٥].

في الواقع لقد عكس زحف الجهاديين نحو مناجم ومناطق التعدين، فهما كبيرا لجغرافية الساحل وإدراك مواردها الطبيعية، فدول مثل بوركينا فاسو ومالي والنيجر، تصدر ما قيمته مليارا دولار من الذهب سنويًّا، فيما تلعب السوق السوداء دورا كبيرا في مبيعات الكميات المتبقية من الذهب، وبعيدًا عن أنظار وسلطة الدولة[٣٦].

سلك الجهاديون مسارات عدة في التعامل مع مناجم الذهب وأماكن تعدينه، إذ سارع الجهاديون المرتبطون بالقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، نحو خلق بيئة حاضنة على المستويين المجتمعي والأمني مستفيدة من سياق افتقار مناطق التعدين للحماية الأمنية وغارات المهربين واللصوص المتكررة عليها، وتعرض العاملين فيها للقتل والخطف، وسلب ما يحصلون عليه من أموال تجاه عمالتهم هناك، وذلك يحدث بصفة دائمة مع المناجم الصغيرة وغير المرخصة فقط، في حين نظيرتها الكبيرة تخضع عادة لإشراف دولي، ويعد منجم «تامبورا» نموذجا دالا على هذه الخطوات، التي اتخذتها التنظيمات الجهادية لخلق واقع مغاير يجذر لوجودها هناك ويكرس لنفوذها على مستوى عالٍ.

في موازاة ذلك، أطلقت التنظيمات الجهادية ما سمته بـ«ضريبة الحماية» على المجتمعات الملاصقة لمناطق التعدين وسط قبول كبير لها، رافقه إجبار عمال المناجم على بيع الذهب حصريًّا لهم ومن ثم تهريبه وبيعه عبر الحدود لأماكن متفرقة، مثل: «بنين» أو«غانا» أو «توغو».

وللحد من توغل التنظيمات الجهادية وتقديم نفسها كبديل عن الدولة عمدت السلطة السياسية نحو غلق أعداد كبيرة من هذه المناجم في الشمال المضطرب وأخرى في الشرق، للحؤول دون وصول الجماعات الجهادية لها واستخدامها لتمويل المزيد من الهجمات[٣٧]، الأمر الذي أثار سخطا متزايدا من قبل العاملين في مثل هذه المناجم الصغيرة خاصة مع غياب تقديم البديل أو حل مشكلاتهم، ويصب مجمل ذلك كله في صالح التنظيمات الجهادية التي تتأمل المشهد عن كثب وترقبه.

ومن الذهب إلى الأحجار الكريمة، حيث تنتعش تجارة وتهريب أحجار الألماس وتحديدا في منطقة كابو ديلجادو المتاخمة لتنزانيا في شمال غرب موزمبيق، حيث تزدهر صناعة تعدين الجواهر، التي توجد فيها أكبر رواسب للياقوت الأزرق الوردي في العالم[٣٨].

---

(٣٥) مصطفى زهران، «ذهب الساحل الإفريقي.. تمويل سخي في يد جماعات العنف.»

(٣٦) مصطفى زهران، «ذهب الساحل الإفريقي.. تمويل سخي في يد جماعات العنف.»

(٣٧) مصطفى زهران، «ذهب الساحل الإفريقي.. تمويل سخي في يد جماعات العنف.»

(٣٨) مصطفى زهران، كنوز موزمبيق الغاز والياقوت في يد الإرهاب، دراسة، ذات مصر، (٢٠، أغسطس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ما بين ١١ و١٢، ٢٠٢٠م.
https://cutt.us/cjVZF

الخلاصة

خلصت الدراسة إلى أن الجماعات والتنظيمات الجهادية قد تشهد في السنوات القادمة، موجة من البروز، والصعود، قد يكون مغايرا عن سابقه، خاصة بعد انتقال تمركزها من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى منطقة الساحل والصحراء، فضلا عن شرق وغرب إفريقيا، وذلك بفعل عوامل عدة، أبرزها النجاحات التي حققها كل من تنظيمي «داعش» و«القاعدة» وتمظهراتهما في المشهد الإفريقي في العقد الأخير.

إذ يعمل تنظيم القاعدة –في اللحظة الراهنة– على إعادة تموضعه مجددا، وضخ الدماء في قلب التنظيم، من خلال تقديم وجوه قيادية جديدة، خلفا لمن تواروا عن الأنظار أو من لقي مصرعه.

وبات خطر تنظيم الدولة في الساحل الإفريقي فضلا عن شرق وغرب إفريقيا، مماثلا لما كان عليه في الرقة والموصل، ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧م، سواء على المستوى الجغرافي أو العملياتي، بعد أن أصبح متجذرا في البنى السياسية والمجتمعية، خاصة بعد تدشينه لعدة ولايات في شرق إفريقيا وغربها.

وتقف هذه الاستراتيجيات الجديدة والتغييرات التي تشهدها التنظيمات الجهادية، خاصة «القاعدة» و«داعش» في اللحظة الراهنة، على قاعدة صلبة وأرضية ممهدة، نظير الخطوات التي عملت عليها خلال السنوات الأخيرة من البحث عن مصادر تمويلية وموارد مالية، تضمن لها البقاء، ما يعني أن المزاوجة بين المتغير الاستراتيجي المعني بإعادة تموضع هذه التنظيمات عسكريًّا وأيديولوجيًّا، من جهة، ووفرة الجانب الاقتصادي، بتنويعاته التي ذكرناها بالتفصيل، وتعددها على هذا النحو من التهريب والاختطاف من أجل الفدية والسطو على مناطق تعدين الذهب وغيرها، من جهة أخرى، يقودنا إلى الاقتراب من استنساخ نموذج تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مرة أخرى، ولكن في قلب إفريقيا.

حزب الله في غرب إفريقيا: خريطة التمدد والنفوذ الإستراتيجي

محمد العربي - باحث في الشؤون الدولية - القاهرة.

تعد القارة الإفريقية إحدى ساحات نفوذ حزب الله اللبناني، وإحدى عُقد الشبكة الدولية للحزب التي تمتد من أمريكا اللاتينية والشمالية إلى غرب إفريقيا وأوروبا وصولاً إلى المشرق العربي والخليج. يرتكز هذا النفوذ على مصالح اقتصادية، إلا أنه لا يخلو من أهداف إستراتيجية أوسع، يحاول من خلال الحزب أن يبنـي قواعد قوة تجابه خصومه الغربيين خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل. وتعد الجاليات الشيعية اللبنانية في غرب إفريقيا إحدى ركائز وجود الحزب في القارة، حيث مد الحزب صلاته معها في مرحلة مبكرة منذ تأسيسه، وزاد الحزب من وجوده مع اتضاح المزايا الاقتصادية والسياسية الناتجة عن عوائد المهجر الشيعي على الداخل اللبناني، وعلى قوة حزب الله.

وعلى الرغم من إستراتيجية حزب الله الإفريقية التي تعمل بآليات داخلية تركز على زيادة نفوذ الحزب الذي يرى في نفسه أكثر من مجرد وكيل أو ميليشيا محلية، إلا أنه من المؤكد أن هذه الإستراتيجية تتقاطع مع مصالح إيران في المنطقة، بفعل التحالف العضوي بين طهران وحزب الله. يحاول هذا المقال تبيان أهداف حزب الله من الوجود في إفريقيا خاصة في الغرب، والروابط التـي بناها من خلال الجالية الشيعية الموجودة في مختلف دول المنطقة، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية الشرعية وغير الشرعية التـي ينخرط فيها، وكذلك الصلات التـي بناها مع التنظيمات الإسلامية المتطرفة في المنطقة، خاصة في نيجيريا، وحدود التقاطع بين إستراتيجية الحزب في إفريقيا مع المصالح الإيرانية.

أهداف حزب الله الإستراتيجية في إفريقيا

لفهم أهداف حزب الله الإستراتيجية من الوجود في القارة الإفريقية، فمن الضروري إدراك تحول الحزب من مجرد ميليشيا محلية، كما تأسس على يد عناصر الحرس الثوري الإيراني أثناء الحرب الأهلية اللبنانية وفي أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢)، إلى تنظيم يقارب الدولة في وظائفها، وفي طبيعة تحركاتها

الخارجية[١]. إذ بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، وتأكيد الوضعية العسكرية والسياسية للحزب في الداخل اللبناني، سعى التنظيم إلى مراكمة أسباب القوة السياسية والاقتصادية التي تخدم وظائفه المتعددة في الداخل اللبناني؛ لذا كان توطيد العلاقات مع الجاليات اللبنانية الشيعية في غرب إفريقيا وأمريكا اللاتينية هدفًا إستراتيجيًّا للحزب[٢]. لذا، يمكن القول إن مساعي الحزب الإستراتيجية من الوجود في إفريقيا تتمثل في:

أ- بناء قاعدة للنفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري على أساس الإفادة من الجالية اللبنانية الشيعية في دول غرب إفريقيا، ومن العلاقات مع الجماعات الإسلامية المتطرفة خاصة تلك التي تحولت إلى المذهب الشيعي، وعلى رأسها الحركة الإسلامية في نيجيريا، كما سيأتي ذكره.

ب- الإفادة من المصادر التمويلية الهائلة التي تقدمها الجاليات اللبنانية الشيعية، والتي تمثل مكونًا رئيسًا في البنية الاقتصادية لكثير من دول المنطقة مثل سيراليون وغامبيا والكونغو وليبريا والسنغال، وذلك عن طريق جمع التبرعات المالية، والتحويلات النقدية المباشرة، أو المساهمة المباشرة في تجارة الألماس، بطرق مشروعة أو غير مشروعة، أو غير ذلك من قطاعات مربحة.

ت- خلق نطاق لمجابهة النفوذ الغربي وإسرائيل بعيدًا عن المشرق العربي، وبالتالي كسب أوراق تهدد المصالح الغربية في تلك المنطقة في حال استهداف الحزب أو المرتبطين به في الداخل اللبناني أو في سوريا.

ث- الإفادة من غياب حكم القانون وعدم انضباط المناطق الحدودية في تلك المنطقة، بما يخدم مساعي الحزب لتكوين روابط مع الجماعات المتطرفة داخل المنطقة، وعمليات التهريب التي قد يشارك فيها.

الجالية اللبنانية وتطور نفوذ الحزب في غرب إفريقيا

بدأت موجة الهجرة اللبنانية إلى غرب إفريقيا منذ القرن التاسع واتسعت أثناء الانتداب الفرنسي[٣]، حيث كانت تلك المنطقة الوجهة الأولى للهجرة من القرى والمدن الشيعية الموجودة في الجنوب وسهل البقاع، قبل أن تتجه إلى الخليج العربي في الخمسينيات والستينيات[٤]. وتحولت هذه الأقليات إلى الهيمنة على الأسواق Market-Dominant Minority في العديد من دول المنطقة وعلى رأسها سيراليون[٥]. وقد ساعد تضاؤل التنافسية وحاجة الاقتصاديات النامية في المنطقة إلى الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي اتجاهات الحكومات إلى

(١) محمد العربي، «أكثر من مجرد وكيل: تطور الاستراتيجية العسكرية لحزب الله»، مركز الإنذار المبكر، (١٧، أغسطس، ٢٠٢٠م). تاريخ الاسترجاع: ٢٧/ ١/ ٢٠٢١ https://2u.pw/KumAr.

(2) Joseph Daher, *Hezbollah: The Political Economy of the Party of God*, 1st ed. (London: Pluto Books, 2016).

(3) Andrew Arsan, *Interlopers of Empire: Lebanese Diaspora in Colonial West Africa*, 1st ed. (Oxford: Oxford University Press, 2014).

(4) Daher, *Hezbollah*, 17.

(5) Amy Chua, *World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability* (London: Arrow Books, 2003), 95–125.

تقليل القيود الإدارية على حركة الأموال، بالإضافة إلى المهارة التـي أظهرها معظم المهاجرين اللبنانيين في المنطقة، إلى تفوق دورهم الاقتصادي ونجاحهم في الهيمنة على عديد من القطاعات الاقتصادية. وعلى العكس من المهاجرين اللبنانيين إلى أوروبا والولايات المتحدة، عاد الكثير من المهاجرين الشيعة إلى لبنان، حيث شكلوا قطاعًا كبيرا من طبقة الأغنياء الجدد خاصة في سنوات ما بعد الحرب الأهلية، واستثمروا ثرواتهم في قطاعات عديدة مثل البنوك والعقارات والصناعات. وهو ما ساهم في تغيير التركيبة الاقتصادية في الداخل اللبناني، خاصة من وضعية الطائفة الشيعية التـي كانت تعاني قبل سني الحرب الأهلية الفقرَ المدقع[٦].

ويغلب على النشاط الاقتصادي لشيعة المهجر نمط العائلات والعشائر التي تعمل عبر الحدود في غرب إفريقيا، ويمتد نشاطها للداخل اللبناني. وبحكم الأسبقية السياسية والقوة العسكرية السابقة لحركة أفواج المقاومة اللبنانية «أمل»، تمكنت الحركة من نسج علاقات مباشرة مع تلك العائلات خاصة التي تعمل في تجارة الألماس، وعلى رأسها عائلة «جميل» و«أحمد» حلفاء سياكا ستفينز وجوزيف ساديو مومو رؤساء سيراليون السابقين. إلا أن اندلاع الحرب الأهلية في سيراليون (١٩٩١-٢٠٠٢)، وتراجع مكانة أمل لصالح حزب الله، أديا إلى إفساح الساحة للأخير. استثمر الحزب في العلاقات التـي كونتها حركة أمل من قبله، إلا أنه أيضًا وسع من دائرة العلاقات مع عوائل شيعية أخرى يتجاوز نشاطها تجارة الألماس، لتشمل أنشطة أخرى أقل إثارة للجدل[٧].

من بين هذه العائلات عائلة تاج الدين التـي تمتلك إمبراطورية تجارية بين غامبيا والكونغو، وارتبط أفرادها وعلى رأسهم الإخوة علي وحسين وقاسم بعلاقات مباشرة بحكام الدولتين مثل ديكتاتور غامبيا السابق يحيى جامع وعائلة كابيلا في الكونغو[٨]. ووُضع عدد من أفراد العائلة على لائحة العقوبات الأمريكية، وألقي القبض على قاسم تاج الدين في ٢٠١٧م قبل أن يفرج عنه مؤخرًا بتهمة تمويل «أنشطة إرهابية»[٩]. وتبرز أيضًا في المنطقة عائلة نصور، وعميدها خليل إبراهيم، الذي يوصف وفقًا للمخابرات البلجيكية بأنه «مسلم شيعي متعصب له صلات قوية بحزب الله»[١٠]. بالإضافة إلى صلاتها بعائلة أحمد ذات النفوذ الكبير في سيراليون، وصاحبة الشركات العديدة التـي تعمل في تجارة المجوهرات في بلجيكا. ومن بين العائلات الأخرى التـي تعمل بين جنوب لبنان وغرب إفريقيا عائلة حجيج، وعميدها قاسم حجيج زعيم الجالية اللبنانية في الجابون،

(6) Daher, *Hezbollah*, 15–19.

(7) Carl Anthony Wege, "Hizbollah in Africa," ISPSW Strategy Series: Focus on Defense and International Security, Issue No. 197 (August 2012), https://www.files.ethz.ch/isn/151792/197_Wege.pdf.

(8) Dan Levy, "Hezbollah's Fundraising Activity in Africa: Focus on the Democratic Republic of Congo," International Center for Countering Terrorism, Working Paper 12 (March 2013), https://www.ict.org.il/UserFiles/ICTWPS%20-%20Dan%20Levy%20-%2012.pdf.

(9) "Tajeddine Back to Beirut After Early release from US," *The Daily Star*, July 8, 2020, https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2020/Jul-08/508703-tajeddine-back-in-beirut-after-early-release-from-us.ashx.

(10) "Tajeddine Back to Beirut After Early release from US,"

وصاحب بنك الشرق الأوسط وإفريقيا صاحب MEAB الذي دعم أعمال مجموعة الإنماء التابعة لحزب الله والتي تعمل في لبنان والعراق، وقد وضعته الخزانة الأمريكية على لائحة العقوبات في ٢٠١٥م[١١].

يدير الحزب علاقته بهذه الجاليات من خلال وحدة الشؤون الخارجية في الحزب التي يتزعمها عضو المجلس التنفيذي للحزب الشيخ علي دعموش. وتتكون اللجنة من رجال أعمال ودين تدعم الحزب داخل أوساط الجاليات اللبنانية في إفريقيا والغرب، وتنظم وتجمع أيضًا التبرعات المقدمة من رجال الأعمال والأفراد[١٢]. كذلك، تُجمع التبرعات من خلال التحويلات المقدمة إلى الجمعيات الأهلية التابعة لحزب الله في الجنوب وضاحية بيروت الجنوبية مثل لجنة الإمداد وجمعية جهاد البناء وجمعية الشهيد الاجتماعية، وغيرها، سواء من خلال الحوالات البنكية أو من خلال الأموال النقدية كما اتضح في حادثة تحطم الطائرة المتجهة من بينين إلى لبنان في ٢٠٠٣م، حيث وجد مع ممثلي الحزب في بينين أموال تقدر بمليوني دولار[١٣]. وفور وصول هذه الأموال إلى لبنان، يُعيد الحزب توزيعها وفقًا للمصارف التي يحددها مجلس شورى الحزب. ولا توجد معلومات دقيقة عن موازنة الحزب ومصارف التبرعات التي يقوم بها[١٤].

الأنشطة الاقتصادية لحزب الله في غرب إفريقيا

تشير أغلب التقارير الدولية إلى تورط «حزب الله» في عدد من الأنشطة غير المشروعة في منطقة غرب إفريقيا، وعلى رأس هذه الأنشطة تهريب الألماس[١٥]. إلا أن معظم هذه التقارير تؤكد أن القائمين على هذه الأنشطة إما عناصر من العائلات سابقة الذكر أو متعاطفين مع الحزب، وهو ما يجعل من محاولة تحديد مدى «مسؤولية الحزب المباشر» عن هذه الأنشطة أمرًا صعبًا، وإن كان لا ينفي أن هذه الأنشطة وغيرها تصب في قنوات التمويل المعقدة التي تعزز موارد حزب الله الاقتصادية دوليًّا ومحليًّا. من ناحية أخرى، نجح الحزب وفقًا للتقارير ذاتها في دمج هذه الأنشطة مع عدد آخر من الأنشطة المشروعة سواء من خلال قنوات بنكية أو تعاقدات تقوم بها العائلات الحليفة في المنطقة مع حكومات المنطقة.

يرى بعض الخبراء في الأمن أن التعاملات غير الرسمية التي تختلط فيها الروابط الأسرية بالأعمال الأهلية تصعب من عملية تعقب الأموال المتدفقة وتحديد ما إذا كانت تمول أنشطة الحزب أم لا. أما أجهزة مكافحة الإرهاب وتمويله في الغرب، خاصة في واشنطن، فإن وجود أي روابط، حتى لو غير تنظيمية، بين أفراد من

(11) Daher, *Hezbollah*, 81.
(12) Daher, *Hezbollah*, 71.
(13) Peter Pham, "Hizbollah's African Network," Foundation for Defense of Democracies, August 10, 2006, https://www.fdd.org/analysis/2006/08/10/hezbollahs-african-network/
(14) Patrick Gros, "Kassem Hejiej's Story: The Enemy of My Enemy May or May Not Be My Friend," Forbes, October 11, 2016, https://www.forbes.com/sites/realspin/2016/10/11/kassem-hejeijs-story-the-enemy-of-my-enemy-may-or-may-not-be-my-friend/.
(15) Eddy Maloka, "Africa and the War on Terror," *New England Journal of Public Policy* 19, no. 2 (2005), https://2u.pw/QHk66.

حزب الله والجاليات الشيعية في غرب إفريقيا كفيلة بتأكيد انخراط الحزب في عمليات التجارة غير المشروعة والتهريب. ومن خلال فرض عقوبات على هذه العائلات، تتصور واشنطن أن هذا يضعف تأثير حزب الله في الداخل اللبناني، وتشمل العقوبات التـي طالت مواطنين لبنانيين من دول غرب إفريقيا مثل غامبيا وليبريا وسيراليون والكونغو والسنغال وضعهم على اللوائح السوداء، ودعم الإرهاب، ومنعهم من التعامل مع البنوك الأمريكية أو الحصول منها على دولارات أمريكية[١٦].

ومن بين هذه الأنشطة التي ارتبط اسم حزب الله بها في غرب إفريقيا:

- **تجارة الألماس:** اتجه حزب الله مع بداية الألفية إلى الانخراط المباشر في التجارة من خلال التعامل مع أصحاب المناجم المحليين والتجار اللبنانيين في أماكن معروفة في شرق سيراليون وأخرى معزولة في ليبريا والكونغو ووسط إفريقيا[١٧]. يصدر عملاء الحزب الأحجار عالية الجودة إلى أنتويرب في بلجيكا والأحجار الأقل جودة في مراكز التقطيع والصقل في الهند، وهو ما يعود في كلتا الحالين بعوائد ضخمة للحزب[١٨]. في الوقت نفسه تدير عائلات مثل «أحمد» و«نصور» شركات مجوهرات عديدة في مدينة «أنتويرب» البلجيكية المعروفة بعاصمة الألماس في العالم كواجهة شرعية لعديد من عمليات التهريب التـي تتم عبر الحدود. ووفقًا لتقارير أمريكية، فانخراط الحزب المباشر أو غير المباشر في تلك التجارة، ليس الهدف منه مجرد غسيل الأموال، كما قامت القاعدة في عهد بن لادن، بل أيضًا الحصول على مصادر تمويل مباشرة[١٩].
- **عمليات التهريب:** أصبح غرب إفريقيا في السنوات الأخيرة منطقة اللجوء الأكثر أهمية للبنانيين الذين يضيق عليهم خناق الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، حيث توفر المنطقة فرصة جديدة لإعادة الاستثمار، وبالتالي دعم عمليات تمويل الحزب. من ناحية أخرى، كانت المنطقة معبر تجارة المخدرات والبضائع المهربة من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا والتـي تورط فيها عدد من العناصر اللبنانية العاملة في منطقة الحدود الثلاثية بين الأرجنتين والبرازيل والبارغواي وعلى رأسها عائلة بركات الموضوعة على لائحة العقوبات الأمريكية[٢٠]. كذلك، وفقًا للتقارير ارتبط اسم بعض عناصر الحزب بشبكات تهريب

(16) David Lewis, "Insight: US and Allies Target Hezbollah's Financing, Ties in Africa," Reuters, September 20, 2013, https://www.reuters.com/article/us-syria-crisis-hezbollah-africa-insight/insight-u-s-and-allies-target-hezbollah-financing-ties-in-africa-idUSBRE98J04L20130920.

(17) "Hezbollah and the West African Diamond Trade," *Middle East Intelligence Bulletin* 6, nos 6–7 June/July 2004), https://www.meforum.org/meib/articles/0407_l2.htm.

(18) Wege, "Hizbollah in Africa."

(19) Pham, "Hizbollah's African Network"; Levy, "Hezbollah's Fundraising Activity in Africa."

(20) Emanuele Ottolenghi, "From Latin America to West Africa: Hezbollah's Complex Web of Connections is Fuelling its Terrorist Activity," *The National*, August 29, 2019, https://www.thenationalnews.com/opinion/comment/from-latin-america-to-west-africa-hezbollah-s-complex-web-of-connections-is-fuelling-its-terrorist-activity-1.904231.

البشر بين مالي، واتهمت السلطات الأمريكية في ٢٠١١ البنك اللبناني الكندي LCB بغسيل أموال من تجارة السيارات المهربة عبر العناصر المرتبطة بحزب الله من خلال قنوات البنك في غرب إفريقيا[٢١].

- **التعاقدات الحكومية:** في ٢٠١٢م، منحت حكومة الكونغو الديمقراطية شركة ترانس- إم المملوكة لعائلة تاج الدين امتيازًا يقدر بحوالي ٢٥٠ ألف هكتار لمدة خمس سنوات. وتعتبر هذه الشركة وكيلاً لشركة أخرى هي كونغو فوتور، وهي شركة اعتبرتها وزارة الخزانة الأمريكية مجرد واجهة لأعمال حزب الله في ٢٠١٠م. وتعمل هذه الشركة في قطاعات عديدة؛ العقارات والاستيراد والتصدير والبناء وإنتاج الأوكسجين وقطع الغابات، وتعتمد الشركة على شبكة صغيرة من رجال الأعمال الشيعة المقربين من حزب الله والذين يديرون شركات أصغر مثل تاجكو ليميتد وأولفاس التجارية[٢٢].

بناء قاعدة للتشيع السياسي في غرب إفريقيا

بدأ الوجود الشيعي في نيجيريا في أواخر السبعينيات وتزامن مع الثورة الإسلامية في إيران، حيث توافد عدد من الشباب من ذوي التوجهات الإسلاموية على إيران التـي قامت بتمويلهم وتدريبهم، لتتأسس الحركة الإسلامية في نيجيريا على يد إبراهيم زكزاكي الذي تحول إلى التشيع، ونجحت جهود إيران وزكزاكي في تحويل عدد كبير من مسلمي نيجيريا إلى المذهب الشيعي الاثني عشري، وساعد على ذلك انتشار الطرق الصوفية القادرية والتيجانية التـي تحمل تعاطفًا مع دعوى آل البيت. دعا زكزاكي، الذي تأثر في شبابه بأيديولوجيا الإخوان المسلمين وسيد قطب، إلى إقامة جمهورية إسلامية تحكمها الشريعة على نحو ما يوجد في إيران، وهو ما أدى إلى صدامه مع الحكومة النيجيرية واعتقاله عدة مرات[٢٣]. من ناحية أخرى، أخذت الحركة في التسلح والتدريب لتحقيق هذا الهدف لتسفر عن توجهات جهادية تحاول إقامة جمهورية شيعية. أدى اتساع نطاق الحركة وزيادة وتيرة التشيع إلى دخول الحركة في صدام دموي مع الحكومة النيجيرية وهو ما أسفر عن وقوع مذبحة زاريا على يد الجيش النيجيري بحق عدد من المدنيين الشيعة في ٢٠١٥م، وكذلك الصدام مع جمعية «الإزالة» السلفية التي تحاول الحد من نفوذ التشيع والتصوف في غرب إفريقيا[٢٤].

كان لحزب الله دور في دعم الحركة الإسلامية في نيجيريا وكذلك دعوى التشيع؛ إذ استقبل الحزب في السنوات الأخيرة عددًا من قيادات الحركة الإسلامية، حيث انخرط هؤلاء في برامج دينية وتدريب عسكري، ويبدو أن هذا البرنامج محدود ويعمل بأسلوب هرمي، حيث من المتصور أن يقود هؤلاء عمليات التدريب في

(21) Levy, "Hezbollah's Fundraising Activity in Africa."
(22) Wege, "Hizbollah in Africa."
(23) Mona Alami, "Hezbollah Allegedly Training Nigerian Shiites to Expand Influence in West Africa," Middle East Institute, July 5, 2018, https://www.mei.edu/publications/hezbollah-allegedly-training-nigerian-shiites-expand-influence-west-africa.
(24) Alami, "Hezbollah Allegedly Training Nigerian Shiites to Expand Influence in West Africa,"

نيجيريا. من ناحية أخرى، تعمل الحركة الإسلامية في نيجيريا على إعادة إنتاج نموذج حزب الله من حيث إدارة الأنشطة التعليمية والاجتماعية، فتدير الحركة ٣٠٠ مدرسة ومركز إسلامي، وعددًا من المشافي، وكذلك تدير آلة إعلامية قوية للدعوى والتجنيد تحاول فيها استلهام أساليب حزب الله؛ فتصدر جريدة الميزان، وتطلق إذاعة على الإنترنت بلغة الهوسا «الشهداء»، كما أن الحركة كانت تخطط لإطلاق محطة تلفزيونية تشابه تلفزيون المنار اللبناني.

وجاء نفوذ حزب الله إلى الواجهة في ٢٠١٣م، عندما قبضت السلطات النيجيرية في مدينة كانو الشمالية على شخصين اتضح انتماؤهما للحزب وكان بحوزتهما عدد هائل من الأسلحة الخفيفة والأخرى المضادة للدبابات والمتفجرات[٢٥]. ويبدو أن هذه الأسلحة كانت في سبيلها لعدد من المتمردين من داخل نيجيريا وخارجها. وهو ما رفع درجات حذر حكومات المنطقة من الأنشطة «الأمنية» المحتملة لحزب الله في المنطقة.

إيران وحزب الله في إفريقيا: تقاطع الإستراتيجية

تمثل الحالة النيجيرية نموذجًا للتقاطع بين مصالح كل من حزب الله وإيران في غرب إفريقيا، حيث يبنـي الحزب وجوده على جهود دعوة التشيع على مدار عقود؛ إلا أنه من الواضح أن الحزب يعمل بمعزل عن السياسة الإيرانية تجاه المنطقة، ويحظى بفرص نجاح أكبر نظرًا لاعتماده على قاعدة العائلات الشيعية الموالية له المنتشرة عبر بلدان المنطقة، والتـي تحظى بوضع اقتصادي متميز داخل كل بلد. وتمثل القيمة المضافة من استثمارات وأنشطة اقتصادية ضرورة للعديد من حكومات المنطقة؛ وهو ما يجعلها تتساهل مع أي شكوك حول الأنشطة غير الشرعية أو المشبوهة.

أما إيران، فتقابل جهودها بتشكك كبير من دول المنطقة؛ نظرًا لمحاولتها بناء طرق لتهريب الأسلحة التـي تؤدي لزعزعة استقرار المنطقة[٢٦]. وفي أحيان كثيرة أدت هذه المحاولات إلى نتائج عكسية تتمثل في تدهور العلاقات بين دول المنطقة وإيران. أبرز الأمثلة على ذلك حادثة اكتشاف أجهزة الأمن النيجيرية لسفينة الأسلحة الإيرانية بأحد موانئ أبوجا في ٢٠١٠م. أدت التحقيقات التالية إلى اكتشاف تورط أفراد من الحرس الثوري الإيراني وراء حمولة الأسلحة وأنها كانت في طريقها لتسليح ميليشيات جهادية في شمال نيجيريا، وحركات معارضة في جنوب السنغال ولنظام يحيى جامع في غامبيا الذي كان يعتبر حليفًا لإيران في المنطقة. دفعت هذه الحادثة إلى قطع غامبيا والسنغال للعلاقات الدبلوماسية مع إيران في ٢٠١١ [٢٧].

(25) Dawit Giorgis, "Nigeria's Hezbollah Problem," CNN Special Report, June 14, 2013.

(26) Cameron Evers, "Iran's Other Shadow War is in Africa," War is Boring, May 1, 2016, https://warisboring.com/irans-other-shadow-war-is-in-africa/.

(27) "Senegal Sever Ties with Iran Over Rebel Weapons," Reuters, February 22, 2011, https://www.reuters.com/article/ozatp-senegal-iran-20110223-idAFJOE71M01A20110223?edition-redirect=uk.

ربما دفع هذا الإخفاق إيران لتركيز جهودها على محاولة اختراق أمن منطقة القرن الإفريقي لما تمثله من أهمية قصوى للمعابر في مضيق باب المندب والبحر الأحمر[٢٨]. حاولت إيران سابقًا إقناع نظام البشير ببناء قاعدة لتمرير الأسلحة عبر شرق السودان، إلا أن محاولتها باءت بالفشل، كما أن قوات التحالف العربي في حرب اليمن نجحت في قطع سبل تهريب السلاح إلى اليمن عبر المنطقة. كما أن الحرب أدت إلى تقليص وجودها العسكري في إريتريا، مع التحاق الأخيرة بالتحالف العربي. وظهرت مؤخرًا دلائل على تورط إيران في تسليح حركة الشباب الصومالي، وغيرها من الحركات المتطرفة في المنطقة[٢٩]. ويبقى أن قصور القدرات العسكرية لإيران، وعجز أدواتها الاقتصادية يقعان عائقًا أمام بنائها لأي حضور حقيقي في المنطقة، ومن ثم في بقية القارة الإفريقية.

خاتمة

نجح حزب الله في بناء شبكة تمويل وقاعدة للنفوذ السياسي بناء على قوة العلاقات مع الجالية اللبنانية في غرب إفريقيا والعوائل الشيعية النافذة في المنطقة. تعمل هذه الشبكة على تأمين موارد التمويل اللازم لدعم أنشطة التنظيم في الداخل اللبناني، إلى جانب مصدر التمويل الرئيس القادم من طهران. وتعتبر هذه الشبكة حلقة في شبكة أوسع تمتد غربًا من الأميركتين وصولاً لأوروبا. تتضمن موارد التمويل التبرعات التـي يتلقاها التنظيم من رجال الأعمال والعائلات الشيعية، إلى جانب انخراط عناصره، والعائلات والأفراد المرتبطة به في أنشطة اقتصادية يختلط فيها الشرعي بغير الشرعي. وعلى الرغم من حذر حزب الله لبناء وجود أمنـي في معظم دول غرب إفريقيا، إلا أنه نجح في بناء علاقات مع التنظيمات الشيعية المتطرفة خاصة في نيجيريا، حيث توجد أقلية شيعية معتبرة ومسيسة. هناك محاولات غربية وأمريكية خصوصًا لاستهداف مصادر تمويل حزب الله في غرب إفريقيا، من خلال وضع العديد من رجال الأعمال على قائمة العقوبات بدعوى المساهمة في تمويل الإرهاب، إلا أن تعقد شبكة التمويل وتجذر الأنشطة الاقتصادية للجالية اللبنانية في غرب إفريقيا، فضلاً عن ضعف حوكمة وضبط الحدود في المنطقة لا يشير ذلك إلى قدرة الجهود الأمريكية على اجتثاث وجود حزب الله في المنطقة.

(٢٨) محمد العربي، «ماذا تريد إيران من التواجد في القرن الإفريقي والبحر الأحمر،» مركز الإنذار المبكر، (٧، سبتمبر، ٢٠٢٠م). تاريخ الاسترجاع ٢٧/١/٢٠٢١ https://2u.pw/jsDOq.

(29) Muhammad Frazer-Rahim and Mo Fatah, "In Somalia, Iran is Replicating Russia's Afghan Strategy," *Foreign Policy*, July 17, 2020, https://foreignpolicy.com/2020/07/17/iran-aiding-al-shabab-somalia-united-states/.